مجلة رهانات

عدد 56 . 2021

محتويات العدد

افتتاحية العدد 2

• أسئلة النظام الانتخابي على ضوء عملية التحول الديمقراطي 2

ملف العدد : سؤال المشاركة السياسية في استحقاقات انتخابات 2021 6

• الاحتجاج الترابي كنمط للمشاركة السياسية: قراءة للتجربة المغربية في ضوء نظرية المركز والمحيط - صالح الدين كرزابي 6

• التصويت الإلكتروني في الانتخابات: المزايا والمخاطر - يونس شهيم 16

• الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات - رشيد الدكالي 30

• الممانعة الشبابية في الاستحقاقات الانتخابية - محمد ادموسى 46

• أسباب ودوافع العزوف الانتخابي وإمكانات تحفيز السلوك الانتخابي - عـبـدالهـادي الخياطي 57

حوار العدد 70

• حوار مع الباحث و المترجم حميد لشهب حول المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية 70

دراسات 74

• البنيات الزراعية بتافيلالت وسؤال المقدس والطقس - ابراهيم الهيباوي 74

قراءة في كتاب 87

• البرلمان في ضوء مستجدات الدستور للباحث رشيد المدور - نزهة الرغاي 87

نافذة فكرية 96

• الشباب الجامعي وحرية المعتقد أو الدنيوية المؤمنة - ابراهيم الهيباوي 96

ترجمة 100

• الأنتروبولوجيا السياسية: مآلات التعبير عن الرأي الانتخابي "تشارلز لامور " - عبدالإلـــــــه الكلخة 100

إبداعات 106

• قصيدة : لا تلحن - عبدالله العثماني 106

مجلة رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية · مدى ·

ملف الصحافة: 45 ص 05

رقم الإيداع القانوني 2006-142

عنوان المراسلة:

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية

29 زنقة عمر السلاوي - الدار البيضاء

الهاتف: 27 42 22 22 05

rihanatmada98@gmail.com

www.madacenter.ma

المدير

المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير

زكرياء أكضيض

أعضاء هيئة التحرير

محمد جليد

حياة الدرعي

محمد لهبوز

عبد الإله الكلخة

عبد العالي صابر

عبد اللطيف الحاجي

عبد الرزاق بلال

الغلاف و الإخراج الفني

المهدي نجمي

محمد أمين نجمي

الطبع

VIVA print

0522505696

التوزيع

سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.

2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.

3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.

4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.

5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

أسئلة النظام الانتخابي على ضوء عملية التحول الديمقراطي

د. المختار بنعبدلاوي

الانتخابات الدورية، النزيهة والشفافة ركن أساسي من أركان الديمقراطية، لكنها ليست الشرط الوحيد لاستيفائها؛ ومهما كانت أهمية هـذه العملية في مسلسل التحول الديمقراطي، فإنه لا يمكن اختزال الديمقراطية فيها. تتأسس الديمقراطية على مجموعة من الأركـان أولها إرسـاء دولة القانون، وهي ما يقوم على أرضية عمومية القاعدة القانونية على مجمل التراب الوطني، وشموليتها لجميع المواطنين، وخضوع الجميع لها دونما استثناءات، بما يحقق شرط المواطنة، ويرسي مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

ثانيا، توفر الحريات العامة والخاصة، وفق المعايير الدولية، فبدونها لا يمكن الحديث عن الإنسان بصفته قيمة قائمة بذاتها، ولا عن مجال عمومي، وهو الفضاء الحيوي لطرح الأفكار والمشاريع، وللتداول الحر والمفتوح، وتشكل النخب، وإخضاع المسؤولين عن تدبير الشأن العام للمساءلة، وتوفير الضمانات الأساسية لصحافة حرة ومستقلة.

ثالثا؛ استقلالية القضاء، وتكريس دوره كضامن للحريات وللمساواة، وتوسيع صلاحياته لكي تشمل جميع القطاعات التنفيذية والتشريعية بمختلف مستوياتها.

رابعا وأخيرا، تنظيم انتخابات دورية منتظمة ومحايدة، تتوفر فيها شروط النزاهة والشفافية، تحت رقابة قضاء مستقل، لولاية زمانية محددة، يستطيع فيها الحزب أو الكتلة السياسية المتحالفة، التي تدير الشأن العمومي وضع برامجها في موضع التطبيق، بالصورة التي تكسب بها ثقة أغلبية الجمهور، الذي قد يجدد فيها ثقته أو يخضعها للمحاسبة، ويزيحها من موقع إدارة الشأن العام، إلى مقاعد المعارضة.

يمكن اعتبار هذه المقتضيات، بعض الشروط الأساسية لأية عملية تحول ديمقراطي، وهي ليست حصرية، بما يتضمن أن استيفاءها لا يعني استكمال المسلسل الديمقراطي، ولكنها مجرد عتبة لولوج الدائرة الديمقراطية، التي تبقى مفتوحة بصورة مستمرة أمام المراجعة والتطوير. الهدف من هذا الاستعراض ليس فقط تبيان المسافة التي لا زالت تفصلنا عن الانخراط الكلي في عملية تحول ديمقراطي حاسم وغير قابل للتراجع، ولكن كذلك؛ النظر قليلا إلى الخلف، لقياس ما تحقق حتى الآن وتقييمه على ضوء الوعاء الزمني الذي انصرم منذ الاستقلال؛ ولعله من المهم، أن نعطي أنفسنا فرصة القيام بعملية تقييم رَجعي مستمر، ونحن نتأهب لولوج كل دورة انتخابية جديدة، بالصورة التي تجعلنا قادرين على تحديد النقائص والأولويات.

يمكننا، على وجه العموم، فيما يخص حالة المغرب، تقسيم أشواط المسافة التي قطعناها إلى أربع محطات:

مرحلة أولى، يمكننا وصفها بالمرحلة الرومانسية، وهي تلك التي تلت مرحلة الاستقلال مباشرة، والتي امتدت لعقد ونصف من الزمان، تخيلت فيها الحركة الوطنية، في ظل بيئة محيطة تعج بحركات التحرر الاجتماعي والسياسي، أنها قادرة على إلباس المغرب لباسا حداثيا. بالرغم من كل المعوقات التي حاصرتها في هذه المرحلة... فقد طغت قوة الأمل على عناد الواقع، بصورة تخيلت معها الحركة الوطنية أنها قادرة على كسر شوكة عدد من العوامل الموضوعية التي تمثلت حينها في انتشار الأمية والفقر، وحالة الجمود والتخلف التي كان يعيشها المغرب العميق، إلى جانب قوة حضور مصالح القوى الكبرى، الحليفة للمغرب، وأدوارها الحاسمة في ترجيح موازين القوى المحلية، في لحظة احتدم فيها صراع وجودي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكان فيه الموقع الجغرافي للمغرب حاسما في رسم خواتم هذا الصراع على المستوى الإقليمي...

وبالرغم من إرادوية حكومة عبد الله إبراهيم، والمشروع التحرري الكبير الذي كان يلون الأفق فإن موازين القوى كانت شبه منعدمة، وهو ما قاد إلى إعلان حالة الاستثناء، التي أكدت قوة الواقع وشذبت جموح الطموح، وشلّت التطلعات التحررية. تميزت مرحلة الاستثناء بالخروقات المنهجية الكبيرة لقضايا حقوق الإنسان (والتي لم تكن مطروحة بنفس المنطق الذي تطرح به اليوم) كما عرف المغرب خلالها تجاوزات كبيرة في قضايا الحريات العامة، وحرية الصحافة، واستقلالية

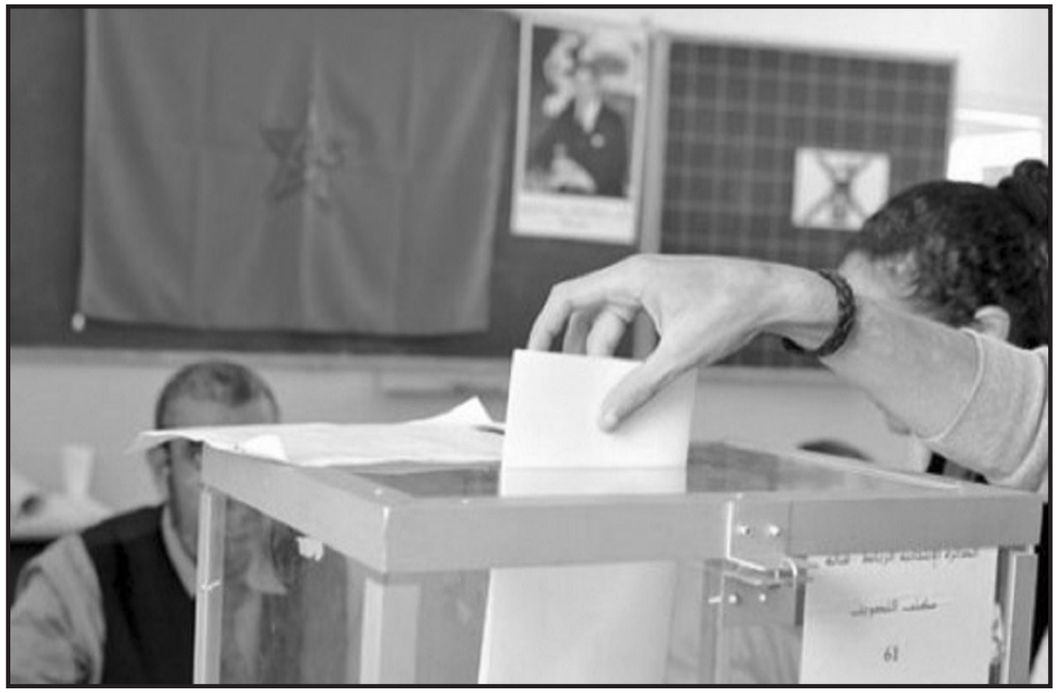

القضاء، في ظل غياب شبه كامل للمؤسسات الحقوقية.

الشوط الثالث هو ذلك الذي دخله المغرب انطلاقا من سنة 1970، بعد إعلان دستور جديد تلته أول انتخابات سنة 1976، تحت سقف ما سمي في حينه بالميثاق الجماعي، وقد شهدت الانتخابات التي ميزت هذه المرحلة نجاح عدد كبير من المرشحين المستقلين من الأعيان الحضريين والقرويين، والذين أعلنوا فيما بعد تأسيس: "حزب التجمع الوطني للأحرار". وقد أعيد إنتاج هذه التجربة نفسها في انتخابات 1983، انبثق عنها حزب "الاتحاد الدستوري"، وهو ما جعل المعارضة الوطنية تستحدث مصطلحا سياسيا جديدا على هذه الكيانات الناشئة هو : "الأحزاب الإدارية"، باعتبارها إنتاجا خالصا لزواج المال والمصالح برعاية من الإدارة المغربية.

الشوط الرابع هو ذلك الذي استهل مع دستور 1992، في ظل ما اصطلح عليه بالتناوب التوافقي على رئاسة الحكومة، والـذي حرص الملك الراحل الحسن الثاني على تمييزه عن التداول على الحكم، الذي هدف في هندسته العامة إلى تعزيز صلاحيات البرلمان دون إخلال بصلاحيات المؤسسة الملكية، وهي الهندسة التي كرسها دستور 1996 الذي ألغى الثلث غير المباشر في مجلس النواب، مقابل خلق غرفة ثانية، وتمتيعها بصلاحيات تكاد توازي الغرفة السفلى.

سمحت هذه الهندسة الجديدة لأول مرة بارتقاء حزب سياسي إلى مستوى إدارة الشأن العمومي، ولكن في ظل حكومة يمسك بمفاتيحها الأساسية وزير الداخلية إدريس البصري، وهو ما جعلها حكومة كسيحة، عاجزة عن استثمار

العمارة الدستورية الجديدة استثمارا فعالا في خدمة مشروع الكتلة الاجتماعي والسياسي، ولعل القصور البنيوي لدستور 1996 هو ما جعل الحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل الحريات العامة، وهو ما استوفاه لاحقا، ولو بصورة جزئية، قانون الجمعيات لسنة 2002، وصدور ظهير مدونة الأسرة 2004، و فتح نقاش عمومي حول إصلاح القانون الجنائي، ووضعية السجون، بالإضافة قوانين الصحافة، بشقيها الورقي والإلكتروني، والمطالب التي رُفعت من أجل تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات، وهو ما أعد بالتالي لانخراط عدد من الشباب المغاربة في حراك "الربيع العربي" الذي تفتق عنه دستور 2011.

هكذا يمكن القول أن النظام الانتخابي بالمغرب تطور بصورة متوازية مع عملية بطيئة لبناء وإعادة ترميم توافقات جديدة، مصحوبات بمزيج من أشكال التقدم المؤسساتي، والتراجعات المفاجئة عن بعض المكاسب أحيانا، مع أنظمة قانونية ومؤسساتية هجينة هي مزيج بين هاتين المقاربتين، بما يؤدي إلى قدر من الغموض المؤسساتي، ويعكس حرصا دائما على الإبقاء على مجموعة من التوازنات الدقيقة بين مختلف القوى السياسية، وهو ما عمل نظامنا الانتخابي على تكريسه بصورة عملية؛ فمنذ 1960 فرض أحمد رضا غديرة نظام الانتخاب الفردي الذي خدم بصورة جوهرية مصالح الأعيان المحليين، ولم يوضع مقترح المعارضة الوطنية باعتماد الاقتراع العام اللائحي موضع التطبيق إلا في مطلع الألفية الثانية، برئاسة رئيس حكومة لا منتم.

يفشي هذا التدافع حول بنية وآلية عمل النظام الانتخابي منذ عقود طويلة أن الأمر لا يتعلق باختيار أداة، من بين مجموعة من الأدوات المقترحة لإدارة الانتخابات، ولكن بهندسة انتخابية حاسمة، تترك بصماتها على النتائج النهائية، وتبتدأ منذ لحظة التقطيع الانتخابي، ووضع لوائح المسجلين، لكي تنتهي بالنظام الانتخابي، الحاسم في تحديد المخرجات النهائية للعملية الانتخابية. وهو ما يعكس بصورة عامة حركة المد والجزر التي تعرفها عملية التحول الديمقراطي في بلد مثل المغرب، التي تتأثر إلى حد بعيد بموازين القوى المحلية، والظرفية الاجتماعية والسياسية، والتحولات الإقليمية والدولية، والتوجهات العامة لسياسات القوى الكبرى.■

الاحتجاج الترابي كنمط للمشاركة السياسية: قراءة للتجربة المغربية في ضوء نظرية المركز والمحيط

صالح الدين كرزابي
باحث في القانون العام

ملخص:

تسعى هذه المقالة إلى تفسير الدينامية الاحتجاجية التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة، وأثرها على مجال المشاركة السياسية، وذلك باعتماد النموذج النظري مركز/ محيط، وبناء على ذلك سنبرز آليات التبادل بين الدولة والحركات الاحتجاجية التي تأتي من المحيط، يندرج هذا التوجه في إطار المشاركة السياسية غير التعاقدية التي تتجاوز القواعد المؤسساتية للمشاركة في العمل السياسي.

الكلمات المفاتيح: السلطة، الاحتجاج الـــترابي، المـشـاركـة السياسية، المركز والمحيط.

خـلال العشر سنوات الأخـيرة عرف المغرب دينامية اجتماعية خاصة، تمثلت في تنامي الاحتجاج الاجتماعي وذلك بفعل عوامل عديدة ومختلفة. منها ما يتصل بجانب الممارسة السياسية من خلال أزمة السلطة السياسية، ومنها ما يترتب عن الآثار العكسية للسياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شكل البعد الترابي أحد المحددات الأساسية في تمييز الحركات الاحتجاجية حسب الانتماء المجالي وطبيعة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المُطالب بها. يُجسد الاحتجاج الترابي وفقا لهذا التوجه شكل غير تعاقدي للمشاركة السياسية، من خـلال تأثير الحركات الاحتجاجية على سلطة الدولة، وبالتالي المساهمة في مسار بلورة السياسات العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تندرج الإشكالية الأساسية للورقة في إطار علاقة الدولة بالمجتمع، من خلال كيفية تجسيد الحركات الاحتجاجية للمشاركة السياسية غير المؤسساتية في المجال الترابي. وتفسير هذا المقتضى يفرض الالتزام بنموذج نظري تمكن عناصره التفسيرية من فهم الدينامية الاحتجاجية بالمحيط الترابي، إضافة إلى تفسير آليات التبادل بين الدولة والحركات الاحتجاجية.

من هذا المنطلق ستسعفنا نظرية المركز والمحيط في فهم أدوار الحركات الاحتجاجية في مجال المشاركة السياسية غير التعاقدية، وذلـك عبر توظيف المفاهيم والعناصر التفسيرية لهذا النموذج النظري في تحليل ونقد كيفية تعامل الدولة مع الحركات الاحتجاجية التي تأتي من المحيط نحو المركز من خلال نموذج الدينامية الاحتجاجية لمجال الريف.

Abstract:

This presentation aims at explaining the protest dynamism that Morocco has witnessed recently, and its impact on the area of political participation, by adopting the theoretical center/periphery model, and will therefore highlight the mechanisms of interaction between the state and protest movements that come from the periphery. This trend is part of non-contractual political participation that goes beyond the institutional rules for participation in political action.

Key words: Power, territorial protest, political participation, center and periphery.

Problematic: Over the past ten years, Morocco has seen a special social dynamism, namely, the growth of social protest due to many different factors. These are related to the aspect of political practice through the crisis of political power, and some of them are the result of the adverse effects of economic, social, and public policies. The territorial dimension has been a key factor to determine and distinguish protest movements in addition to the nature of their political, economic, and social demands. The territorial protest embodies - According to this trend- a non-contractual form of political participation, via the influence of protest movements on the power of the state, thereby contributing to the process of shaping public policies in all economic and social fields.

The main problematic of this presentation falls within the framework of the state's relationship with society, through how protest movements embody non-institutional political participation in the territorial domain. The interpretation of this requirement necessitate the adherence to a theoretical model whose explanatory elements necessitates the understanding of the protest dynamism of the territorial periphery, in addition to the explanation of the mechanisms of exchange between the state and protest movements.

From the point of view expressed in this paper, The center-periphery theory will help us deeply grasp the roles of protest movements in the non-contractual political participation, by using the concepts and explanatory elements of this theoretical model used to analyze and criticize how the state deals with protest movements that come from the periphery heading to the center making use of the model of rural protest dynamism.

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى تفسير الدينامية الاحتجاجية التي شهدها المغرب خلال السنوات الأخيرة، وذلك من مدخل إعادة التفكير في بناء نموذج نظري جديد لفهم مسألة البعد الترابي للفعل الاحتجاجي كونه أحد صور المشاركة السياسية، وانتقاء نموذج المركز والمحيط في هذه الدراسة له ما يبرره، حيث يوفر هذا النموذج قوة تفسيرية في فهم الظواهر السياسية[1]والاجتماعية والاقتصادية والترابية[2] ، إضافة إلى محاولة تجاوز المنطق المعياري في التعاطي مع الظاهرة السياسية والاجتماعية، وذلك في

الهوامش

1 - 1978 من بين الدراسات المهمة التي حاولت توظيف هذا النموذج في مجال التحليل السياسي، نجد الدراسة التي قدمها جاك شوفالييه سنة :

- Jaques Chevallier, le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, in centre, périphérie, territoire, PUF, 1978 .

2 - في التأسيس لمقاربات جديدة لتفسير علاقة المركز بالمحيط، وذلك من مدخل التدبير العمومي الترابي، P. Grémoin وJ.C Thoenig ساهمت الأعمال التي قدمها كل من ومن أهم الدراسات التي قدموها نجد:

- J.C Thoenig :

ضوء الإمكانات التفسيرية التي تقدمها النظريات العلمية وخاصة تلك التي نشأت في حقل السوسيولوجيا السياسية والانثروبولوجياوعلم السياسية.

تتخذ المشاركة السياسية من الناحية النظرية صورا عديدة، حيث منها ما يظهر في الإطار التعاقدي المؤسساتي للدولة، من خلال الأحزاب السياسية ومختلف الآليات التي تجسد القنوات الرسمية التقليدية للمشاركة السياسية، ومنها ما يندرج في حيز المشاركة السياسية اللاتعاقدية المتمثلة في مجمل الممارسات السياسية والاجتماعية التي تؤثر في مسار صناعة القرار السياسي وغير خاضعة لمنطق التعاقد السياسي الذي يميز الصنف الأول من أنماط المشاركة السياسية.

تفيد المشاركة السياسية في معناها الاصطلاحي هي مجموع الإجراءات التي تربط الفرد بالحياة السياسية، بهدف المساهمة في تحقيق أهـداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وذلك على أسـاس أن تتاح الفرصة للمواطنين للمساهمة في تحديد اخياراتهم الأساسية بناء على دوافعهم الذاتية التي تترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية ومختلف المشاكل العمومية داخل المجتمع[3]، كما تفيد المشاركة السياسية أيضا مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في عدد هام من الأنشطة والمجالات بحيث تتماشى هذه الأخيرة مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد[4] .

في محاولة لتحديد معنى الاحتجاج الترابي ننطلق من فرضية أن لبراديغم التراب أهمية محورية في تفسير الفعل الاجتماعي والسياسي وفي فهم علاقة الدولة بالمجتمع، حيث حضي المكون الترابي بأهمية محورية وخاصة في ضـوء التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الدولة الحديثة، انطلاقا من هذا التوجه تم التأسيس للبعد الـترابي للأحداث الاجتماعية والسياسية من خلال استحضاره كأحد الدعامات الأساسية التي تراهن عليها الدولة أثناء صناعة السياسات العمومية[5]،كما أن ترابية القرار العام للدولة من خلال السياسات والبرامج العمومية ساهمت في تكريس الـدور السياسي للبعد الـترابي في فهم التحولات التي تعرفها الدولة على امتداد مسار تطورها. يتصل أيضا مفهوم الاحتجاج الترابي بهوية التراب أو كيانات التراب كما حددها Alexandre Moine، وهي الاسم والحيز الطبيعي والمؤسسات المتدخلة في تنظيم الفعل الإنساني داخل المجال الترابي[6]، وذلـك من خلال الارتباط العضوي بين طبيعة المطالب الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية المعبر عنها، وأصول الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي تنتمي لمجال ترابي معين.

أولا: الاحتجاج الـترابي كفعل سياسي ونموذج المركز والمحيط كإطار للتفسير

ظهرت العلاقات الأولى للدولة بالاحتجاج مع تطور النظم الحديثة للحكم، وهي عملية بدأت من قرنين من الزمن تقريبا، حيث كانت مسألة بناء الدولة في القرن الثامن عشر تختلف نسبيا عن الدولة الحديثة المعقدة، والتي تعتبر حسب هانك جونستون دولة طبيعية في الوقت الحالي أي دولة القرن الواحد والعشرين[7]، فالدولة الحديثة تمس جوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية للمواطن، بداية من جمع الضرائب وتحديد الحقوق والحريات الأساسية وغيرها...، أما في الحالة المغربية فرصد التطور التاريخي للدولة في علاقتها بمجالها الترابي والدينامية الاجتماعية والسياسية التي يعرفها، يدفع إلى التساؤل عن المقومات التي تعتمدها الدولة خاصة دولة ما قبل الاستعمار في ضبط المجتمع، وهل كانت الدولة فعلا تتحكم في هذه المقومات، في مقابل ما يعرفه المجال الترابي للدولة من تحولات مجتمعية[8]، وهذا مايبرز السيرورة التي تتميز بها مسألة تشكل المجال الترابي بالمغرب[9] في علاقته بالدينامية الاجتماعية والسياسية للدولة.

بناء على هذا برزت أهمية البعد الترابي للفعل الاحتجاجي من خلال توجه الدولة نحو الاهتمام بالمحلي بتبني اللامركزية والسياسات العمومية المتصلة بتنظيم التراب والمقاربة التشاركية في مجال تدبير الشأن العام، وذلك تنفيذا لتوصيات الهيئات المالية الدولية، من هذا المنطلق يفرض البحث في مسألة الاحتجاج الترابي من خلال كونه فعلا سياسا إبـراز المحطات الكبرى التي عرفتها علاقة الدولة المغربية بالمجتمعات المحلية في بعدها الاحتجاجي، حيث أن المتتبع للتاريخ السياسي للدولة المغربية يلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة بين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تميزت بحدوث أزمـات عميقة على المستوى الاجتماعي والسياسي، الشيء الذي جعل المغرب يعجز عن رفع التحدي الخارجي وعن فرض سلطة فعلية داخليا، هذه الحالة وإن كانت تحقق إجماعا بين العديد من الباحثين، فإنها كانت وراء اختلافات كبيرة حول طبيعة الأسباب التي أدت إلى أزمة السلطة وتمظهراتها. ومن الأسئلة العلمية المشروعة التي يمكننا طرحها لاستجلاء أهم مظاهر أزمة السلطة، تلك التي تتمثل في مدى استطاعة الدولة المغربية خاصة في الفترة ما قبل الاستعمار الحفاظ على علاقتها مع مختلف البنيات الاجتماعية والسياسية

الهوامش

- L'Etat et la gestion publique territoriale. Revue Française de Science Politique, 1996, vol. 46, n° 4: 580-623.

- (avec Crozier M. et autres), Où va l'Administration française? Paris, Editions d'Organisation,1974.

- (avec Dupuy F.). Sociologie de l'administration française, Paris, A. Colin, 1983.

- P. Grémoin :

-Le pouvoir périphérique: Bureaucrates et notables dans le système politique français. Seuil, 1976.

- Modernisation et progressisme : Fin d'une époque - 1968-1981, Esprit, 2006

3 - علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، منشورات دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 60.

4 - طارق محمد عبد الوهاب،سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص 14.

5 - Sophie De Ruffray et Gégory Hamez, La dimension sociale de la cohésion territoriale, l'exemple de l'accessibilité au maternités dans la grande région, in Revue géographique, 2009-4, p 328.

6 -Pierre Ginet , Le territoire, un concept opératoire pour la Géographie appliquée (a l'aménagement). Documentaliste - Sciences de l'Information, ADBS, 2012, 49 (3), p26.

7 - هانك جونستون، الدول و الحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زياد، الطبعة الأولى 2018 ، ص 10.

8 - محمادي هرنان، السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين، بين التفكك و إعادة الانتاج، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، الدار البيضاء، 2006/2007، ص 9.

9 - Boujrouf Said, Innovation et recomposition territoriale au Maroc une mise en perspective géo-historique, in le territoire et mort , vive les territoire, p 133.

(خاصة القبائل)، وممثلي حراس الشعب، حيث أن رغبة الدولة في تقديم نفسها كقوة أساسية ومحورية في مواجهة حراك القبائل في تلك الفترة أفقدها عناصر قوتها[10]، وهذا ما يبرز قوة الحركات الاحتجاجية التي تنشأ في المحيط الترابي للدولة من خلال درجة تأثيرها على مسار صناعة القرار السياسي للسلطة المركزية.

إن تفسير الدينامية الاحتجاجية في المجال الترابي يفرض اعتماد نموذج نظري تمكن عناصره التفسيرية من فهم طبيعة ودرجة التفاعلات التي يحتويها الحيز الترابي، وذلك من خلال إبراز مختلف الفاعلين في خلق الدينامية الاحتجاجية ومستوى المطالب الاجتماعية أو السياسية والاقتصادية المُعلنة، لأجل بلوغ هذا المعطى سيسعفها نموذج المركز والمحيط في تحليل الحراك الاحتجاجي الترابي، عبر استثمار العناصر التفسيرية الذي يقوم عليها هذا النموذج النظري.

يعد نموذج المركز و المحيط من النماذج القليلة الاستعمال في تحليل وفهم الظواهر السياسية، وقد بقي استعمال هذا النموذج حبيس ثلاث مجالات أساسية، حيث استخدم في فهم آليات التبادل الأساسية بين المركز و المحيط على المستوى الترابي، وذلك من خلال الأعمال التي قدمها كل من J.C .Thoenig و P. Grémoin، واعتمد أيضا هذا النموذج في تحليل الخصائص الأساسية لمسار التنمية السياسية للدولة الحديثة، ويتجسد ذلك من خلال كتابات Bendix و Eisenstadt، كما حاول الكاتب سمير أمين استثمار هذه النظرية في مجال التحليل الاقتصادي من خلال إبراز علاقات التفاوت والاستقلال بين الدول[11] .

اشتغل J.Chevallier في دراسته لنموذج المركز والمحيط من أجل توفير إطار عام لتفسير الظواهر السياسية، من خلال الربط بين النظام السياسي والمجتمع، وأسس مقاربته على مجموعة من المفاهيم الأساسية كالتحليل السياسي والمجتمعي والمجال السياسي. ومن بين النظريات الأخرى التي أطرت عملية التفكير في فعل الدولة باعتبارها تنظيما بيروقراطيا، نظرية ماكس فيبر M. weber حول النموذج العقلاني، حيث عمل ماكس فيبر من خلال نظرية سوسيولوجية قريبة من فلسفة التاريخ على صياغة نظرية عقلانية للعلاقات الإنسانية، وعمل بذلك على صياغة أول تحليل لتطور أشكال المنظمات، حيث انطلق من مفهوم الهيمنة la domination و مفهوم القوة la puissance[12].

ترجع الأصول الأولى لنظرية المركز والهامش إلى الأعمال التي قدمها ابن خلدون، من خلال مقدمته وذلك لتفسير مسألة استهداف المسلمين أثناء الفتوحات التي قاموا بها للمركز دون الأطراف، في المجالات التي شملتها الفتوحات الإسلامية. أما في الدراسات الغربية[13] تم توظيف هذا النموذج في حقول علمية مختلفة (الاقتصاد، السياسة، المجتمع...)، من طرف باحثين كثر، وقد كانت البداية مع علماء الاقتصاد الألماني.وذلك من خلال مركز قوي مهيمن، ومحيط مهيمن عليه (قارات، دول، جهات، مدن...)[14].

يظهر من خلال هذا أن نظرية المركز والمحيط تعد من النظريات التي اعتُمدت في تفسير مجموعة من الظواهر الاجتماعية المختلفة: سياسية، اقتصادية، ترابية[15].

وتستدعي ثنائية المركز والمحيط التأكيد على ما يلي:

- ◆ وجود علاقات ترابية، اقتصادية، بشرية، ثقافية، سياسية...، لكنها غير متكافئة.
- ◆ ترابيا، استحضار عنصر المسافة بحيث أنه كلما ابتعدنا عن المركز إلا ونتجه نحو المحيط أو الهامش.
- ◆ وجود علاقات تفاعلية لكل ما يمكن أن يتحرك، أو ينتشر أو يتبادل: المال، المعلومات، القيم، الثقافة، وحتى السلطة أيضا[16] .

انطلاقا مما سبق تتبين القوة التفسيرية التي يقدمها نموذج المركز والمحيط في فهم وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال العناصر والمفاهيم التي تستند إليها عملية التفسير والفهم،واستثمار هذه العناصر في تفسير الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب يفرض رصد مقاربة الدولة للحركات الاحتجاجية التي تأتي من المحيط الترابي، وتبين الخطاطة أدناه شرح توضيحي لمنهجية إعمال عناصر نموذج المركز والمحيط لتفسير مقاربة الدولة للفعل الاحتجاجي الترابي:

خطاطة: منهجية تفسير مقاربة الدولة المركزية للحركات الاحتجاجية بالمجال الترابي بناء على نظرية المركز والمحيط:

آليات التبادل بين المركز والمحيط:

يمكن رصد هذه الآليات من خلال مؤشرات الصراع بين المركز والمحيط:

✓ **ميكانيزمات المركز:**

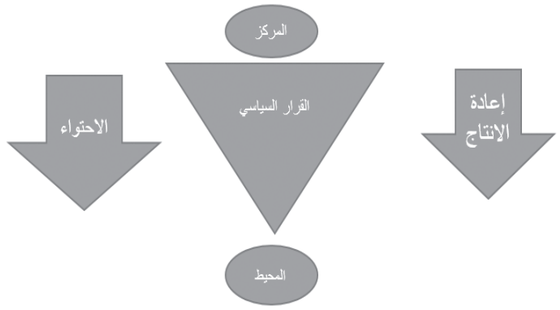

الهوامش

محمادي هرنان، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين بين التفكك و إعادة الإنتاج، مرجع سابق، ص 9 - 10.

11 - Jaques Chevallier, le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, P 2.

12 - عبد الحفيظ أدمينو، نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية بالرباط، 2001/2002، ص 3.

13 - ارتبط نموذج المركز والمحيط بالأعمال التي قدمها علماء الجغرافيا الألمان، خاصة الأطروحة التي قدمها والتر كريستالر Walter Christaller، سنة 1933 والتي كان موضوعها الأماكن المركزية في جنوبي ألمانيا. وقبله قدم يوهان هاينريش فون ثونن Johann Heinrich von Thünen باعتباره أحد مؤسسي التحليل الهامشي داخل الدولة دراسة أسس فيها لنموذج نظري استخدمه لتحديد العوامل المحددة للمواقع الأكثر ربحا في مجال الزراعة.

14 - Lia Bonaita , The center-periphery theories in a socio-spatial dimension a case study of the national museums of kenya, Université MILANO- BICOCCA, 2014/2015, p 10.

15 - Wilson O. Simon, centre-periphery relationship the understanding of development of internal colonies, international journal of economic development research and investment, vol 2, N 1, April, 2011, p 147.

16 -سعيد بوجروف، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، 2012، ص 53.

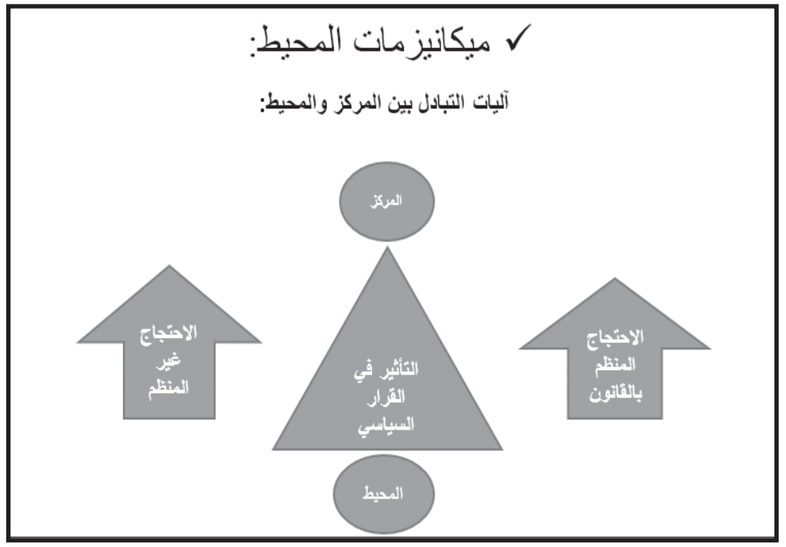

ثانيا: مقاربة الدولة للحركات الاحتجاجية بالمحيط الترابي: حراك الريف نموذجا

خلصت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الأنظمة السياسية التقليدية في الدول النامية فشلت في استنساخ خصوصيات الأنظمة الحداثية وتحقيق نماذج ديمقراطية نابعة أصولها من الإرادات الحرة، وتمحور الصراع السياسي في هذه الدول حول نماذج تقليدانية ونخب سياسية كرست مفهوم الحكم الأغلبي وأنظمة أحادية ساهمت في توسيع الهوة بين الحكام والمحكومين وبين المركز والمحيط، هذا ما أدى إلى توتر علاقة الدولة بالمجتمع وبروز أصناف عديدة من الاحتجاج وذلك للتعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ولا شك اليوم أن تطور ثقافة الاحتجاج في المغرب وانتقال الصراع بين النظام السياسي والحركات الاحتجاجية إلى الشارع، يرجع في مجمله إلى غياب مؤسسات الوساطة الاجتماعية القادرة على خلق جسور للحوار بين كل الفئات الاجتماعية المتضررة، وسنتحذ في هذه الدراسة من حراك الريف نموذجا وذلك من خلال محاولة تفسير طبيعة مقاربة الدولة للحراك الاجتماعي الذي شهده المجال الترابي بالريف.

تعد منطقة الريف من الناحية التاريخية أحد معاقل النضال الاجتماعي والسياسي، حيث خاض سكان المنطقة المقاومة المسلحة ضد المحتل الإسباني بقيادة المقاوم الشريف أمزيان (1909/1912)، إضافة إلى مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي التي رسخت حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني في معركة أنوال، وفي سياق الحراك الاجتماعي الذي عرفته بعض الدولة المجاورة للمغرب وبظهور حركة 20 فبراير، عادت علاقة الدولة بالمجال الترابي الريفي إلى التوتر من جديد.

إن البحث في التاريخ السياسي والاجتماعي للمجال الترابي للريف تكتسي أهمية خاصة، نظرا للخصوصيات التاريخية والاجتماعية لهذه المنطقة، وما يزيد من الأمر أهمية مقاربة الدولة للحراك الاجتماعي بهذه المنطقة مند مدة موغلة في التاريخ، وفي العقد الأخير شهد المغرب احتقانا اجتماعيا مهما يتجسد بشكل أساسي في الحراك الاجتماعي الذي عرفته العديد من المدن المغربية، أبرزها ما شهدته مدينة الحسيمة، وبالرجوع إلى التاريخ السياسي لهذا المجال الترابي، يؤكد أحد الباحثين أن المجتمع الريفي لم يكن يتميز بنوع من الاستقرار لا على المستوى الاجتماعي ولا على المستوى السياسي. وهناك من يُرجع أمر الحراك الاجتماعي بالريف إلى عوامل اقتصادية محضة، من خلال ضعف الخدمات الاقتصادية والآثار العكسية للسياسات العمومية، أو التنمية بدون بعد ديمقراطي كما وصفها أحد الباحثين، ولايمكن فهم عمق الحراك الترابي والتاريخي والهوياتي دون استدعاء التاريخ وحروق الذاكرة بما راكمته من ترسبات نفسية على مستوى وجدان أهالي الريف وفي مخيالهم الجمعي[17] .

إن أهم محطات الحراك الاجتماعي بالريف كانت في سياق ما سمي بالحملة التأديبية ضد قبيلة سميت (بقيوة) [18]، حيث حدث صراع بين ممثل السلطان وسكان هذه المنطقة، إضافة إلى النزاعات التي كانت بين فرنسا وإسبانيا خاصة في سنوات 1921 و 1926، وإذا كان الفعل الاحتجاجي في الريف يرجع لأسباب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، فإنه ذو بعد هوياتي أيضا يستمد زخمه الدائم من الصراع الذاكري، وهذا ما يجعل النظريات الكلاسيكية للحركات الاجتماعية تعجز على فهمه وتفسيره، عكس المقاربات الحديثة التي تعطي أهمية أساسية للبعدين الهوياتي والذاكري، والتعاطي مع الفعل الاحتجاجي بهذه المقاربة لا يرقى عربيا إلى المستوى العالمي البارز في هذا المجال[19] .

وبالرجوع إلى تاريخ المجال الترابي لمنطقة الريف نجد أن في سنة 1926 كان جاك دومين أول من ركز على دراسة حالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي شهده المجتمع الريفي، أو ما كان يعرف بحروب السبع سنوات، كما كان أيضا دافيد هارت من الباحثين الذين أقاموا في منطقة الريف خلال الخمسينيات وقام بدراسة المشاكل الاجتماعية للريف، وخلص إلى أنها ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى. هذا الوضع المتسم بعدم التجانس الاجتماعي للمجال الترابي بالريف وسلطة الدولة يضع على المحك إشكالية آليات التبادل بين المركز والمحيط، أو جدلية التعارض بين القانون الوطني والأعراف المحلية[20].

يشكل حراك الريف حدثا اجتماعيا وسياسيا هاما،حيث يمثل نموذجا فريدا في الاحتجاج، فحسب إحدى الدراسات فحراك منطقة الريف مرده يعود لأسباب سياسية صرفة، تتمثل في تنصل شبه تام للدولة من لعب أدوارها التنموية على غرار المجالات الترابية الأخرى، وهدف الدولة من هذا التوجه هو إضعاف واحتواء الحراك الاجتماعي الذي تعرفه مدن الريف منذ زمن، هذا التنصل الذي تقوم به الدولة يعد أحد أبرز علامات ومؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي بالريف[21]. وقد أرجع الكثير من الباحثين عامل الاستقرار في مثل هذه المجالات، إلى التركيبة العسكرية والأمنية للدولة، والتي تجعل بين الأنظمة الحاكمة وأجهزتها العسكرية علاقة جدلية، وبالتالي فحدوث القطيعة بينها مسألة غير منطقية، غير أن ما وقع في العديد من الدول العربية يفند هذه الفرضية، إضافة إلى تحكم الدولة في السياسية الاقتصادية ونهجها للخوصصة في التدبير الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كلها عوامل ساهمت في تزايد حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية بين المركز والمحيط.

لم يستقر تعامل الدولة مع حراك الريف على أسلوب واحد، ولكنها تبنت خلال كل مرحلة أسلوبا معينا، حيث بدأت في أول الأمر بتجاهل الحراك ومطالب الحركات الاحتجاجية، مرورا بمحاولة احتواء الحراك وإضعافه، وصولا إلى استعمال السلطات العمومية للقوة العمومية لجبر المحتجين على التراجع، هذه الأحداث يمكن ربطها بنموذج التحليل النظري الذي أسس له جاك شوفالييه من خلال جدلية المركز والمحيط في مجال التحليل السياسي، وذلك في ضوء علاقة الصراع التي تربط النظام السياسي بالمجتمع، حيث فسر شوفالييه هذه العلاقة

الهوامش

17 - محمد سعدي، حراك الريف: بين الحاجة للدولة و الريبة منها، جروح التاريخ و تصدعات الحاضر، في مؤلف جماعي" الدولة و حراك الريف السلطة، و السلطة المضادة و أزمة الوساطة "، الطبعة الأولى 2018، ص 75.

18 - تسمية هذه القبيلة ذات أصول أمازيغية، وتقدر مسافة هذه القبيلة بعشرين كيلومترا من الشرق إلى الغرب ، و أربعين كيلومترا من الشمال إلى الجنوب ، و تتضمن حقولا شاسعة من المنتوجات الفلاحية ، كما يمارس سكان هذه القبيلة مجموعة من الأنشطة البحرية ، وتميزت أيضا بنوع من الوعي بالتظاهر ضد السلطة السياسية : للتوسع أكثر أنظر مؤلف أوجيست موليراسAuguste MOULIERAS ، المغرب المجهول : اكتشاف الريف، الجزء الأول ، ترجمة عز الدين الخطابي، طبعة 2007.

19 - زهير سوكاح، الحركات الاحتجاجية و الذاكرة الجمعية : حراك الحسيمة المغربية نموذجا، مجلة إضافات / العددان 44-43، خريف 2018، ص، 81 و 82.

20 - نجيب بودربالة، القانون بين القبيلة و الأمة و الدولة ، جدلية التشريع: العرف، الشريعة و القانون، منشورات أفريقيا الشرق، طبعة 2015، ص 176.

21 - حسن أدونيس، الريف : الخصوصيات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية، في مؤلف جماعي، حراك الريف : نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية، فبراير 2018، ص 6 .

بناء على نموذجين تحليليين : الأول إقصائي[22]، تعمل خلاله الدولة على إقصاء الحركات الاحتجاجية التي تأتي من المحيط، والثاني يقوم على آلية الدمج[23] الذي تقوم به الدولة من خلال توفير الآليات الضرورية لاحتواء الحركات الاحتجاجية في المحيط الترابي ومراقبتها.

بناء على العناصر التي يقوم عليها النموذج النظري (المركز والمحيط)، تظهر من خلال الحراك الاحتجاجي بالمجال الترابي للريف آليات التبادل بين الدولة والحركات الاحتجاجية، وذلـك من خلال مجموع التدخلات التي قامت بها مختلف السلطات العمومية لتدبير ملف الحراك الاجتماعي بالريف، ويتعلق الأمـر بمجلس الجهة، والحكومة، ووزارة الداخلية. واختيار هذه الهيئات راجع لكونها أهم الهيئات التي تجسد منطق التبادل بين الدولة والحركات الاحتجاجية، فالجهة تعتبر الهيئة الأولى التي تم التحاور معها، وذلك بحكم المطالب المحلية وبحكم الصلاحيات التي تملكها المجالس الجهوية المنتخبة في مجال تدبير الشأن العام الترابي. ثم الحكومة وإن كانت الفترة التي يشهد فيها الحراك أوجه تعرف فراغا حكوميا، حيث كانت مهمة تدبير الشأن الحكومي موكولة لحكومة تصريف الأعـمال وتميزت بصلاحيات محدودة. أما وزارة الداخلية فرغم كونها جزء من الحكومة فإنها ظلت الفاعل الرسمي في تدبير هذا الملف من خلال الأدوار التي قام بها الولاة والعمال في المجال الترابي.

يتضح مـما سبق أن فهم مسألة المشاركة السياسية اللاتعاقدية، قد لا يقتصر على القراءة المعيارية المؤسساتية للظاهرة السياسية، بل يمكن تجاوز ذلك باعتماد نماذج نظرية تسمح بقراءة أوسع بناء على عناصر التفسير التي تكون هذه النماذج النظرية، هذا ما سيساهم في تجديد وتطوير المقاربات العلمية التي تعسى إلى تفسير دينامية الحقل السياسي، من هذا المنطلق نؤكد على ضرورة الرجوع للإرث النظري القديم، وذلك لفهم التحولات السياسية الحديثة التي تشهدها الدولة في الوقت الراهن. ■

الهوامش

22 - Le modèle répressif : (la répression du désordre périphérique) : ce modèle est fondé sur la dévalorisation, la négation, la néantisation de tout ce qui échappe à la normalisation politique.

- هذا النموذج يتجسد في الأنظمة السياسة المغلقة، التي تُجسد نوعا من القطيعة بين الدولة والمجتمع وذلك بآليات سياسية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وطريقة اشتغاله.

23 - - Le modèle intégratif: (l'intégration du dynamisme périphérique) : ce modèle se caractérise par la souplesse et l'ouverture. La relation centre/périphérique est marquée par des canaux de communication permanents permettant de nouer des relations étroites d'échange.

- يجسد هذا النموذج علاقات التفاعل بين الدولة والمجتمع، من خلال آليات الدمج والاحتواء التي يمتلكها النظام السياسي في علاقته بمختلف الديناميات الاجتماعية بالمجال الترابي للدولة.

(Voir : Jacques Chevallier, le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, op. cit, pp 36 – 46 et 47.)

لائحة المراجع المعتمدة:

- باللغة العربية :

- هانك جونستون، الدول و الحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زياد، الطبعة الأولى 2018.

- محمد سعدي، حراك الريف: بين الحاجة للدولة و الريبة منها، جروح التاريخ و تصدعات الحاضر، في مؤلف جماعي" الدولة و حراك الريف السلطة، و السلطة المضادة و أزمة الوساطة "، الطبعة الأولى 2018.

- زهير سوكاح، الحركات الاحتجاجية و الذاكرة الجمعية : حراك الحسيمة المغربية نموذجا، مجلة إضافات / العددان 44-43، خريف 2018.

-حسن أدونيس، الريف : الخصوصيات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية، في مؤلف جماعي، حراك الريف : نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية، فبراير 2018.

- نجيب بودربالة، القانون بين القبيلة و الأمة و الدولة ، جدلية التشريع: العرف، الشريعة و القانون، منشورات أفريقيا الشرق، طبعة 2015.

- سعيد بوجروف، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، 2012.

- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

- علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، منشورات دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

- محمادي هرنان، السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين، بين التفكك و إعادة الانتاج، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، الدار البيضاء، 2006/2007.

- عبد الحفيظ أدمينو، نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية بالرباط، 2001/2002.

- باللغة الفرنسية والأنجليزية:

- Lia Bonaita , The center-periphery theories in a socio-spatial dimension a case study of the national museums of kenya, Université MILANO-BICOCCA, 2014/2015.

- Pierre Ginet, Le territoire, un concept opératoire pour la Géographie appliquée (a l'aménagement). Documentaliste - Sciences de l'Information, ADBS, 2012.

- Wilson O. Simon, centre-periphery relationship the understanding of development of internal colonies, international journal of economic development research and investment, vol 2, N 1, April, 2011.

- Sophie De Ruffray et Gégory Hamez, La dimension sociale de la cohésion territoriale, L'exemple de l'accessibilité au maternités dans la grande région, in Revue géographique, 2009.

- Boujrouf Said, Innovation et recomposition territoriale au Maroc une mise en perspective géo-historique, in le territoire et mort, vive les territoire, 2008.

- Jaques Chevallier, le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, in centre, périphérie, territoire, PUF, 1978 .

التصويت الإلكتروني في الانتخابات: المزايا والمخاطر

يونس شهيم
باحث في العلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط

Abstract

No two differ from the fact that the Corona epidemic has divided the world into two parts: a pre-corona world and a post-corona world due to the changes that this new virus has brought about in a numerous fields and domains,and when the processes and life activities that are associated with the use of the modern technology have increased, magnified and strengthened in the light of the outbreak of the Corona epidemic,the idea of electoral voting has appeared via the internet, and even a group of researchers believes,on the one hand,that the entry of information and communication technology into the political field in general and the field of elections in particular will have a positive impact on society taking into consideration the efficiency and the accuracy and the speed of fulfilment that are guaranteed by this mechanism which will make fair and free elections.and then it will lead tothe consolidation and the building of a legitimate democratic system as well as the elimination of the phenomenon of obstention from voting and will enable a broad participation of voters in the process of selecting their representatives.But on the other hand,there is an opposing group that has been warning against the decline of democracy during the adoption of the electronic voting, especially,the voting confidentiality,in addition to technical errors that may undermine the credibility of the entire process.

The objective of this humble research is to show to what extent the electronic voting mechanism can be adopted in the electoral process in our country Morocco, especially in the light of the outbreak of Corona virus,trying to shed light on some advantages as well as risks that accompany this mechanism and also highlighting some comparative global experiences.

لا يختلف اثنان في كون وباء كوفيد 19 قد عمل على تقسيم العالم إلى قسمين: عالم ما قبل كورونا وآخر ما بعد كورونا، نظرا لما أحدثه هذا الفيروس المستجد من تغييرات طالت مجموعة من المجالات والميادين، ولما ازدادت وقويت وعظمت العمليات والأنشطة الحياتية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في ظل تفشي وباء كورونا، ظهرت فكرة التصويت الانتخابي عبر الإنترنت. وإن كانت فئة من الباحثين ترى، من جهة، أن دخول تقنية المعلومات والاتصالات في المجال السياسي عموما ومجال الانتخابات بشكل خاص من شأنه أن يحدث تأثيرا إيجابيا على حياة المجتمع باعتبار ما تضمنه هاته الآلية من كفاءة ودقة وسرعة الإنجاز الشيء الذي سيجعل الانتخابات أكثر نزاهة وحرة ، وبالتالي سيسمح بتوطيد وبناء نظام ديمقراطي شرعي، كما سيسمح بالقضاء على ظاهرة العزوف عن التصويت، وسيمكن من مشاركة واسعة للناخبين في عملية اختيار ممثليهم، فإنه ،من جهة ثانية، هناك فئة معارضة ما فتئت تحذر من تراجع الديمقراطية أثناء اعتماد آلية التصويت الإلكتروني خاصة مسألة سرية التصويت، بالإضافة إلى الأخطاء التقنية التي قد تنسف مصداقية العملية الانتخابية برمتها.

لذلك أتينا بهذا البحث المتواضع، لبيان مدى إمكانية اعتماد آلية التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية ببلدنا المغرب، خاصة في ظل تفشي فيروس كورونا، محاولين الإحاطة ببعض المزايا وكذلك المخاطر التي تصاحب هذه الآلية، مع تسليط الضوء على بعض التجارب العالمية المقارنة.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم ومعه بلادنا تحولا جذريا في مختلف النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والتنموية، بفضل تزايد الطلب على استعمال التكنلوجيا الحديثة ووسائل التواصل الحديثة، الشيء الذي اتضح بشكل جلي مع ظهور وباء كورونا الذي غير العادات وفرض انتهاج سلوكات جديدة لم تكن مألوفة من ذي قبل، مثل التباعد الاجتماعي، وتفادي اللقاءات المباشرة والمعاملات الحضورية ما أمكن، فكان بديهي أن يبحث المرء على البدائل حتى تستمر المعاملات والأنشطة الحياتية اليومية الطبيعية، لذلك تم اللجوء إلى الخدمات التي توفرها الشبكة العنكبوتية قصد إنجاز المتعين عن بعد.

هذا وإن دخول تكنلوجيا المعلومات والاتصال في المجال السياسي عموما وخلال الانتخابات بشكل خاص من شأنه أن يشكل قفزة نوعية في المسار الديمقراطي لبلادنا إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح ومحسوب ودقيق حتى يتحقق الهدف المنشود من العملية الانتخابية والمتمثل في انتخابات حرة نزيهة وذات مشاركة واسعة للناخبين.

تكمن إشكالية البحث في كون المغرب، مثل باقي بلدان العالم الثالث، يعاني من الكثير من المظاهر المسيئة للديمقراطية ، من قبيل العزوف عن التصويت، ومقاطعة الانتخابات، وفقدان الثقة بين الناخبين والمنتخبين من جهة، وبين الناخبين والأحزاب السياسية من جهة ثانية، هذه الأحزاب التي تحولت إلى دكاكين مناسباتية تطفو إلى الساحة السياسية عند كل محطة انتخابية ثم تختفي بعد ذلك عن المشهد السياسي، دون أن تقوم بـالأدوار والمكانة التي خولها لها دستور المملكة لسنة 2011، فهل لجوء المغاربة إلى اعتماد آلية التصويت الإلكتروني من شأنه أن يقلص من هذه المظاهر السيئة و أن يسمح بتجويد سير العملية الانتخابية من ألفها إلى يائها؟

باستحضار الواقع المعيش والمتمثل في تفشي فيروس كوفيد 19 المستجد، فإنه من المنتظر أن تزداد وتتسع هوة العزوف عن التصويت ومن المنتظر أن تنضاف إلى مسببات العزوف في الانتخابات السابقة سبب مستجد ذلك المتمثل في الهاجس الصحي الوقائي، لذلك بات من الضرورة التفكير في إجراءات استباقية شجاعة في هذا الشأن.

إذا كان المغرب يتجه إلى استخدام التكنلوجيا الرقمنة يوما بعد يوم،

فإن استثمار هذا المعطى في عمليات التصويت من شأنه أن يشكل نقلة نوعية في عملية تدبير وإدارة سير الانتخابات التي ستشهدها بلادنا في الأيام القادمة.

من هنا تتمثل أهمية هذا البحث من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أو الفرضيات أهمها التطرق إلى مفهوم التصويت الإلكتروني؟ وتحديد مزاياه وعيوبه، مع التعريج على بعض التجارب المقارنة قصد تثمين الإيجابي فيها والإحاطة بالمخاطر والسلبيات قصد تفاديها، لذلك كان الهدف من هذا البحث العمل على تسليط الضوء على الوسائل والآليات الكفيلة لإنجاح تجربة التصويت الإلكتروني خلال الانتخابات المغربية القادمة، وهو ما سنحاول دراسته من خلال مبحثين اثنين، سنتناول في الأول منهما مفهوم التصويت الإلكتروني، مع التطرق إلى التصويت الإلكتروني الدامج موضحين ماذا نعني به؟ وكذلك السياق الذي أتي به. وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى واقعية وإمكانية اعتماد التصويت الإلكتروني في البيئة الانتخابية المغربية، عن طريق دراسة بعض التجارب المقارنة الدولية الرائدة (سنكتفي في هذا البحث بالتطرق إلى كل من التجربتين الإستونية والسويسرية)، كما سنسلط الضوء في ذات المبحث أيضا عن المزايا والتحديات والمخاطر التي ترتبط باعتماد وتطبيق هذه الآلية، أي آلية التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت، لنختم بحثنا في الأخير بتقديم بعض النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التصويت الإلكتروني والتصويت الإلكتروني الدامج

إن خيار التصويت الإلكتروني ليس نابعا من تسهيل العملية الانتخابية وترشيد الموارد فحسب وإنما هو خيارا استراتيجيا يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين[1]. وما فتئ المجتمع الدولي يولي اهتماما بالغا لهذا النمط من التصويت، هذا الاهتمام الذي لا ينفصل مع توجهات العديد من الحكومات نحو تفعيل وتنزيل مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى الواقع المعيش، لذلك سنتطرق إلى تقديم مفهوم التصويت الإلكتروني وأنواعه في مطلب أول، على أن نخصص المطلب الثاني للحديث عن التصويت الإلكتروني الدامج اعتبارا للعناية الخاصة التي تحظى بها فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ببلدنا.

المطلب الأول: مفهوم التصويت الإلكتروني وأنواعه

يجري الحديث في الآونة الأخيرة عن مفهوم "الديمقراطية الإلكترونية"، التي يندرج تحتها كل استخدام لتقنية المعلومات وكل ما هو إلكتروني بغية الوصول وتحقيق الديمقراطية بمفهومها الشامل، ويأتي مفهوم "التصويت الإلكتروني" ضمن هذا الإطار، لذلك سوف نتحدث عن التصويت الإلكتروني في فقرتين اثنتين نتوخى من خلال الفقرة الأولى التطرق إلى المفهوم، ثم في فقرة ثانية نتطرق إلى أنواع التصويت الإلكتروني.

1 - مفهوم التصويت الإلكتروني:

إن التصويت الإلكتروني يأتي ضمن ما يسمى أيضا بالانتخابات الإلكترونية والتي تعنى باستخدام تقنية المعلومات في مراحل الانتخابات المختلفة بما في ذلك تسجيل الناخبين والمرشحين، والتحقق من هوية الناخبين، ومباشرة التصويت إلكترونيا وأخيرا فرز الأصوات وعدها إلكترونيا[2].

التصويت الإلكتروني هو وسيلة للحصول على أصوات الناخبين إلكترونيا، هناك أنواع مختلفة من أنظمة التصويت الإلكترونية المستخدمة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، تعتمد معظم هذه الأنظمة على تعديل التكنولوجيات الموجودة أو تطوير تكنولوجيات معينة لاستخدامها للأغراض الانتخابية.

عرفت منظمة "ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان" نظام التصويت الإلكتروني على أنه نظام يستخدم في مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين في الاستحقاقات الدستورية بكافة تنوعاتها من استفتاء على مواد الدستور أو اختيار مرشح لمقاعد مجلس النواب والشيوخ والمجالس المحلية من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا عن الطرق التقليدية كبطاقات وصناديق الاقتراع المعروفة، كما يختص هذا النظام بتخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير أمنية وفنية معينة لضمان تحقيق أعلى درجات الشفافية والدقة والأمان مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية[3].

بدأ استخدام الأنظمة الإلكترونية في التصويت منذ الستينيات، مع ظهور أنظمة البطاقات المثقوبة، والتي تلته بعد ذلك بكثير أنظمة المسح الضوئي، والأنظمة الإلكترونية للتسجيل المباشر والإنترنت.

تستخدم آليات التصويت الإلكترونية على نطاق واسع في بلجيكا والبرازيل والهند وفنزويلا والولايات المتحدة وغيرها. وعلى الرغم من أن هناك اتجاها لاعتماد هذه التكنولوجيا، لا تزال هناك العديد من الدول التي تفضل وضع علامات على بطاقات الاقتراع وفرز الأصوات يدويا[4].

إن اعتماد نظام التصويت الإلكتروني بدل نمط التصويت التقليدي المألوف من شأنه أن يؤمن الإجراءات الاحترازية والوقائية ضد تفشي فيروس كوفيد 19 المستجد ومن شأنه أن يحول دون انتقال وانتشار العدوى بين المواطنين لحظة الإدلاء بأصواتهم داخل المكاتب الانتخابية عند موعد إجراء الانتخابات.

في التشريع المصري تنص المادة (3) من قانون الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 198 لسنة 2017 باب "الاختصاصات" على أن للهيئة الحق في أن تقرر استخدام وسائل الاتصال والتصويت والحفظ الإلكترونية المؤمنة، في كل أو بعض مراحل إجراء الاستفتاءات والانتخابات على النحو الذي تنظمه، كما يجوز لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والكفاءة لإنجاز عملها في هذا الشأن، بشرط أن تتوافر فيهم الاستقلالية والحيدة[5].

2 - أنواع التصويت الإلكتروني:

استخدمت مجموعة من الدول الأساليب التكنلوجية في التصويت، هذه الأساليب تعددت أشكالها وصيغها، وإن كان موضوع هذا البحث يتجه إلى إبراز مزايا اعتماد أحد هذه الأساليب، الذي يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت في الترشيح واختيار المنتخبين، فإنه لا بأس من الإشارة إلى باقي الأنماط.

- التصويت باعتماد البطاقات المثقوبة:

مع أنظمة البطاقات المثقوبة، يقوم الناخبون بإحداث الثقوب في البطاقات باستخدام أدوات ثقب يُـزودون بها، للإشارة إلى من يختارونه من المرشحين. بعد التصويت، يجوز للناخب تغذية البطاقة مباشرةً إلى جهاز تبويب الأصوات المحوسب في مكان الاقتراع، أو وضع البطاقة في صندوق الاقتراع، الذي يُنقل في وقت لاحق إلى موقع مركزي للتبويب.

النوعان الشائعان من البطاقات المثقوبة المستخدمة في الولايات المتحدة هي بطاقة "Votomatic" وبطاقة "Datavote" . مع بطاقةVotomatic ، يتم تعيين أرقام لأماكن إحداث الثقوب للإشارة إلى الأصوات. فيكون رقم الثقب هو المعلومة الوحيدة المطبوعة على البطاقة. تُطبع قائمة المرشحين وإرشادات إحداث الثقوب في كتيب مستقل. مع بطاقةDatavote ، يُطبع اسم المرشح

الهوامش

1 - الوزير البحريني الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، منتدى البحرين للتصويت الإلكتروني، فبراير 2006.

2 - "التصويت الإلكتروني..تعريف ومفاهيم"، منتدى البحرين للتصويت الإلكتروني، 2006.

3 - سيد العبيدي، التصويت الإلكتروني في زمن الكورونا..بين التشريع وضعف الإمكانيات، نشر يوم 23 يونيو 2020.

4 - موقع شبكة المعرفة الانتخابية https://aceproject.org/ace.ar/topics/et/eth/eth01

5 - سعيد العبيدي، مرجع سابق

على بطاقة الاقتراع بجوار مكان إحداث الثقب.

استُخدمت البطاقات المثقوبة وآلات الفرز المحوسب لأول مرة في الولايات المتحدة في الانتخابات التمهيدية الرئاسية لعام 1964 في مقاطعتين في ولاية جورجيا.

على الرغم من أن العديد من أنظمة البطاقات المثقوبة الأميركية يجري استبدالها بأنظمة أكثر تقدماً، لا يزال كثير من الناخبين يستخدمونها. استخدم 37.3% من الناخبين في الولايات المتحدة البطاقات المثقوبة في انتخابات الرئاسة لعام 1996[6].

- التصويت باعتماد المسح الضوئي:

يجمع جهاز المسح الضوئي بين الأجهزة والبرمجيات المتخصصة. تقوم الأجهزة بالتقاط صورة واضحة في حين تقوم البرامج بتحويل الصورة إلى بيانات يمكن قراءتها بواسطة الحاسوب.

يُعطى الناخبون الذين يستخدمون البطاقات التي يمكن قراءتها آلياً بطاقة اقتراع مطبوع عليها أسماء المرشحين. بجوار كل مرشح يوجد رمز مطبوع، مثل مستطيل أو دائرة أو سهم ناقص. ويشير الناخب إلى المرشح الذي يختاره عن طريق ملء المستطيل أو الدائرة أو إكمال السهم.

بعد التصويت، يجوز للناخب تغذية البطاقة مباشرةً إلى جهاز التبويب المحوسب في مكان الاقتراع، أو وضعها في صندوق الاقتراع، والذي يُنقل في وقت لاحق إلى موقع مركزي للتبويب.

يتعرف جهاز التبويب المحوسب على العلامات التي أدلى بها الناخبون على البطاقات ويسجل الأصوات وفقاً لذلك. وتُسجل الأصوات الفردية في قاعدة بيانات ويتم تجميعها للوصول إلى النتائج الإجمالية.

استخدمت أنظمة Marksense بنسبة 24.6 ٪ من الناخبين المسجلين في الولايات المتحدة في انتخابات الرئاسة لعام 1996. أضحى استخدام هذه الأنظمة في الولايات المتحدة في ازدياد إذ يجري استبدال نظامي الروافع والبطاقات المثقوبة القديمين.

هناك أربعة أنواع رئيسية من تقنيات المسح الضوئي، القراءة الضوئية للعلامات، التمييز الضوئي للحروف، التمييز الذكي للحروف، تكنولوجيا الصور[7].

- التسجيل الإلكتروني المباشر:

إن استخدام أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر آخذ في الزيادة، ففي بلجيكا والبرازيل والهند وفنزويلا، يستخدم معظم ،إن لم يكن جميع الناخبين، أجهزة أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر في التصويت، بينما في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان النسبة المئوية للناخبين الذين يستخدمون أجهزة التسجيل الإلكتروني المباشر في التصويت آخذة في الازدياد.

باستخدام أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر، يقوم الناخبون بوضع علامة بأصواتهم مباشرة في جهاز إلكتروني، من خلال شاشة تعمل باللمس، وأزرار للضغط أو أجهزة مماثلة. حيثما يُسمح بالاقتراع الكتابي، تُقدم أحياناً لوحة مفاتيح أبجدية للسماح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم الكتابية.

مع أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر ليست هناك حاجة إلى بطاقات الاقتراع. يتم تخزين بيانات التصويت بواسطة جهاز إلكتروني على القرص الصلب لجهاز الحاسوب أو قرص مرن محمول، أو قرص مدمج أو بطاقة ذكية. لأغراض النسخ الاحتياطي والتحقق، تقوم بعض الأنظمة بنسخ بيانات التصويت إلى أكثر من وسيط للتخزين. على سبيل المثال، في بلجيكا، يتم نسخ بيانات التصويت إلى قرص صلب وكذلك إلى بطاقة ذكية تُصدر للناخب. بعد التصويت، يضع الناخب البطاقة الذكية المستخدمة في صندوق الاقتراع. ويمكن استخدام البطاقة الذكية كنسخة احتياطية في حالة تعطل القرص الصلب، أو كوسيلة لتدقيق البيانات المسجلة على القرص الصلب.

عندما تُغلق مراكز الاقتراع، يُجرى دمج البيانات من مختلف مواقع التصويت في جهاز الحاسوب المركزي، الذي يحسب إجمالي الأصوات. يمكن نقل البيانات إلى الحاسوب المركزي إما على أجهزة محمولة كالأقراص المحمولة، أو من خلال شبكة الحاسوب.

منذ التسعينيات صار الهاتف يُستخدم كأحد أنواع أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر. يستطيع الناخبون تسجيل أصواتهم مباشرةً في أنظمة الحاسوب باستخدام لوحة الأزرار على هواتفهم، وتحديد هويتهم من خلال أرقام بطاقات الهوية الشخصية، باتباع سلسلة من التعليمات المسجلة.

إن إدخال خيار التصويت باستخدام أنظمة التسجيل الإلكتروني المباشر في مواقع بعيدة عن أماكن الاقتراع، كالتصويت عبر الإنترنت والهاتف، يثير مسألة تحديد هوية الناخبين عن بعد والتي لم يتم حسمها، وكذلك المعايير الأمنية التي تتطلب التأكد من أن الشخص الذي يدلي بصوته هو في الواقع ناخب، وأنه لا يستطيع التصويت لأكثر من مرة، وأن التصويت سري[8].

- التصويت الإلكتروني بالاعتماد على شبكة الإنترنت:

إن الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت وسهولة استخدام تطبيقاتها جعل من التصويت الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مدار اهتمام بل وتشجيع من قبل بعض المتحمسين أخذا بالاعتبار الجوانب الإيجابية أو السلبية من الناحية الفنية عند تطبيق هذا الخيار[9].

والتصويت الإلكتروني بالاعتماد على شبكة الإنترنت هو عملية ربط التكنلوجيا بالعملية الانتخابية من خلال تعدد الأدوات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في عملية التصويت، سواء من خلال لمس الشاشة أو الضغط على الزر أو باستخدام قلم ضوئي على شاشة إلكترونية بعد تعريف الجهاز عليه من خلال ماسح حيوي قياسي وغالبا ما تستخدم تلك الأجهزة أكثر من خاصية حيوية لتحقق من الشخصية مثل البصمة الشبكية وبصمة الأصبع والرقم السري والبطاقة الذكية أو عبر الحامض النووي الذي يتم في الدول الرائدة، ويعتبر هذا النظام هو الأمثل مقارنة بالأنظمة الأخرى للتصويت الإلكتروني في عملية الفرز والنتائج والاقتراع[10].

المطلب الثاني: التصويت الإلكتروني الدامج

حظي الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالمغرب باهتمام بالغ تجسد في مختلف التدابير والإجراءات الموجهة لهاته الفئة المتضمنة ضمن مجموع البرامج القطاعية الحكومية والتي تتوخى في مجملها توفير الولوجيات واستفادة هؤلاء الأشخاص من جميع الحقوق تحقيقا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما في الوثيقة الدستورية، التي نصت أيضا على منع التمييز على أساس الإعاقة، ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة. ومنه سنعمد إلى التطرق في الفقرة الأولى إلى إبراز المكانة التي حظيت بها حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة، ثم سنحاول أن نوضح في فقرة ثانية كيف يمكن للتصويت الإلكتروني أن يدمج هاته الفئة في العملية الانتخابية بشكل سلس وسهل يراعي الحاجيات الخاصة.

1 - إبراز المكانة التي حظيت بها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تنص المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوق هؤلاء في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم[11]. واستنادا إلى المادة 29، لا

الهوامش

6 - شبكة المعرفة الانتخابية: https://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth/eth02/eth02b/eth02b2

7 - شبكة المعرفة الانتخابية، المرجع نفسه.

8 - المرجع نفسه.

9 - "التصويت الإلكتروني..تعريف ومفاهيم"، مرجع سابق.

10 - سيد العبيدي، مرجع سابق.

11 - الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، مجلس حقوق الإنسان الدورة 19، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، فقرة -13ج، ص5.

يملك الأشخاص ذوو الإعاقة الحق في أن ينتخبوا وينتخبوا فقط وإنما يحق لهم أيضا الحصول على هذه "الفرصة". وهذا يلزم الدول الأطراف بأن تضمن من خلال تدابير إيجابية، حصول جميع الأشخاص المؤهلين على فرصة فعلية لممارسة حقوقهم في التصويت. وعليه، لا يكفي توسيع نطاق حقوق التصويت ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ يتعين على الدول أن تكفل أيضا تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة فعليا، من إعمال حقهم في التصويت بأن تسهل، مثلا، وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إلى مراكز الاقتراع، وتيسر استخدام أجهزة تعين الأشخاص ذوي العاهات البصرية على التصويت ليدلوا بأصواتهم دون حاجة للمساعدة أو تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باختيار من يساعدهم في التصويت[12].

ومعلوم أن المغرب قد حظي بشرف المساهمة في مداولات ومشاورات الأشغال التحضيرية لإعداد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إن على المستوى الدولي داخل الأمم المتحدة، أو على المستوى العربي؛ حيث احتضنت المملكة أكثر من لقاء تشاوري عربي لتوحيد المواقف من بنود هذه الاتفاقية، كما كانت المملكة المغربية من بين الدول السباقة للتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمصادقة عليها. وهو تعبير واضح عن الإرادة والالتزام بالعمل على صيانة حقوق هذه الفئة وترسيخها.

ومعلوم أن دستور 2011، جاء ليضع أسس ملكية دستورية ديمقراطية، برلمانية واجتماعية، تحفظ للمواطنين حقوقهم الأساسية كاملة، وتكرس فصل السلط والحكامة الجيدة، وتضع قواعد المشاركة الموسعة للمواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

وتطرق هذا الدستور الجديد لمجال الإعاقة، حيث حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من خلال التنصيص على منع التمييز على أساس الإعاقة، ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، فتصدير الدستور، الذي يكتسي نفس القوة القانونية التي تحوزها باقي فصول الدستور، يؤكد على التزام المملكة بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، كما ينص الفصل 34 من الدستور على أن: "تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

2 - التصويت الإلكتروني آلية ضامنة لتصويت دامج

إن رغبة المملكة المغربية وإرادتها في ترسيخ وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة وتمكينهم من الحق في انتخاب واختيار ممثليهم يصطدم بإكراه الإمكانات، حيث يتطلب الأمر احترام مجموعة من المعايير المعمول بها في بعض التجارب الرائدة من قبيل توفير ولوجيات معمارية، وتبسيط المساطر والإجراءات وجعل المعلومات في المتناول، إضافة إلى اعتماد تقنيات معينة من قبيل اعتماد المرافق، رغم ما يطرحه من تساؤلات، تتحدد في مدى التأثير في اختيار المترشح، ثم مسألة التأكد ما إذا كان الصوت المعبر عنه من طرف الشخص ذو الاحتياجات الخاصة لم يتعرض لتحريف وتزييف، خاصة عندما تكون الإعاقة بصرية، إلى جانب الحرص على تحقيق مجموعة من العوامل المساهمة في احترام المعايير التيسيرية وتنزيلها.

لذلك نرى أن آلية التصويت الإلكتروني من شأنها أن ترفع الحرج على هؤلاء الأشخاص، وستمكنهم من الإدلاء بأصواتهم والتعبير عنها بكامل الاستقلالية ومن دون عناء أو مشقة، كما ستمكنهم من المشاركة المكثفة قصد انتخاب من يرونه مناسبا لمثيلهم والدفاع عن مصالحهم وانشغالاتهم واهتماماتهم وكل ما يتعلق بوضعيتهم، وسبل انخراطهم وإدماجهم في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

المبحث الثاني: تقييم التصويت الإلكتروني

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى إيجابيات التصويت الإلكتروني وكذلك المخاطر التي تطرحها هذه الآلية (المطلب الأول)، ثم سوف نتطرق إلى بعض التجارب المقارنة قصد الوقوف على آلية التصويت الإلكتروني واعتمادها ببعض البلدان على المستوى العالمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مزايا التصويت الإلكتروني ومخاطره

كما أن لاعتماد التصويت الإلكتروني إيجابيات عديدة وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة الأولى من هذا المطلب، فكذلك تطرح هذه الآلية مجموعة من المخاطر سنبينها في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: مزايا التصويت الإلكتروني

إن من أبرز مزايا اعتماد آلية التصويت عبر الإنترنت تلك المتعلقة بالتيسير وتبسيط العملية وتقريبها بما من شأنه أن يوفر راحة الناخبين، فمهما سعى المنظمون إلى الإكثار من مكاتب التصويت وتعددها وتوزيعها بين مختلف الدوائر والأحياء، فإنه ليس هناك مكان أكثر ملاءمة وراحة ويسرا وأمنا للتصويت من مكان تواجد الشخص في أي وقت شاء.

وعندما تكون المشاركة الانتخابية سهلة إلى درجة أنها لا تتطلب سوى تسجيل الدخول إلى موقع إلكتروني، وتحديد عدد قليل من خانات الاختيار في استمارة إلكترونية، والنقر على زر "التصويت"، فمن المرجح أن يكون هناك تحسن ملحوظ في مستوى الإقبال على التصويت، وتكون للنتائج مصداقية أكبر ومستور رضى عال وشرعية مستحقة وملموسة. وقد يتيح هذا النظام أيضا تحقيق اقتصاد كبير في التكاليف المرتبطة بتعدد مراكز ومكاتب الاقتراع والتصويت الفعلية وسير مختلف العمليات المتعلقة بها، وذلك إذا ما كان "معدل تبني" نظام التصويت الإلكتروني كافيا. ويعتبر فرز وتصنيف واحتساب الأصوات إلكترونيا أسرع وأسهل بكثير من فرز البطاقات الورقية التقليدية أو حتى الممسوحة ضوئيا أو المثقوبة، وهو ما قد يحقق أيضا اقتصاد كبير في التكاليف.

الهوامش

12 - المرجع نفسه، فقرة -15ج، ص6.

لا يختلف اثنان في كون الظروف المحيطة والمصاحبة لجائحة كورونا، قد عملت على أقلمتنا مع موضوع الرقمنة شئنا أم أبينا، معلوم أن واقع الحال أثبت أنه لم يكن أمامنا خيار آخر غير اللجوء إلى العالم الرقمي والاستعانة بالتكنلوجيا الحديثة قصد مباشرة مجموعة من الإجراءات والعمليات عن طريق الإمكانية التي تتيحها الشبكة العنكبوتية، بدءا من عمليات البيع والشراء البسيطة وعملية اقتناء المواد الاستهلاكية الأساسية (رأينا كيف تم استحداث مهن جديدة في زمن الحجر الصحي كتلك المتعلقة بعمليات التوصيل المنزلي حتى في أدق وأبسط الأمور والحاجيات)، إلى القيام بالعمليات الإدارية والمعاملات المالية، من قبيل أداء الفواتير عن طريق الهاتف المحمول مثلا وغيرها...

لذلك نتساءل ما المانع من استخدام تكنلوجيا المعلوميات والشبكة العنكبوتية في عمليات اختيار المنتخبين والمترشحين؟

نرى من جانبنا أن اعتماد آلية التصويت الإلكتروني له فوائد جمة وإيجابيات كثيرة منها:

- أنه يتيح إمكانية التصويت في أي وقت ومن أي مكان: فالحياة المعاصرة مليئة جدا بالانشغالات، يصعب معها إيجاد وقت فارغ وحر، ومعلوم أن كل وقت مستقطع وكل فراغ زمني معين من الزمن المخصص للعمل قد يستتبعه مجموعة من التداعيات التي تنعكس سلبا على علاقة الأجير والمستخدم برب العمل أو المدير مثلا، أو التأثير سلبا في مدخول أصحاب المهن الحرة، فكثيرا ما يتضايق أصحاب المقاولات والمصانع أو المدراء عندما يتقدم إليهم المستخدم أو الأجير بطلب عطلة فجائية غير مبرمجة لما قد يحدثه الغياب من ارتباك في عمليات الإنتاج والأداء. حتى الطلبة الذين هم في سن يسمح لهم بالقيام بعملية التصويت، يكون زمن تنقلهم للإدلاء بأصواتهم على حساب الزمن المخصص للتحصيل والدراسة والاستعداد للامتحانات، خاصة المتواجدون منهم داخل المدن الكبرى التي يتطلب فيها قضاء أمر بسيط ربما يوما كاملا.

لأجل كل ذلك، فالتصويت الإلكتروني الذي لن يتطلب سوى ثواني معدودة ومن داخل أي مكان كيفما كان، من شأنه أن يمكن فئة عريضة من المواطنين من مباشرة حقهم في التصويت دون عناء تنقل، ودون انتظار.

- التصويت الإلكتروني يتيح إمكانية الرفع من نسب التصويت: تحرجنا نسب التصويت عند كل إحصاء يلي محطاتنا الانتخابية، الشيء الذي يضع "المسيرة الديمقراطية" للبلد محط تساؤل بين المجتمع الدولي، لذلك فالتصويت الإلكتروني من شأنه أن يساهم في الرفع من هذه النسب بما يتيحه من إمكانية أمام العديد من المواطنات والمواطنين الذين قد يتعذر عليهم ممارسة هذا الحق بسبب من الأسباب (إكراه العمل، الخوف من الفصل عن العمل، الأعذار الصحية، المرضى داخل المستشفيات وداخل البيوت، المقعدون، المتواجدون خارج الإقليم...).

- يتيح التصويت الإلكتروني أيضا الاقتصاد في التكاليف المادية: عند كل موسم انتخابي نلاحظ ضياع كبير للأوراق مما يجعلنا أمام معضلتين اثنين، الأولى تتمثل في الإسراف والتبذير لجزء من الميزانية الذي يخصص لمسألة توفير ذلك الكم الهائل من الأوراق مع تكاليف الإخراج والطباعة وغيره، والثانية تتمثل في الضرر الكبير الذي يلحق البيئة جراء رمي هاته الأوراق وما تخلفه من أزبال يتطلب معه جهد إضافي بالنسبة لعمال النظافة، ناهيك عن الفوضى التي يحدثها بعض المكلفين بمهمة توزيع هذه الأوراق الذين لا تربطهم في الغالب أدنى إيديولوجيا مع الحزب الذي يوكلهم بمهمة توزيع برنامجه على عموم المواطنات والمواطنين. بالتالي فالاعتماد على الشبكة العنكبوتية والعالم الرقمي سيمكن الجميع من الاطلاع على برامج الأحزاب ودفوعات المترشحين إما عن طريق وضع فيديوهات في هذا الشأن وإما عن طريق وضع البرامج بالمواقع الإلكترونية للأحزاب، وقد يبدع البعض في إخراج أنماط وصور متعددة لاطلاع العموم على سير العملية الانتخابية ككل بمجرد اعتماد التصويت الإلكتروني.

- التصويت الإلكتروني يسهل ويؤمن عملية اختيار المترشحين: إن التصويت الإلكتروني يتيح للناخب إمكانية الإدلاء بصوته عبر اتباع خطوات يحددها له البرنام سلفا، الشيء الذي يسهل عملية الإدلاء بالصوت من جهة، ثم تجنب ارتكاب الأخطاء التي ترتكب عادة في التصويت التقليدي أثناء مباشرة عملية الاختيار من جهة ثانية، وبالتالي سيمكن من تفادي عدم احتساب الأوراق الملغاة.

- يحقق التصويت الإلكتروني عامل السرعة: يسمح التصويت الإلكتروني بإجراء جميع العمليات بسرعة كبيرة، وبالتالي فرز الأصوات والإعلان عن النتائج في وقت وجيز جدا.

الفقرة الثانية: تحديات التصويت الإلكتروني ومخاطره

تتمحور أكبر التحديات التي تواجه القائمين على إدارة العمليات الانتخابية حول كيفية التحقق من ثقة كافة الشركاء في تلك العمليات وتحقيق أعلى مستويات المصداقية في الإدارة الانتخابية.

وتعتبر ثقة الشركاء في العملية الانتخابية، وثقة الجمهور والأحزاب السياسية بشكل خاص فيها وفي طريقة إدارتها، أمرا مفصليا ليس لنجاح العملية الانتخابية فحسب، بل لتحقيق أعلى مستويات المصداقية في الحكومات الناتجة عنها[13].

تحدد الأطر الانتخابية، بما فيها مسألة اختيار النظام الانتخابي وتصميم الإدارة الانتخابية، نتائج العمليات الانتخابية ومدى مصداقيتها، وبالتالي فهي تحدد مستويات الثقة بالعملية الديمقراطية برمتها. ولا يجب النظر إلى مسألة قيام الإدارة الانتخابية المهنية كمسألة فنية وإدارية فقط، إذ أنها عملية مفصلية يشترك فيها كافة الشركاء السياسيين على اختلاف اهتماماتهم وتطلعاتهم، حيث نجد بأن التجارب المتعلقة بأهمية الإدارة الانتخابية القادرة على العمل باستقلالية تنفيذية ودون الخضوع لأي طرف كان في إدارة العملية الانتخابية بكفاءة مستدامة ما فتئت تتراكم[14].

المطلب الثاني: التصويت الإلكتروني في بعض التجارب الدولية

يندرج اعتماد تجربة "الديمقراطية الإلكترونية"، أي استعمال تكنلوجيا المعلوميات والاتصال في التصويت أو الترشيح الانتخابي، ضمن الآليات الديمقراطية التي تتوخى إشراك الشباب العازف عن السياسة وكذلك المواطنين القاطنين بالخارج في العملية الانتخابية.

التصويت عن بعد باستخدام الإنترنت، يختلف عن الطريقة التي تعتمد التسجيل الإلكتروني المباشر، كما في البرازيل (حيث يسجل الصوت ببطاقة puce، قابلة للاستعمال مرة واحدة)[15]. ومعلوم أن مجموعة من الدول قد اعتمدت هاته الآلية إما في التصويت أو في عمليات الاستفتاء، وسنكتفي هنا بالتطرق إلى دراسة حالتين، التجربة الإيستونية (الفقرة الأولى)، ثم التجربة السويسرية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التجربة الإيستونية

تعتبر إيستونيا من الدول التي تسمح لمواطنيها بالاقتراع عبر الانترنت، وقد أدخلت إستونيا نظام العمل بالتصويت الرقمي بدءا من العام 2005، وهي تعتبر المجتمع الرقمي الأبرز في أوروبا[16]. وإن كانت بعض الآراء المعارضة لهذه الآلية تثير مخاوف تحوم حول عمليات التزوير والتلاعب في النتائج، فإن السيدة باست من مركز البحوث الإستوني ترى أن عمليات الانتخاب في عمومها قابلة

الهوامش

13 - بريغاليا بام، دليل المؤسسة الديمقراطية والانتخابات، ص5.

14 - فيدار هيلغيسين، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص7.

15 - cnil2,commission nationale de l'informatique et des libertés ,direction des affaires juridiques, France , 28/05/2006

16 - موقع أورونيوز

https://arabic.euronews.com/2017/10/19/elections-polls-onlinevoting-eu-estonia-papervoting

للتزوير، سواء تعلق الأمر بالانتخابات التقليدية الكلاسيكية التي تعتمد الورق أو الانتخابات التي تتم عبر الإنترنت[17]، وأضافت باست أنه "لتفادي الأخطار عملت إستونيا بجهد من أجل بناء هوية انتخابية رقمية لكل مواطن. في الحقيقة كانت هذه الهوية موجودة سابقا، كالهوية المصرفية أو الضرائبية، وما كان علينا إلا إضافة نظام العمل الانتخابي عليها"[18].

وحسب بعض الباحثين الإستونيين فإن الإيجابية الأساسية في نظام الاقتراع الرقمي هي الراحة، والسهولة التي يتيحها هذا النظام أمام المنتخبين، الشيء الذي يعزز فرضية المشاركة المكثفة والإقبال المتزايد على التصويت وإعادة ديمغرافية العملية الانتخابية بانضمام فئة كانت تعد ضمن المقاطعين أو العازفين عن السياسة عموما وعن التصويت بشكل خاص.

الفقرة الثانية: التجربة السويسرية

دخلت عملية اعتماد التصويت الإلكتروني عن طريق استعمال شبكة الإنترنت لدى المواطنات والمواطنين السويسريين في خانة الممارسات الاعتيادية كلما تعلق الأمر باستفتاء معين أو مناسبة انتخابية معينة، حيث جاء في مواد إحدى المنابر الإعلامية السويسرية لسنة 2009 أن السويسريون قاموا باعتماد آلية التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت إحدى عشر مرة إلى حدود ذلك التاريخ، بما يفيد أن هذه التجربة قد قطعت مسارا مهما وأشواطا عديدة مكنت من الوقوف على الثغرات وساهمت في إصلاح الخلل لبلوغ درجة النضج والكمال والريادة في عصرنا الحالي.

ومعلوم أن دولة سويسرا قد تدرجت، مع مرور الوقت، في اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت، حيث اعتمدت هذه الطريقة منذ عام 2003، تطبيقا لتوصية صادرة عن الحكومة المحلية لجنيف بتأييد من الأحزاب السياسية الممثلة في برلمان الكانتون باستثناء حزب الخضر وحزب الشعب السويسري الذي يحسب على التيار اليميني المتشدد[19].

فكانت انطلاقة هذه التجربة بداية من جنيف، لتعم فيما بعد باقي الكانتونات السويسرية، مثل نيوكاستل، وزيوريخ. وتجدر الإشارة إلى كون هذا النمط من التصويت قد تم استخدامه بالبلد إلى جانب الأنماط الأخرى مثل المراسلة عبر البريد وكذلك التصويت الكلاسيكي المعتمد على التوجه المباشر والانتقال الفعلي إلى أمكنة مراكز الاقتراع.

ولما كان لهذا النمط من الاقتراع من مزايا تعود بالإيجاب على المواطنات والمواطنين السويسريين المقيمين بالخارج، فقد عمد مجلس السويسريين المقيمين بالخارج إلى التصويت لصالح قرار ينص على ضرورة تمكين جميع السويسريين المقيمين بالخارج من استخدام التصويت الإلكتروني في الانتخابات الفيدرالية بداية من عام 2011.

وكان من الطبيعي جدا، في أي تجربة مستحدثة جديدة أن تثير مجموعة من ردود الأفعال والنقاشات واختلاف الآراء، لذلك لم يسلم اعتماد هذا النمط من التصويت بسويسرا كذلك من الانتقادات التي وجهت إليه، والتي تمحورت جلها حول التشكيك في المسألة الأمنية وسلامة نظام الاقتراع عبر الانترنت وكيفية تحصينه من المخاطر المتعلقة بالاختراق والقرصنة وغيرها، لكن نجاح التجارب التي تحققت في كل من جنيف ونيوكاستل وزيوريخ بدد، إلى حدد ما، تلك المخاوف، وشجع على تعميم التجربة على مجموع ربوع البلاد. لكن هذا لا يعني أن السويسريون قد تخلصوا من الهاجس الأمني ومسألة السلامة، وإنما ظلت هاته المخاوف محط اهتمام بالغ وموضوع دراسة وبحث مستمرين.

وحري بنا أن نعرج على تجربة أنيير، هذه البلدة الصغيرة التي استطاعت أن تجلب إليها أنظار العالم، حيث كانت محط زيارات متتالية لوسائل إعلام من دول مختلفة (الصين، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية...) قصد التقصي والتعرف على التجربة التي اعتمدتها بلدة أنيير.

وتكمن هذه التجربة في إطلاق سويسرا لمشروعها التجريبي الأول للتصويت عبر الشبكة المعلوماتية في انتخابات بلدية أنيير، التي أجريت سنة 2003، حيث أتاحت هذه البلدية للناخبين مجال التصويت عبر ثلاث وسائل، أولا من خلال الانتقال إلى مراكز

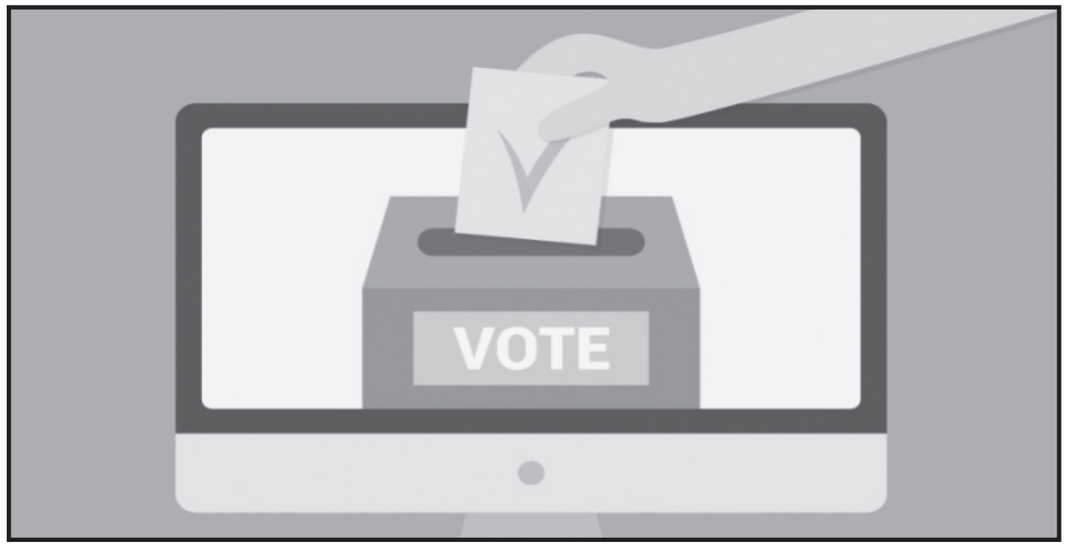

الاقتراع بصورة شخصية (وهو الأسلوب التقليدي الذي عرفته سويسرا منذ ولادة النظام الديمقراطي فيها)، ثانيا: عن طريق المراسلة بالبريد، ثم أخيرا من خلال التصويت مباشرة عبر الإنترنت وهو ما شكل عنصرا مبتكرا ومستجدا في تلك اللحظة[20].

قبل ختم هذه الفقرة بقي أن نشير إلى أنه من بين الانتقادات كذلك التي وجهت إلى اعتماد التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت، مسألة التكلفة المادية، خاصة وأن السويسريون يقومون بعمليات التصويت مرات عديدة خلال السنة الواحدة (أكثر من خمس مرات سنويا)، غير أنه نرى بالنسبة للحالة المغربية لا يشكل هذا المعطى عائقا كبيرا باعتبار الشأن الانتخابي ببلدنا شأنا مناسباتيا ومتباعد زمنيا.

نتائج وخلاصات:

- التصويت الإلكتروني يوفر الجهد والوقت والتكاليف المادية والبشرية واللوجستيك؛
- يمكن تطبيق هذه التجربة في انتخاباتنا المقبلة، باستخدام نظام مضبوط ومحكم على شبكة الإنترنت ومؤمن بالعديد من الطرق التقنية؛
- أنه سيسهل عملية التصويت على الناخبين؛
- التصويت الإلكتروني يحد من عمليات التزوير؛
- التصويت الإلكتروني يحد من الأخطاء وبالتالي يجنب مسألة "الأصوات الملغاة"؛
- يخشى العديد من السياسيين استخدام التصويت الإلكتروني لما قد يحدثه من تغير في ديمغرافية الاقتراع ومشاركة فئات جديدة لم تكن في

الهوامش

17 - المرجع نفسه بتصرف

18 - المرجع نفسه

19 - مقال: "خطوة جديدة باتجاه التصويت الإلكتروني في سويسرا"، نشر بتاريخ 11 فبراير 2009 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara

20 - مقال "مشروع أنيير النموذجي"، نشر سنة 2003 بالموقع: https://www.swissinfo.ch/ara

الحسبان والتي قد تحول دون استمرارهم في التشبث بمقاعدهم؛

- إن احتمال اعتماد التصويت الإلكتروني بالانتخابات القادمة يعد مناسبا زمانيا، باعتبار أن توقيت برمجة العملية الانتخابية جاء متأخرا وقد سبقته مجموعة من التحولات والتغييرات السلوكية والمعاملاتية لدى عموم المواطنات والمواطنين في اتجاه استخدام أكبر للتكنلوجيا نظرا للظروف التي أملتها جائحة كورونا، الشيء الذي يوحي بإمكانية نجاح العملية بكل انسيابية وسهولة؛

- إن اعتماد آلية التصويت الإلكتروني، من شأنه أن يعكس التوجه الاستراتيجي العام للدولة المتجه نحو الرقمنة وتحقيق الإدارة الرقمية؛

- كما أن اعتماد هذه الآلية في التصويت من شأنه أن يضمن حق فئة كبيرة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعبير والإدلاء بأصواتهم، وبذلك نكون قد أخذنا بعين الاعتبار ظروف هاته الفئة وعملنا على تمكينها من الاستفادة من النمط والوسيلة الملائمة لممارسة حقها في التصويت؛

- سيمكن كذلك من تمكين الجالية المغربية المقيمة بدول المهجر من المشاركة السياسية عبر إتاحة فرصة التصويت من الخارج دون الحاجة للتنقل أو السفر أو الانتقال إلى مقرات البعثات الدبلوماسية التي غالبا ما تتواجد في أماكن بعيدة عن مدن إقامة المهاجرين؛

- كما أنه يمكن استثمار البيانات التي يتم تجميعها خلال التصويت الإلكتروني، والتي تخص مجموع الناخبين، في مختلف مناحي الحياة؛

- يبقى على عاتق الدولة ضمان الخصوصية والسرية وعدم استخدام البيانات المتعلقة بالمواطنات والمواطنين لأغراض استخباراتية مثلا أو غيرها كالقرصنة الالكترونية؛

- تتيح هذه الآلية السرعة والدقة والسرية في استخلاص النتائج؛

- قبل الشروع في اعتماد آلية التصويت الإلكتروني، ينبغي سن تشريع قانوني يوضح سير هذه العملية وينظمها ويؤطرها؛

- العمل على ضمان نزاهة وأمانة عملية التصويت الإلكتروني عبر تعزيز مستويات الجانب الأمني، والتأكد من عدم وجود ثغرات أمنية من شأنها أن تحدث خطأ معينا أو تزويرا في عملية التصويت؛

- الصاحبة والمواكبة الإعلامية قصد تحسيس عموم المواطنات والمواطنين بأهمية وكيفية ممارسة الحق في التصويت إلكترونيا عبر استخدام الإنترنت.■

لائحة المراجع:

- الوزير البحريني الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، منتدى البحرين للتصويت الإلكتروني، فبراير 2006.
- التصويت الإلكتروني..تعريف ومفاهيم"، منتدى البحرين للتصويت الإلكتروني، 2006".
- سيد العبيدي، التصويت الإلكتروني في زمن الكورونا..بين التشريع وضعف الإمكانيات، نشر يوم 23 يونيو 2020.
- موقع شبكة المعرفة الانتخابية https://aceproject.org/ace.ar/topics/et/eth/eth01
- شبكة المعرفة الانتخابية: https://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth/eth02/eth02b/eth02b2
- الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، مجلس حقوق الإنسان الدورة 19، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، فقرة 13-ج، ص5.
- بريغاليا بام، دليل المؤسسة الديمقراطية والانتخابات، ص5.
- فيدار هيلغيسين، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص7.
- cnil2,commission nationale de l'informatique et des libertés ,direction des affaires juridiques, France , 28/05/2006
- موقع أورونيوز

https://arabic.euronews.com/2017/10/19/elections-polls-onlinevoting-eu-estonia-papervoting
- مقال: "خطوة جديدة باتجاه التصويت الإلكتروني في سويسرا"، نشر بتاريخ 11 فبراير 2009 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara
- مقال "مشروع أنيير النموذجي"، نشر سنة 2003 بالموقع: https://www.swissinfo.ch/ara

الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية
نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات

رشيد الدكالي

باحث في علم الاجتماع، مختبر العلوم الاجتماعية و التحولات المجتمعية، جامعة القاضي عياض

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل الضوء على مسألة الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية. وتنطلق من سؤال أساسي هو: ماهي ردود الفعل التي يثيرها انخفاض الثقة السياسية؟ وما تداعياتها على مستوى المشاركة السياسية؟ وتتبنى هذه الورقة كفرضية أساسية أن المشاركة السياسية تتدهور لأسباب غير محددة وحاسمة بما فيه الكفاية وهناك ظاهرتان تسمحان للأحزاب - ومؤسسات التمثيلية عموما- بأن تدرك إخفاقاتها وتدهورها وهي انعدام الثقة وفعل الانسحاب. 1) انعدام الثقة، حينما يتوقف المواطنين عن وضع ثقتهم في الأحزاب ومؤسسات التمثيلية، وما يترتب عنها من تداعيات على مستوى السلوك السياسي. 2) فعل الانسحاب، حينما يتوقف المواطنين عن الإدلاء بأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية، والانـخـراط العضوي في مؤسسات التمثيلية. يضاف إلى هتين الظاهرتين ظواهر أخرى هي بمثابة تداعيات لهذا التدهور، تتمثل أساسا في مظاهرات واحتجاجات بالشوارع العامة، ومقاطعة اقتصادية، وبروز أشكال من التمثيليات غير المؤسساتية كالتنسيقيات. تستعين هذه الدراسة بالمعطيات الإحصائية التي يوفرها المؤشر العربي 2018-2017 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من خلال استخراج المعطيات الخاصة بالمغرب من قاعدة البيانات التي يوفرها المركز في موقعه الخاص للباحثين. وباختصار شديد للنتائج التي توصلت بها هـذه الـدراسـة، كمتغير مستقل تميل المستويات المنخفضة للثقة إلى زيـادة احتمالات الانسحاب (المقاطعة، التصويت الفارغ/غير الصالح) واحتمالات الاحتجاج.

الكلمات المفاتيح: الثقة السياسية، المشاركة السياسية، المؤشر العربي، انعدام الثقة، الانسحاب.

Abstract:

This research paper throughout studying and analysis sheds light on the issue of political trust and the act of political participation. Starting from an essential question Which is: What are the reactions raised by the reduction of political trust? And what are its Ramifications on the level of political participation? This paper adopts as an essential hypothesis that political participation deteriorates for unknown and enough determinative reasons. There are two Phenomena allow parties — representative institutions in general — to realize Their failures and deterioration, which are the lack of trust and the act of "Exit". 1) lack of trust: when citizens stop trusting parties and representative institutions and all what it causes on the level of political behavior. 2) The act of "Exit", When citizens stop voting in the elections, or joining the representative institutions. Moreover, besides these two Phenomena, we add other phenomena that act as Ramifications of This Deterioration. it is mainly represented in demonstrations and protests in public streets, and economic reluctance, as well as the emergence of some forms of non-institutional representations as coordination. This study utilizes the statistical data provided by the Arabian index 2018_ 2017 published by the Arabian Centre for research and policy studies, through extracting the data of Morocco from the database provided by the Centre in its own site for researchers. In short, the results that this study came up with, as an independent variable, lower levels of trust increase the probabilities of "Exit" (reluctance/invalid voting) and the probabilities of protest.

Keywords : political trust, political participation, Arabian index, distrust, Exit.

على سبيل التمهيد

يشكل مفهوم الثقة السياسية، مفهوما جوهريا وأساسيا للبحث في العلوم الاجتماعية لما له من ارتباطات ودلالات لطبيعة النظام السياسي داخل المجتمع وبناءه وواقعه، حتى فهي ذلك الخيط الرابط Le fil conducteur بين المواطن والفاعل السياسي، تنشأ من خلال ما يحققه الفاعل السياسي من آمال وطموحات واحتياجات وأفق انتظارات المواطن، فهي موقف علائقي إيجابي مؤسس على نسق من الاعتقادات والمشاعر التي تغذي مشروعية ذلك الانتظار المطمئن لما سيسفر عنه سلوك الآخر الموثوق به.

وبهذا المعنى يمكن القول إن الثقة تقع على مستوى الانفعال والإدراك، وهي رهينة بمدى توافق أفق انتظارات المواطن، ومتطلباته الحياتية من طرف الفاعل السياسي، أما إذا لم يحقق ذلك فهو يفقدها (الثقة السياسية) ومصداقيته لدى المواطن، وتعد الثقة أيضا علاقة تفاعلية وبناء تنظيميا معقدا بين طرفين أو أكثر حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق أهداف معينة.

تتغذى علاقة الثقة أو عدم الثقة التي تربط المواطنين بالسياسة من خلال مجموعة متنوعة من العوامل المتعلقة بالوضع الاجتماعي للمواطنين والتشكيك في مصالحهم مـن خـلال السياسات العامة فضلا عن تصورهم المعياري للكل السياسي. استنادا إلى دراسـات واستطلاعات حول هذا الموضوع، تهدف هذه المقالة إلى تحديد الأسباب المنطقية للثقة السياسية وانعدام الثقة.

أبـدت دراســات السوسيولوجيا الكلاسيكية اهـتـمامـا بالتفاعلات الاجتماعية وأشكالها، إلا أنها لم تلامس، بشكل صريح، سؤال الثقة الاجتماعية عموما والثقة السياسية خصوصا - لكون الثقة السياسية في نظري هي جزء من الثقة الاجتماعية - فقد أدت هيمنة موضوعات البنيات الاجتماعية والاندماج الاجتماعية والصراع الطبقي إلى طمس الأدوار المهمة التي تؤديها الثقة في إرساء التعاملات الاقتصادية، وسير التفاعلات الاجتماعية والسياسية.

بدأت إشكالية الثقة تحظى باهتمام متزايد في الدراسات المهتمة بدراسة الثقافة السياسية، ويرجع ذلـك في الحقيقة إلى استفحال وضعيات الشك

واللايقين في واقع التفاعلات الاجتماعية والسياسية[1].

في هذه الدراسة أقترح أن أوضح المحددات الأكثر أهمية للمشاركة السياسية من خلال تركيز الانتباه على الثقة التي يضعها المغاربة في الأحزاب السياسية. وبقدر ما تسمح لي به المعطيات الإحصائية سوف أقوم ببناء بعض التركيبات السببية التي تعبر عن علاقات التبعية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات أطرح السؤال التالي: ماهي ردود الفعل التي يثيرها انخفاض الثقة السياسية؟ وما تداعياتها على مستوى المشاركة السياسية؟

يتعهد تقديم هذه الورقة استكشاف دور الثقة في المشاركة السياسية. وكإجابة على هذا التساؤل أقترح الفرضية التالية: أن المشاركة السياسية تتدهور لأسباب غير محددة وحاسمة بما فيه الكفاية وهناك ظاهرتان تسمحان للأحزاب - ومؤسسات التمثيلية عموما- بأن تدرك إخفاقاتها وتدهورها وهي انعدام الثقة وفعل الانسحاب[2].

1 - انعدام الثقة، حينما يتوقف المواطنين عن وضع ثقتهم في الأحزاب ومؤسسات التمثيلية، وما يترتب عنها من تداعيات على مستوى السلوك السياسي.

2 - فعل الانسحاب، حينما يتوقف المواطنين عن الإدلاء بأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية، والانخراط العضوي في مؤسسات التمثيلية.

يضاف إلى هتين الظاهرتين ظواهر أخرى هي بمثابة تداعيات لهذا التدهور، تتمثل أساسا فيما يلي: حينما يعرب المواطنين عن سخطهم من خلال النزول في مظاهرات واحتجاجات بالشوارع العامة ضدا في السياسات العمومية، والمقاطعة الاقتصادية، وبروز أشكال من التمثيليات غير المؤسساتية كالتنسيقيات.

أولا: في المفاهيم

سيجرى اعتماد المفاهيم التي تستجيب لمعطيات دراستنا من حيث اقترابها في تحليلنا لموضوع الدراسة، على أساس انها تمكن من تحديد مفهوم إجرائي يتناسب والمعطيات الواقعية لمسألة الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الثقة بشكل بسيط بكونها "حالة عقلية لا يمكن قياسها مباشرة، فالاعتماد على الاخر هو نتيجة مباشرة للثقة يمكن قياسها من خلال التصرف، وبديلا عن ذلك فإن الانسان يمكن له أن يقيس الثقة بالإحساس (لكن مع أخذ الدقة والحذر في ذلك)، كما يمكن ان تعتبر خيارا أخلاقيا، وهو ما يسمح للإنسان بالتعامل مع التعقيدات التي تتجاوز التفكير العقلاني". إنها أيضا، موقف علائقي، يصعب قياسه مباشرة، ويتجسد في الاعتماد على الآخر وهو "عنصر جوهري في السلوكيات الثقافية الدينية الاجتماعية والسياسية، والتي تمارس تأثير حاسم في التنمية"[3].

ويعتبر مفهوم الثقة مفهوما له من الأهمية الشيء الكثير في العلوم الاجتماعية، خاصة السوسيولوجيا وعلم النفس الاجتماعي نظرا لما يلعبه من دور كأداة للتحليل والدراسة للظواهر الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية المعقدة داخل المجتمع كصلة ورابط أخلاقي اجتماعي بين أفراده.

وفي هذا الصدد يعرف فوكوياما Fukuyama الثقة بكونها تحيل إلى "ذلك الانتظار الناتج من تواتر سلوك منتظم، شريف وتعاوني مبني على معايير مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد"، كما أنه ربط مسألة انبثاق الثقة في مجتمع يتميز سلوك أعضائه بالنزاهة والانتظام والتعاون، اعتمادا على مجموعة من المعايير المشتركة التي يؤمنون كلهم بها، قد تتركز هذه المعايير على مسائل تتعلق بقيم غيبية عميقة وشديدة التعقيد، مثل طبيعة الله ومفهوم العدالة، لكنها قد تشمل أيضا قيما دنيوية مثل المعايير الحرفية والمهنية وآداب السلوك، بمعنى أننا نثق مثلا بأن الطبيب لن يتعمد إلحاق الأذى بنا، لأننا نتوقع منه احترام شرف المهنة ومراعاة قواعدها وفقا لقسم "أبقراط" الذي أداه حين بدأ بمزاولة مهنة الطب[4]. وبهذا المعنى إنها موقف علائقي إيجابي مؤسس على نسق من الاعتقادات والمشاعر التي تغذي مشروعية ذلك الانتظار المطمئن، لما سيسفر عنه سلوك الآخر الموثوق به. فالثقة بهذا المنظور تقع على مستوى الإدراك والانفعال، ولكنها تنتج آثارا قابلة للتوضيع (Objectivation) على مستوى التفاعلات الاجتماعية[5].

وعموما تختلف تعاريف الثقة باختلاف مجالات العلوم الاجتماعية، حيث يتناول الاقتصاديون مفهوم الثقة من خلال التركيز على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية؛ في حين يتناول علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، مفهوم الثقة بالتركيز على الأشخاص في إطار منظومة التفاعل الاجتماعي؛ بينما يتناولها علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي، من منظور العلاقة بين المواطن والفاعل السياسي.

يأتي مفهوم الثقة السياسية كمحدد رئيسي من محددات الثقافة السياسية إلى جانب محددات أخرى (كالحرية، الإكراه، الشك، المساواة، الولاء...). وانطلاقا من هذه الاعتبارات ينظر كل من الدارسين لعلم الاجتماع السياسي، للثقة باعتبارها سمة مجتمعية، وليست فردية حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة Trusting Culture. أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة.

تشير بعض الأدبيات حول هذا المفهوم إلى أن الثقة السياسية، هي ذلك التوجه العام تجاه الحكومة مبني على توقعات الناس المعيارية لعمل الحكومة، حيث ينبغي أن يؤثر هذا التوجه العام على تفضيلات السياسات العمومية[6].

ومن هذا المنطلق تمثل الثقة السياسية التوجه العام للمواطنين تجاه الفاعل السياسي.

وعلى العكس من ذلك، يتم تعريف عدم الثقة السياسية بكونها ذلك التقييم السلبي للفاعل السياسي من لدن المواطنين الذين يرون تناقضا بين المأمول والواقع. حيث يثق المواطنون فعلا في الفاعل السياسي حينما يشهدون بأنه يعالج القضايا العامة بكفاءة، ويفقدونها عندما يشعرون بأنهم المسؤولون عن الاتجاهات غير المرغوب فيها.

وبالتالي ليس من المستغرب أن تزيد الثقة في الحكومة من احتمال أن يدعم الناس الحكومة من خلال دفع ضرائبهم والامتثال للقواعد الحكومية بشكل عام. فبمجرد أن تكسب الحكومة ثقة مواطنيها يترتب على ذلك أنها ستحصل على مزيد من الحرية لمتابعة الأهداف السياسية. وإذا فقدت الحكومة هذه الثقة، فسيكون من الصعب عليها الحصول على الدعم السياسي[7] .

إنه لمن الأفيد التذكير بأن ولادة الديموقراطية في آتينا في القرن الخامس قد تزامن مع الثقة الكلية في الإنسان،

الهوامش

1 - بن أحمد حوكا، "الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب"، مجلة إضافات، العددان 30-29، 2015، ص 166.

2 - Albert O. Hirschman, Défection et prise de parole théorie et applications, 1970, trad. Fr. par Claude Besseyrias, Paris, Fayard, coll. « L'espace du politique », 1995.

3 - Françoise Boursin, « Crise de la confiance ou de la communication politique ? », Communication et organisation [En ligne], 16 | 1999, mis en ligne le 27 mars 2012, consulté le 30 septembre 2016. URL :

http://communicationorganisation.revues.org/2264 ; DOI : 10.4000/ communicationorganisation.2264

4 - فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015 ص 59.

5 - بن أحمد حوكا، ص 165.

6 - Marc J. Hetherington and Suzanne Globetti, “Political Trust and Racial Policy Preferences”, American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 2 (Apr., 2002), pp. 253-275, p254.

7 - Marc J. Hetherington and Suzanne Globetti, Ibid. P254.

والذي يتجلى في كل من الفلسفة والفن؛ ففي هذه الفترة، اعتبر الإنسان هو مركز الكون، في الفكر وفي التمثلات الشكلية في السياسة. وضع الثقة في الإنسان: معناه أن الديموقراطية المباشرة تستدعي في الواقع أن الوطن La Cité يضع الثقة في مواطنيه، وأن المواطن يعرب عن ثقته من خلال التصويت المباشر أما غياب الثقة أمر لا مفر منه متى أصبحت استقامة المواطن ورجل السياسة متقلبة[8].

في الديموقراطية اللامباشرة تشترك إلى حد كبير اليوم كون الثقة اليوم كون الثقة تكتسب مكانة أكثر أهمية: بحيث أنه ليس فقط في المواطن بانتخاب من يمثله بل يجب أن يضع فيه الثقة. بل أكثر من ذلك، هذه الثقة الممنوحة من طرف الناخب لا يجدر أن تقتصر فقط على الشخص الذي وقع عليه الاختيار، لكن أيضا في النظام الذي يمثله.

ومن جانبه فالسياسي يحتاج إلى ثقة المواطنين لكي يتم انتخابه ويتقلد الحكم وإلى إعادة انتخابه. ويتم قياس هذه الثقة بالحجم الفعلي للانتخابات التي دائما ما تتردد في فترات معروفة ومحـددة. لكن بطريقة حديثة عن طريق استطلاعات الرأي Les sondages ومختلف الباروميترات.

وحول المشاركة السياسية فهي تعني في مدلولها الإيجابي، كما بين مصطفى محسن، ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما وبكل ما يرتبط بها من انتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر، وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي، ونهج وسلوك سياسي واع، وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة. ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه[9].

ومـن هـذا المنطلق يمكن اعتبار المشاركة السياسية، تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والمجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في وضع الأهـداف لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي فالمشاركة السياسية هي السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في اتخاذ القرارات وتحديد الأهـداف العامة في المجتمع وتحقيقها[10].

ثانيا: الميثودولوجيا المعتمدة

لتناول هذا الموضوع، سأعتمد على تقديم قراءة في المعطيات الكمية التي تم جمعها في إطار المؤشر العربي، الذي هو استطلاع دوري ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمـا في ذلـك اتـجـاهـات الـرأي نحو قضايا الديموقراطية، وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنية والسياسية، وتقييمات المواطنين لأوضاعهم العامة والأوضـاع العامة لبلدانهم، وتقييمهم للمؤسسات الرئيسية الرسمية في هذه البلدان والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات*.

حيث شملت العينة الكلية التي تم استجوابها في هذا الاستطلاع الميداني لسنة 2017-2018[11] ما مجموعه 18830 فرد. أجريت معهم مقابلات شخصية مباشرة ضمن عينات ممثلة للبلدان التي ينتمون إليها. وقد نفذ الاستطلاع في المغرب بين 12-03-2018 و31-03-2018، وقـد بلغت العينة الإجمالية بالمغرب مـا مجموعه 1500 فـرد. اعتمدت العينة العنقودية الطبقية في (المستويات) المتعددة المراحل، المنظمة والموزونة ذاتيا والمتلائمة مع الحجم. وجرى الأخذ في الحسبان بكل المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإداريـة للبلد بحسب الـوزن النسبي الخاص بكل مستوى، وبالتالي يكون لكل فرد احتمالية متساوية في أن يكون واحدا من أفراد العينة بهامش خطأ يتراوح بين 2 و3%.

تنقسم هـذه الـورقـة إلى جزأين، الأول في معظمه وصفي، والثاني تحليلي إلى حد ما وإن كان محدودا لأسباب تتعلق بفقر على مستوى الدراسات السوسيولوجية الخاصة حول الموضوع. أولا سوف أعرض في شكل رسوم بيانية التوزيعات الامبريقية للرأي العام حول الثقة في الأحـزاب السياسية، ونسب المشاركة السياسية. والهدف المتواضع الذي سأسعى لتحقيقه هو وضع القارئ في الصورة.

سأخصص الـجـزء الـثـاني لدراسة المحددات الرئيسية للثقة السياسية التي أرجحها في نظري لتفسير وتحليل اتجاهات الثقة، وسيكون هدفي هو الكشف عن البنيات السببية التي تربط الثقة بالمتغيرات التفسيرية سواء تعلق الأمر بمحددات ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، أو ما إذا كانت تنتمي إلى تمثلات المغاربة حـول المشاركة السياسية.

ثالثا: حول مؤشرات الثقة والمشاركة السياسية في المغرب

في هذا المحور، يتركز هدفي الأساس في وصـف درجـة الثقة التي يضعها المغاربة في مؤسسات المشاركة السياسية الرسمية، لمتابعة تطوراتها على مدى السنوات (الفترات الزمنية التي تمت فيها الاستطلاعات)، خصوصا وأنها تمت بعد تاريخ مهم جدا من الناحية السياسية. يتعلق الأمر بما بعد حركة 20 فبراير 2011 التي كان من تداعياتها إجراء انتخابات سابقة لأوانها وتغيير دستور الدولة. وبالتالي فمن المفيد الأخذ بعين الاعتبار هذه الأحداث من أجل تحديد الموقع المناسب للسياق الاجتماعي والسياسي للمعطيات التي تشكل أساس جميع تحليلاتي.

إذا أخذنا في الاعتبار أن الثقة في المؤسسات هي صـورة حول العالم[12]؛ وهي تمثل للعالم الاجتماعي الذي صاغه المواطن كنتيجة لتجارب شخصية أو غير مباشرة[13].

فيجب أن نتوقع أنها تمارس تأثيرا على اختياراته وآراءه حول الثقة في المؤسسات وفي المشاركة السياسية.

يـوضـح الشكل (رقـم 1) نتائج

الهوامش

8 - Ibid. P 254.

9 - مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق لتحول الديموقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد 2008، العدد 17 (31 يناير/كانون الثاني 2008)، ص ص. 26-9. ص 10.

10 - ادريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، الجزائر، دار الأمة، 2017، ص 66.

* كان بودي في الحقيقة، الاعتماد على المؤشر العربي 2020-2019 الذي صدر مؤخرا في نقاط، لكن في غياب المعطيات التفصيلية، من تقرير كامل وقاعدة معطيات إحصائية، يمكن الاعتماد عليها، فإنه لإرادة التعمق وامتلاك المعطيات الضرورية للتحليل، قررت الاعتماد على معطيات مؤشر 2018-2017.

11 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2018-2017 التقرير الكامل، قطر، مايو 2018، www.dohainstitute.org

12 - Mohamed Cherkaoui, L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions au Maroc, IRES, Rabat, Janvier 2010.

13 - Mohamed Cherkaoui, Ibid. p 54.

الاستطلاع المنفذ من طرف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حول مؤشر الثقة في الأحزاب السياسية، خلال سنتي 2017-2018. حيث عبر المواطنون المغاربة عن ثقة متدنية في الأحزاب السياسية. إذ أفاد 30 % فقط أن لهم ثقة بالأحزاب السياسية، مقابل 65 % قالو إنهم لا يثقون بها، ومن الجدير بالذكر أن 35 % قالوا إنهم لا يثقون إطلاقا بالأحزاب السياسية، في مقابل 3% فقط ممن عبروا عن ثقة كبيرة بالأحزاب السياسية[14].

الشكل رقم 1: حول مدى ثقة الرأي العام بالأحزاب السياسية

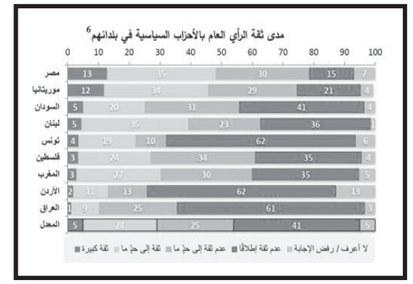

وحول تتبع مؤشر الثقة عبر السنوات التي أقيمت فيها هذه الاستطلاعات من قبل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نلاحظ أنه عرف استقرارا في نف النسب المسجلة في الاستطلاع الأخير لسنة 2017-2018، ففي سنة 2011 بلغ مدى ثقة المغاربة في الأحزاب السياسية 69%، ليتراجع في استطلاع سنة 2012-2013 إلى 65%، ليصل في سنة 2014 إلى 69%، وينخفض مرة أخرى في سنة 2015 إلى 64%، ليسجل ارتفاعا ملحوظا بلغ 72% من عدم الثقة مقابل 22% فقط ممن يثقون في الأحزاب السياسية سنة 2016.

الشكل رقم 2: مدى ثقة المبحوثين بالأحزاب السياسية في المغرب بحسب نتائج استطلاع 2017-2018

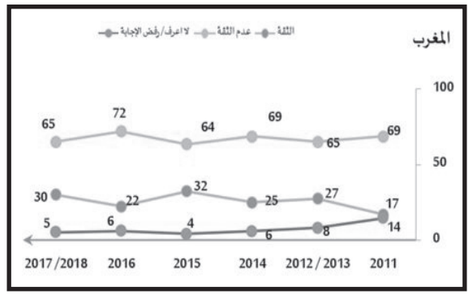

مقارنة بنتائج 2011 و2012-2013 و2014 و2015 و2016[16]

بناء عليه فإن أفضل نتائج ثقة سجلت من خلال هذه الاستطلاعات هي التي سجلت في استطلاع 2015، الذي بلغت 64%. مقابل أضعف نتائج ثقة في استطلاعات المؤشر والتي سجلت في استطلاع سنة 2016 وهي سنة الانتخابات التشريعية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق على سبيل المقارنة أن نتائج تقريبية توصلت إليها أبحاث مختلفة حول ذات الموضوع. نذكر منها التقرير الذي قدمه محمد الشرقاوي لفائدة المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في يونيو 2010 بعنوان " النظام الاجتماعي والسياسي والثقة في المؤسسات بالمغرب L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions au Maroc" في إطار برنامج الدراسة حول "الرابط الاجتماعي في المغرب: أي دور للدولة وجميع الفاعلين الاجتماعيين؟ Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ?" حيث نجد في محور بنية [16] الرأي وتقييم المؤسسات السياسية، سجل وبوضوح أن انعدام الثقة في هذه المؤسسات الثلاث (وهي البرلمان والأحزاب السياسية، والنقابات) هو الأعلى مقارنة بجميع المؤسسات الأخرى دون استثناء (ويتعلق الأمر بمؤسسة الجيش، الشرطة، الحكومة، الإدارة، الصحافة والتلفزة). وتصل نسبة عدم الثقة إلى ما يقرب من 80% وهو الأعلى بين الأحزاب السياسية حيث تجاوز 82%، في الواقع بالنسبة للأحزاب السياسية فإن نسبة المواطنين الذين لديهم ثقة عالية للغاية هي الأدنى على الإطلاق، فهي بالكاد تتجاوز 7%.[17]

الشكل رقم 3: نتائج دراسة محمد الشرقاوي حول الثقة في الأحزاب السياسية والنقابات بحسب البحثين

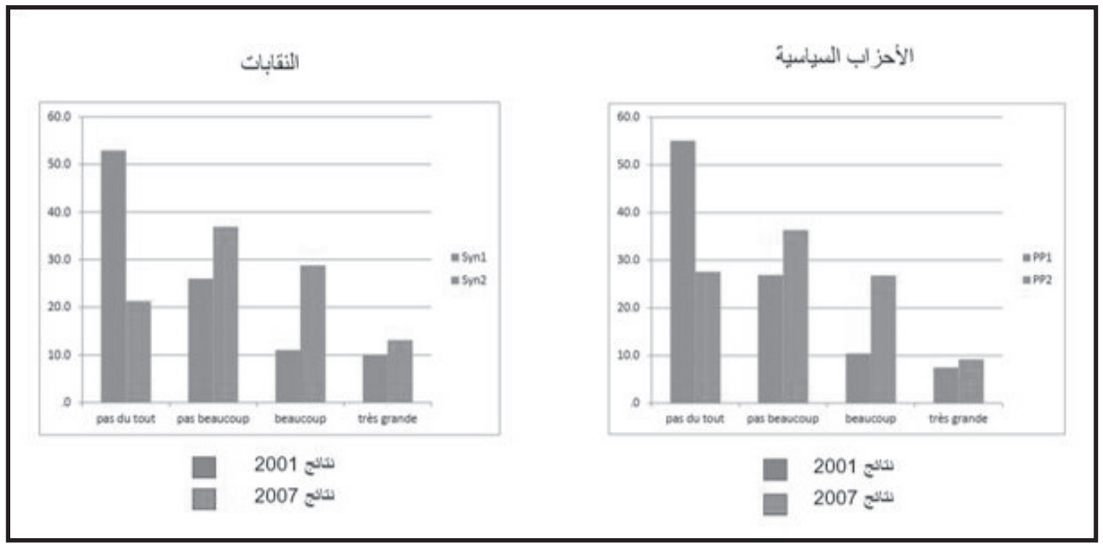

في دراسة أخرى لسلوى الزرهوني تحت عنوان "الشباب والسياسة في المغرب: دوافع عدم المشاركة السياسية Jeunes et politique au Maroc: les motifs de la non-participation institutionnelle " الصادرة في مجلة Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, N° 26، سنة 2019. بينت فيه أن استجواب الشباب المغاربة يظهر انعدام الثقة السياسية في المؤسسات السياسية. ويظهر البحث أن مستوى الثقة في المؤسسات يختلف بشكل كبير، حيث تسجل أن ما يقارب 31% فقط من الشباب المغربي عبر عن قدر كبير أو ثقة جيدة في الحكومة المركزية، ومستوى متدن فيما يتعلق بالأحزاب السياسية 13% والبرلمان 19% [18].

الشكل رقم 4: نتائج دراسة سلوى زرهوني حول الثقة السياسية في الأحزاب السياسية ومؤسسات أخرى [19]

الهوامش

14 - المصدر: المؤشر العربي 2018-2017 التقرير الكامل، ص 77.

15 - نفس المصدر، ص 79.

16 - انطلاقا من معطيات بحثين دوليين جرى تنفيذهما بين شتنبر 2001 بالنسبة للأول وفي نهاية شتنبر 2007 فيما يتعلق بالدراسة الثانية، وقد تم اعتماد معطياتهما في هذه الدراسة.

17 - Mohamed Cherkaoui, p 34.

18 - Saloua ZERHOUNI (2019), "Jeunes et politique au Maroc : les motifs de la non-participation institutionnelle" en Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, 26, pp. 43-54.

19 - Ibid., p51.

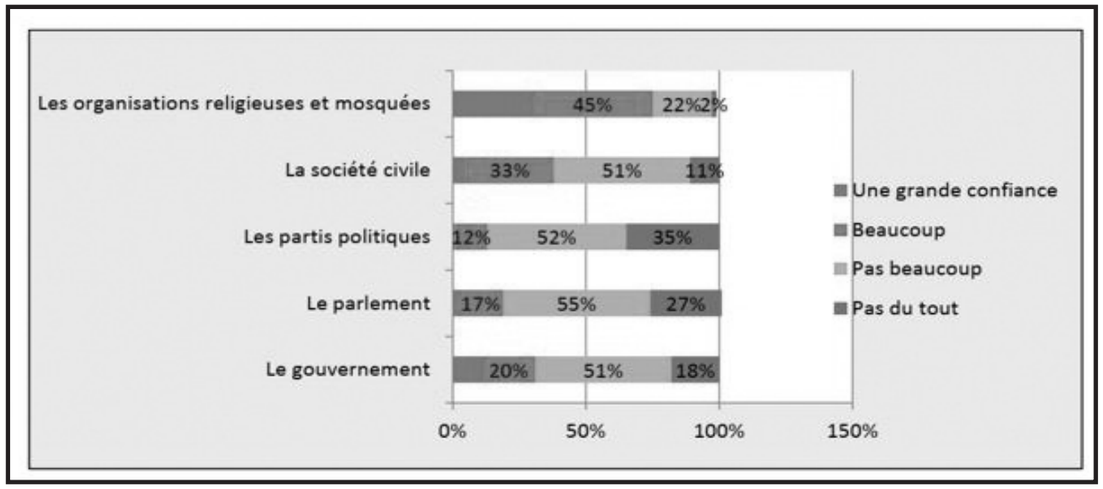

فيما يتعلق ببعد المشاركة السياسية، فالمؤشر العربي 2018-2017 لم يضمّن المعطيات الخاصة بالمغرب. لكني سأعمل على تصريفها في أشكال بيانية تسهل قراءتها من خلال الاعتماد على قاعدة المعطيات الإحصائية (المفرغة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS) التي يوفرها المركز على موقعه للباحثين والمهتمين للاشتغال عليها.

وحول سؤال "هل تنتمي إلى حزب/ تجمع/ تيار سياسي/ أو مجموعة سياسية؟" الذي يبتغي قياس الانخراط في الأحزاب السياسية أو المجموعات والتيارات السياسية. فقد بين المعطيات الميدانية أن 90% من المغاربة لا ينتمون لأي حزب سياسي. وأن فقط 9% من تنتمي لحزب سياسي أو تجمع سياسي.

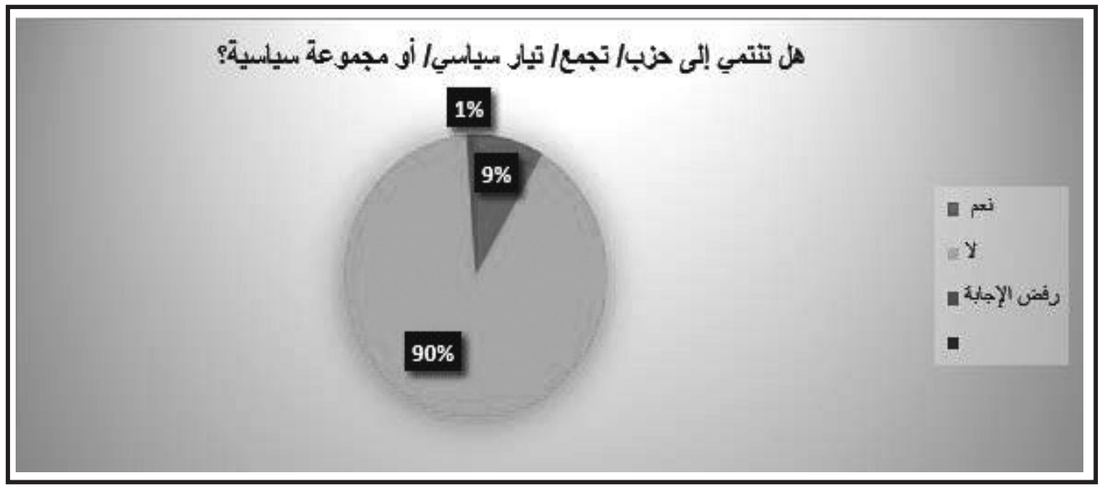

الشكل رقم 5: نتائج استطلاع الرأي العام المغربي حول الانتساب لحزب أو تجمع سياسي

وقد سئل المستجوبون الذين أفادوا أنهم لا ينتمون إلى أحزاب سياسية، أو مجموعة سياسية، إن كانوا ينوون الانضمام إلى مجموعات أو أحزاب أو تيارات سياسية في المستقبل، "هل تنوي الانتساب إلى حزب أو تجمع/ تيار سياسي/ أو مجموعة سياسية في المستقبل؟". وقد أفاد ما نسبته 76,3% أنهم لا ينوون الانتساب لأي حزب أو تجمع سياسي في المستقبل، بينما فقط 6,3% من تنوي الإقبال على الانتساب إلى حزب سياسي أو تجمع سياسي في المستقبل.

الشكل رقم 6: نتائج استطلاع الرأي العام المغربي حول الانضمام لأحزاب أو تجمعات سياسية في المستقبل.

في ذات السياق، طرح سؤال فيما إذا كان هناك حزب أو تيار سياسي يعبر عن آرائهم ومصالحهم وتطلعاتهم: "هل أنت منتسب أو تنوي الانتساب في المستقبل إلى حزب/ تيار سياسي أو هنالك حزب/ تيار سياسي يعبر عن أفكارك أو توجهاتك؟". وقد أظهرت النتائج المستخرجة أن المنتسبين إلى حزاب سياسية يمثلون 85% من المستجوبين، و6% فقط من المستجوبين غير منتسبين ولكنهم ينوون الانتساب إلى أحزاب سياسية في المستقبل. وأفاد نحو 29% من المستجوبين أنهم غير منتسبين إلى أحزاب سياسية إلا أنهم أفادوا أن هناك حزبا أو تيارا سياسيا يعبر عن آرائهم وأفكارهم. أما الذين أفادوا أنهم غير منتسبين ولا يوجد حزب أو تيار يمثلهم فنسبتهم 40%، في حين سجلت نسبة 16,6% للذين رفضوا تقديم إجابة في هذا الخصوص.

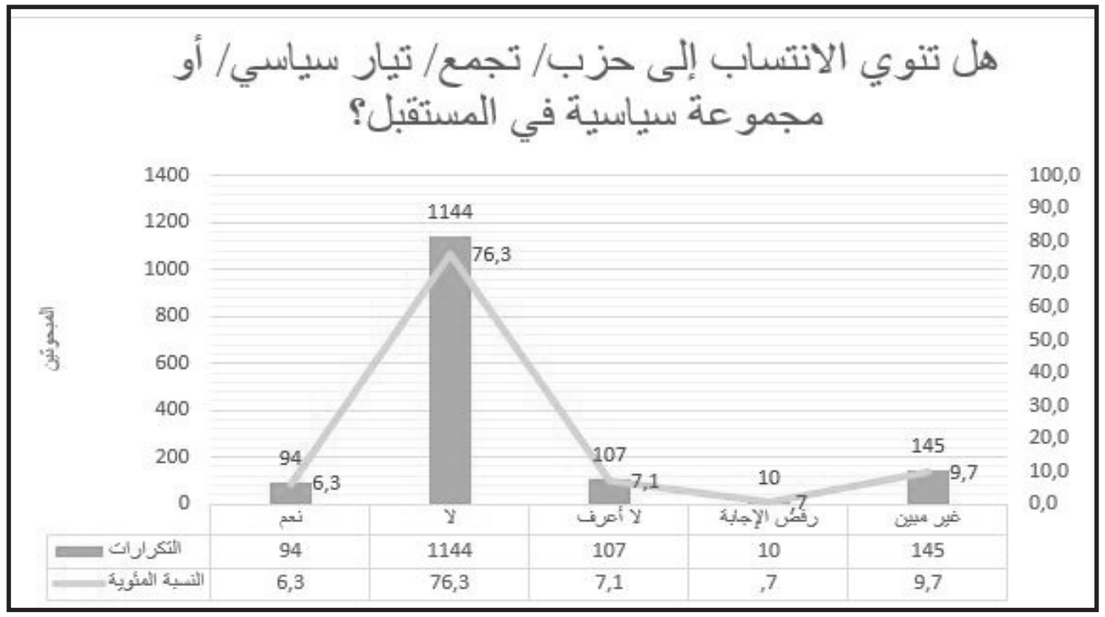

الشكل رقم 7: نتائج استطلاع الرأي العام المغربي حول ما إذا كان هناك حزب أو تيار سياسي يعبر عن آرائهم ومصالحهم وتطلعاتهم.

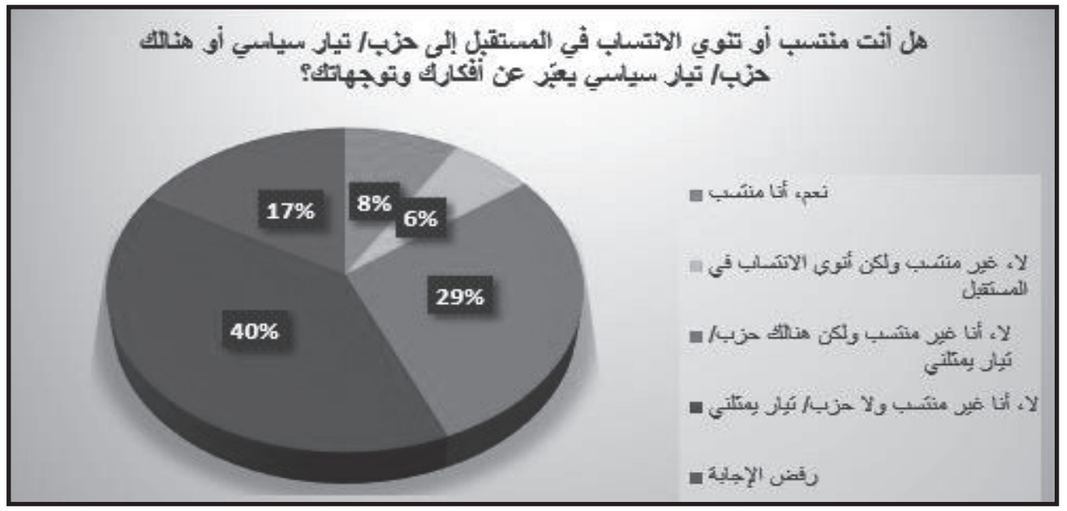

رابعا: حول دلالات وتداعيات مؤشرات الثقة السياسية والمشاركة السياسية

لا شك أن مسألة بناء الثقة وتدعيم آليات المشاركة السياسية يعتبر محط اهتمام واسع من طرف الفاعلين السياسيين في المغرب. وبالطبع تميز العقدين الماضيين بإدخال إصلاحات تهدف إلى تعزيز سياسة القانون وتوسيع مجال المشاركة السياسية، مع تجربة التناوب في عام 1998، حيث استلام أحزاب المعارضة لأول مرة الحكومة (مع حكومة عبد الرحمن اليوسفي). وفي عام 2011، بعد حركة 20 فبراير، وسياق الحركات الاجتماعية خلال ما سمي بـ "الربيع العربي"، تم تغيير الدستور. وقد خلق هذا الدستور المزيد من الفضاءات التي يمكن للمواطنين العاديين من خلالها المشاركة والتأثير في التشريعات والسياسات العمومية.

حيث استدخل هذا الدستور الجديد مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديموقراطية التشاركية، وفي إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا تفعيلها وتقييمها (الفصل 12). وإدخال مبدأ استشارة جمعيات المجتمع المدني، قصد إشراك الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13) وفي تقديم ملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14) وتقديم عرائض للسلطات العمومية (الفصل 15).

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات والإصلاحات، لا تزال نسب الثقة السياسية والمشاركة السياسية في المغرب في ومن خلال الأطر الرسمية محدودة. وقد أظهرت المعطيات الميدانية التي اعتمد عليها تحليلنا هذا على ضعف في نسب المشاركة السياسية من خلال الإطار المؤسسي القائم مثل الأحزاب السياسية (42,29% خلال الانتخابات التشريعية 2016) وتدني لمستويات الثقة (65%).

ولفهم دوافع تدني الثقة السياسية، فإن اعتبارها تقع على مستوى الانفعال والإدراك، وأنها رهينة بمدى توافق أفق الانتظارات المواطن ومتطلباته الحياتية من طرف الفاعل السياسي، يجعل من مستويات الثقة المتدنية تعبيرا تفاعليا وموضوعيا لذلك التوتر الحاصل بين أفق آمالهم وطموحاتهم من الفاعلين السياسيين والواقع المعيش.

ولاعتبار أن الثقة في المؤسسات هي تمثل للعالم الاجتماعي الذي صاغه المواطن كنتيجة لتجارب شخصية أو غير مباشرة، يبدو من المنطقي والصحيح سوسيولوجيا أن نفترض أن فكرة المواطن عن أداء واحترام مبادئ سياسية معينة سوف تميل إلى ممارسة تأثير كبير على الثقة التي سيضعها في مؤسسة وأخرى[20].

كما أن المغاربة، كما بين محمد الشرقاوي، من خلال ثقافتهم السياسية، على ارتباط وثيق بالدور الوصائي للدولة لضمان أمن الأشخاص والبضائع وحماية المواطنين اقتصاديا. وبالتالي فمن المفهوم لماذا يظل المغاربة مقارنة بالأوروبيين أكثر تحفظا فيما يتعلق بالديموقراطية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية والنقابية. وبالتالي فمن المفهوم لماذا يثق المغاربة في المؤسسات السيادية institutions régaliennes (كالأمن، الجيش، والإدارة...) أكثر من المؤسسات الملحقة institutions ancillaires (الأحزاب، البرلمان، النقابات)[21].

هذه الفكرة تحيلنا مباشرة إلى مسألة مركزية السلطة الملكية. في المغرب، هذه المركزية التي كرستها المؤسسة الملكية منذ الاستقلال، وحافظت من خلالها على نظام حزبي متعدد وانتظام معين للانتخابات. بالإضافة إلى ذلك ساهمت الديناميكيات الدستورية في إنشاء مجموعة من المؤسسات ذات الصلاحيات المحدودة. فمن إصلاح إلى إصلاح، أحاط النظام الملكي نفسه على مر السنين بمؤسسات لا يمكنها أن تدعي "الشرعية السيادية légitimité souveraine". تعتمد مصداقية ووجود هذه المؤسسات على سلطة فوقها. وهكذا تمكنت الملكية من الاحتفاظ بمكانتها كمؤسسة مركزية للنظام السياسي[22].

ولعل أطروحة جون واتربوري، تمحورت أساسا حول هذه المركزية وآليات تفتيت القوى السياسية، من خلال إغرائها وتشجيعها. حيث تدعم الملكية وتنشط عملية الانقسام ضمن الفصائل السياسية حتى يتسنى لها المراقبة الدقيقة للمجال ولعب دور الحكم المتعالي عن النزاعات السياسية واستغلال حالة التنافس السياسي لصالح استمرار المؤسسة الملكية[23].

فسبيل التفريق التي ينتهجها الملك متعددة، من قبيل تدجين النخبة ومنح الامتيازات والتفرقة بين أطيافها ومخزنتها عن طريق خلق التوترات وفصلها عن الجماهير، وتبني سياسات تكنوقراطية تزكي ظاهرة الانشقاقات السياسية، إذ تتسرب الملكية بين هذه التصدعات خالقة أبراج المراقبة وراسمة بذلك حدود اللعبة السياسية[24].وعلى هذا الأساس تؤدي هيمنة المؤسسة الملكية إلى ضعف المؤسسات التمثيلية كعامل أساسي لصالح انسحاب ثقة المواطنين في هذه المؤسسات. الشيء الذي ينعكس على وعيهم بحدود تأثيرهم على عمليات صنع القرار في سياق يتميز بمركزية السلطة. وبالتالي فتأثيرهم على السياسات العمومية ضئيل. لاعتبار أن الثقة تتجسد في ذلك الاعتماد المطمئن على الآخر كعنصر جوهري يحدد السلوك السياسي والذي يمارس تأثيرا حاسما، في منح الثقة من عدمها. وفي سياقنا هذا وفي ظل تهميش للفاعلين الحزبيين لصالح مركزية المؤسسة الملكية، يعتبر سحب الثقة، المظهر الأساسي والمهيمن من خلال المعطيات التي وقفنا عليها بالعرض والتحليل.

أكيد أن الثقة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الثقافة السياسية وأن ضعفها مؤشر على هشاشة -إن لم نقل غياب- ثقافة سياسية واجتماعية ترسخ للقيم الإيجابية، ولفاعلية العمل

الهوامش

20 - Mohamed Cherkaoui, p 54.

21 - Mohamed Cherkaoui, p76

22 - Saloua ZERHOUNI, p 47-48.

23 - هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، دار الأمان، الرباط، 2009، ص 277.

24 - هند عروب، نفس المرجع، ص 227.

السياسي ولمبادئ المواطنة والمسؤولية والديموقراطية والسلوك المدني.

ومن ثم فإن الحديث عن العزوف عن العمل السياسي، وبرودة التنافس في المغرب، يجب أن يربط تفسيره أساسا، كما يؤكد محمد الرضواني، بظاهرة انتشار ثقافة الخضوع والتبعية. ونوع من الثقافة المحلية، إن لم نقل "القبلية" المنغلقة، التي تجعل من الأفراد مجرد رعايا مهمشين بعيدين عن المشاركة في القرارات السياسية، ولا اعتبار لآرائهم وتوجهاتهم. فانتشار ثقافة الخضوع في المجتمع المغربي، وثقافة انتظار المخرجات من النظام السياسي دون المشاركة فيها، وغياب قدرة الفرد على التأثير فيها، وتحكيم عقلهم في الحكم عليها، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى اللامبالاة السياسية والعزوف عن المشاركة الإيجابية، وانتشار ثقافة سياسية سطحية متذمرة وغير عقلانية في مبرراتها[25].

ولعل أبلغ درس أو رسالة يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي المتسم بانخفاض الثقة السياسية في الفاعلين السياسيين المؤسساتيين (أحزاب ونقابات) هو التراجع المسجل في نسب المشاركة السياسية وتدني القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب والنقابات، وتراجع حيز تأثيرها وجاذيتها، وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقف وممارسات. وذلك أمام الفاعل الأساسي في المشهد السياسي الوطني، أي المؤسسة الملكية، والدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها بما لها في المجتمع من مرتكزات وامتدادات عديدة ومتجذرة[26].

فقد ساهمت تعددية الأحزاب إلى حد كبير في تشويه سمعة الأحزاب السياسية وفي إقامة "تعددية حزبية" عوض "تعددية سياسية"[27]. إلى جانب غلبة تمثل حول افتقار الأحزاب للمصداقية مكرسة نسقا ثقافيا فيما يقترح، مصطفى محسن، توصيفه بـ "ثقافة الرداءة" بما تتضمنه من قيم مختلفة، ومن فساد مالي وسياسي، ومن تعزيز للعلاقات الزبونية والقرابية والمحسوبية، والولاءات القبلية والسياسية[28]. ويذكر أيضا الافتقار إلى الديموقراطية الداخلية لتفسير انخفاض العضوية في الأحزاب السياسية.

إن الظاهرة الأكثر بروزا على مستوى الأحزاب السياسية في المغرب، هي إضفاء الطابع الحرفي على السياسة، حيث تميل الأحزاب، وخاصة لدى أولئك الذين اعتادوا على الحكم، إلى الابتعاد تدريجيا عن قاعدتهم النضالية لتصبح تنظيمات أكثر مهنية وحرفية، تعيش على "دخلها الانتخابي rente électorale[29]" .

إن اعتماد السياسيين على انتدابهم، ووظيفتهم السياسية، في الظهور كمصدر دخلهم الوحيد، يعزز هذه الصورة للنخبة التي تبحث لحفاظ على سلطتها، على حساب المواطنين الذي يفترض أنهم يمثلونهم.

وبالتالي فإن التأثير الجانبي الرئيسي لإضفاء الطابع الحرفي على السياسة هو تجريد المواطنين من السلطة السياسية[30].

الأمر الذي يمكن أن يقودهم إلى توجيه أنفسهم نحو أشكال أخرى من المشاركة السياسية، لإثارة مسألة رفض النخب والسياسة. وهو ما يمكن أن يكون من تداعياته إضعاف الديموقراطية بشكل دائم. وعلى وجه الخصوص تعزيز التطلعات الشعبوية للتيارات السياسية المتطرفة، وبناء إيرادهم ضد "النظام ونخبته"[31].

ولعل بعض المؤشرات أضحت تطفو للسطح، حيث بروز أشكال تعبيرية عن رفض السياسات العمومية، إلى جانب الاحتجاجات المتزايدة في الشوارع، من قبيل المقاطعة الاقتصادية التي ظهرت بتاريخ 20 أبريل 2018، والتي شكلت منصات التواصل الاجتماعي أحد قواعد تعبئتها، لمقاطعة ثلاث شركات مختلفة لسلع متباينة. حيث مكنت هذه المنصات الرقمية لمواقع التواصل الاجتماعي من جهل بمتبنيها ونشطاءها. وهو ما يفتح الباب أمام حركات مناهضة للسياسات مجهولة المصدر لكن وقعها واضح على الأرض.

أضف إلى هذا تراجع في معدلات التنقيب، ولعل ارتفاع معدلات البطالة (11,9% في سنة 2020 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط) والخوف من فقدان الوظيفة، وتراجع الدفاع عن المكتسبات الاجتماعية، عوامل تقلل من تشجيع الموظفين على التعبئة والانخراط من أجل النضال لزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. إلى جانب هذا يمكن الحديث على مستوى الشركات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تضم أقل من 50 موظفا أنها حقيقة "صحراء نقابية déserts syndicaux[32] " والموظفين أو الأجراء بعقود محددة المدة ومؤقتة، نادرا ما تكون منقبة.

في هذا السياق، وفي قطاع التعليم على سبيل المثال، برزت العديد من التنسيقيات الفئوية كبديل عن النقابات التقليدية لتتجاوز آليات الحوار والنضال المؤسساتي المؤطر، لتقدم التنسيقيات الفئوية إمكانية التسيير الذاتي للنضال وسقف مطالب محددة وظرفية تزول بزوال شروط وجودها، ووقعها على مستوى التنظيم والمكتسبات يشكل منها مرجعيات أساسية يتم الاقتداء بها ما يفسر تعددها وتزايدها. وهو ما يطرح مسألة مستقبل التمثيلية المؤسساتية، في ظل بروز أشكال احتجاجية لا تستوعبها التشريعات الحالية. ما يقود نحو أشكال أخرى من المشاركة السياسية عنوانها "الاحتجاج رافعة جديدة للمشاركة السياسية Protester: un nouveau "levier de participation politique[33] وبالتالي إضعاف الديموقراطية.

على سبيل الختام

سيكون من العبث الادعاء أن هذه الورقة تقدم إجابة شافية وكافية، حول موضوع الثقة السياسية والمشاركة السياسية، بقدر ما يتعلق الأمر بمحاولة أولية لوضع اليد على أحد المحددات الأساسية التي تذكي شعور الانتماء وتزكي فعل المشاركة.

وبالتالي كمتغير مستقل، غالبا ما تستخدم الثقة السياسية لشرح سلوكات التصويت حيث التأكيد على أن المستويات المنخفضة من الثقة تميل إلى زيادة احتمالات الانسحاب (المقاطعة، التصويت الفارغ أو غير الصالح) واحتمالات الاحتجاج.

إن نسب الامتناع عن التصويت شهدت على مدار السنوات الماضية ارتفاعا ملحوظا وبينا. كما أن نسب الانتساب أيضا إلى التمثيليات السياسية الرسمية، سجل تراجعا ملحوظا. وقد تعكس هذه الظاهرة قلة الاهتمام من جانب أولئك الذين لا يرغبون في التعبير عن أنفسهم خلال التصويت أو الانخراط، وتضفي نوعا من التبعية وانتظار المخرجات، أو حتى، في أسوأ الحالات، تكشف عن خلل عميق في نظامنا الديموقراطي، يتأسس على مركزية السلطة في يد المؤسسة الملكية، وعلى استراتيجية استحواذ نهجتها المؤسسة الملكية منذ الاستقلال.

ولعل بروز أشكال تعبيرية ترفض السياسات العمومية هو المظهر العام الذي أصبح يحتل مكانات مهمة في الساحة السياسية في المغرب، ما يعبر عن انفصال شديد الحدة بين النخب والمؤسسات السياسية الرسمية وبين المواطنين الذين من المفترض أنها تمثلهم. ووفق هذه المستجدات يمكننا القول أننا نعيش في زمن جديد إذا فيه تشكيل

الهوامش

25 - محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، العدد 15، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية 2020، ص31.

26 - مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 12.

27 - Saloua ZERHOUNI, Ibid., p 49

28 - مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 13.

29 - Ahmed Kherraz, Sociologie et politique, kit de survie. Glossaire contre les idées reçues, Levallois-Péret, Bréal, coll. « Réflexions [im] pertinentes », 2015. P 133.

30 - Ahmed Kherraz, Ibid., p 133.

31 - Ahmed Kherraz, Ibid., p 134.

32 - Ahmed Kherraz, Ibid., p 138 Ahmed Kherraz, Ibid., p 138

33 - Ahmed Kherraz, Ibid., p 184

الرأي العام والاتجاه العام للثقة وتوجيه المشاركة نحو آليات غير مؤسساتية "صناعة أو هندسة اجتماعية[34]" جديدة قائمة على التخلص من البنيات التقليدية للمشاركة السياسية، تلعب فيها المنصات الرقمية محطات التأطير والتعبئة الجماعية وتوجيه السلوك والـرأي العام.■

الهوامش

34 - مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 26.

البيبليوغرافيا:

• ادريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، الجزائر، دار الأمة، 2017.

• بن أحمد حوكا، "الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب"، مجلة إضافات، العددان 30-29، 2015، ص ص 182-162.

• فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

• محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، العدد 15، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية 2020.

• المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2018-2017 التقرير الكامل، قطر، مايو 2018، www.dohainstitute.org

• مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق لتحول الديموقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد 2008، العدد 17 (31 يناير/كانون الثاني 2008)، ص ص. 26-9.

• هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط، دار الأمان، 2009.

• Ahmed Kherraz, Sociologie et politique, kit de survie. Glossaire contre les idées reçues, Levallois-Péret, Bréal, coll. « Réflexions [im]pertinentes », 2015.

• Albert O. Hirschman, Défection et prise de parole théorie et applications, 1970, trad. fr. par Claude Besseyrias, Paris, Fayard, coll. « L'espace du politique », 1995.

مجلة رهانات
العدد 56 - 2021

• Close, Caroline ; Dodeigne, Jérémy ; Hennau, Sofie ; Reuchamps, Min, Comprendre la confiance politique. L'impact des scandales locaux sur la confiance politique des électeurs. In: Régis Dandoy, Jérémy Dodeigne, Kristof Steyvers & Tom Verthé (eds), Les électeurs locaux ont leurs préférences : Une analyse des élections communales de 2018, Vanden Broele : Bruges 2020, p. 111-135 http://hdl.handle.net/2078/240242

• Françoise Boursin, « Crise de la confiance ou de la communication politique ? », Communication et organisation [En ligne], 16 | 1999, mis en ligne le 27 mars 2012, consulté le 11 mars 2020. URL : http://journals.openedition.org/communicationorganisation/2264 ; DOI : https://doi.org/10.4000/communicationorganisation.2264

• Marc J. Hetherington and Suzanne Globetti, "Political Trust and Racial Policy Preferences", American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 2 (Apr., 2002), pp. 253-275. http://www.jstor.org/stable/3088375 .

• Michela Marzano, « QU'EST-CE QUE LA CONFIANCE ? », Etudes, 2010/1 Tome 412, p. 53-63. Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-etudes-2010-1-page-53.htm

• Mohamed Cherkaoui, L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions au Maroc, IRES, Rabat, Janvier 2010. https://ires.ma/images/Publications/lordre_sociopolitique_et_la_confiance_dans_les_institutions_au_maroc.pdf

• Saloua ZERHOUNI (2019), "Jeunes et politique au Maroc : les motifs de la non-participation institutionnelle" en Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, 26, pp. 43-54 . Article disponible en ligne à l'adresse : https://doi.org/10.15366/reim2019.26.003

• قاعدة المعطيات:

- https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/AOI-DATA-2017-2018-SPSS.sav

الممانعة الشبابية في الاستحقاقات الانتخابية

محمد ادموسى

باحث في علم الاجتماع
مختبر السوسيولوجيا
والسيكولوجيا بكلية ظهر
المهراز بفاس

تقديم:

تعتبر الثقافة، أحد أهم المفاتيح لفهم سلوكات الأفراد والجماعات في علاقاتهم ببعضهم البعض، على جميع الأصعدة الاجتماعية منها والسياسية... هذه الأخيرة التي التصقت بالإنسان، كما عرفته الأدبيات الفكرية والفلسفية التي رافقت اهتمامه بالجوانب الثقافية والسلوكية لديه، ليوصف بكونه كائن سياسي، اسوة بتعاريف المعرفة والتعقل والتفكير...

فالسياسة في تصورها الشامل، لا تعرف اتفاقا من طرف المشتغلين بهذا العلم (علم السياسة) حيث لم تراوح جل هذه التوصيفات مكانها، ورأتها من جانب أنها ممارسة إنسانية، غايتها تدبير الشأن العام وتارة سعي وراء السلطة، بغية تثبيت واقع معين أو تغيره. لذلك نعتت الممارسة السياسية كبنية محايثة للفرد ومرتبطة به أشد ارتباط.

ونحن في هذه المقالة، نروم بسط طبيعة العلاقة السببية بين الثقافة السياسية " مجموع الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[1]" والمشاركة الإنتخابية " والتي تعد أهم وسائل تقلد السلطة، لكونها أداة الرأي العام في التأثير على النخبة السياسية الحاكمة، عن طريق المساهمة في صنع السياسات العامة و اختيار ممثلي الأمة[2] "كسلوك معبر عن الجدوى من الثقافة السياسية و مدى أجرائتها في الواقع الانتخابي ليكون كلا منهما وجه للآخر، و الممانعة الانتخابية التي تعد شكل متطورا للعزوف السياسي و الانتخابي لفئات عريضة من المجتمع المغربي على الاستحقاقات الانتخابية، و نحن هنا لا يهمنا الأسباب التي تطرحها الدولة و الفاعلين السياسيين، من قبيل الأحزاب و الهيئات السياسية، بقدر ما يشغلنا في هذه الورقة معرفة التأويلات التاوية وراء هذا الفعل (الممانعة) و الذي تعبر عنه مجموعة كبيرة من الشباب المغربي، من الجنسين معا مما يفسر قوة طرحهم و اعتقادهم.

فالمتتبع للشأن السياسي والانتخابي المغربي، يلاحظ أن بعد الانفراج السياسي بالألفية الثالثة، وما عرف من رفع اليد للداخلية عن المحطات الإنتخابية؛ الا أنها عرفت عزوفا رغم دعوات و حملات التقيد و التسجيل باللوائح الانتخابية التي أطلقتها الدولة، مما يُقوضُ استلزاما عكسيا من طرف الدولة إن هي أرادت اعادة الثقة للمواطن في الممارسة السياسية

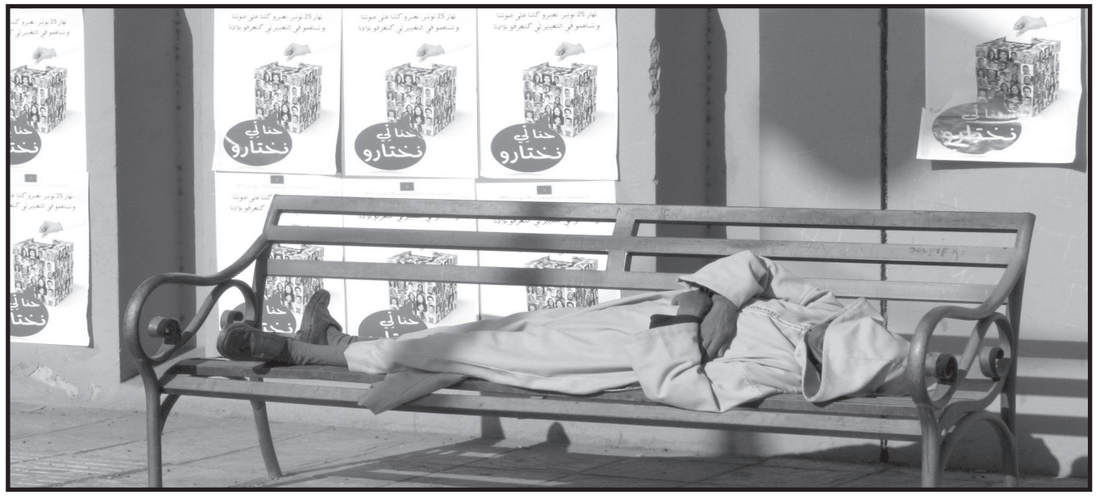

عموما، والمحطات الانتخابية خصوصا و ذلك بالتفكير في مقاربة شمولية دامجة للشباب كقوة اقتراحية، فرضتها الأنساق الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية لهذه الفئة، التي ما فتئت تظهر وعيا سياسيا كلما سنحت لها الفرصة بذلك، وفي محطات عديدة؛ الحراك الشعبي 2011؛ أزمة الثقة في الحكومة 2016؛ حراك الريف؛ الدعوات الى الحسم في القضية الوطنية من خلال ما تم التصريح به بالمواقع الإلكترونية ردا على مس مؤسسة القصر في شخص الملك 2021 كل هذه التشنجات أبانت و لو جزئيا عن وعي سياسي بقضايا الدولة و المجتمع.

إن المهتم بالواقع السياسي المغربي، يصل الى قناعة أساسية تعتمد عبارة القول أقوى من الفعل، حيث يستند جل الفاعلين السياسيين في محاولتهم لجذب أصوات الشباب واستدراجهم للإنخراط في العمل السياسي؛ على قولة سياسية: {السياسي يقول ما لا يصدقه ويستغرب كيف يصدقه الناس} بمعنى إستعمال عبارات رنانة تلامس وتدغدغ مشاعر المتلقي، لكي ينخرط وجدانيا في قالب ايديولوجي يصير فيما بعد مدافعا عنه. وهذه القولة توضح بالملموس طبيعة الوعود والتسويفات، التي تعطى في المحطات الانتخابية وقبلها، من أجل استمالة أصوات الناخبين، فالفاعل السياسي الناجح هو الذي يمتلك القدرة على تحصين مكتسباته السياسية في المراحل السابقة أو تزكيتها. وبالتالي تصير هذه القولة المحفوفة بالوعود بمثابة المسكن لهواجس الساكنة والفئة الناخبة.

عرفت السنوات الأخيرة "طفرة نوعية، أثرت على البناء الاجتماعي والمجالي، في تعاطيه مع الممارسة السياسية.[3]" حيث عرفت فئة الشباب نزوعا الى الممانعة في الممارسة السياسية بكل أطيافها، بل قد وصل الأمر الى حد عدم الحديث عنها كما كان سائدا من قبل، بين رواد المقاهي والجلسات الليلية للشيوخ والشباب، مما يفسر غياب الثقافة السياسية، بداخل الجامعات المغربية والنوادي ودور الشباب، الا في بعضا منها وهي كليات تعد على أشهاد الأصابع. لهذه العوامل وغيرها وبغية تحديد طبيعة هذه المصادرة للحق الدستوري، في الممارسة السياسية والعملية

الهوامش

1 - كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية، دراسة نظرية تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة 2009، ص 6

2 - سليمان الغويل، الإنتخاب والديمقراطية، دراسة قانونية مقارنة، ليبيا، منشورات أكاديمية الراسات العليا، 2003، ص 29

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الإنتخابية، مارس، 2012

الانتخابية، لدى هذه الشريحة التي تمثل نسبة كبيرة داخل الهرم السكاني للمغرب مما يفرض توجها منهجيا لرصد أوجهها ومسبباتها. فعلى المستوى المنهجي، يمكن طرح الإشكالية التالية : بأي معنى يمكن الحديث عن الأسباب الشبابية للممانعة الانتخابية في لاستحقاقات الحالية؟ أي ثقافة سياسية يناشد الشباب من خلال فعل الممانعة هذا؟

تنطلق الدراسة من فرضيتين : الأولى تشير إلى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والجماعية، تعبير عن ثقافة سياسية توضح موقفاً سلبياً تجاه السياسة والدولة والأحزاب ومعها العملية الانتخابية أيضاً. والثانية ترى أن الوعي السياسي معيارا للمشاركة السياسية للشباب في الاستحقاق الانتخابي. لهذا الغرض اعتمدنا على منهج كيفي غايته استشفاف تأويلات الشباب للعمل السياسي والأحزاب بالمحطات الانتخابية السابقة واللاحقة. اتخذنا كعينة لهذه الدراسة الميدانية، مجموعة من الشباب اللذين سبق لهم أن مارسوا السياسة من داخل الأحزاب الوطنية، وفئة أخرى غير حزبية لم تمارس السياسة في أي تنظيم سياسي أو نقابي بمنطقة الحي المحمدي-عين السبع. وقد اعتمدنا في استخلاص الإجابات وتحليلها على مقابلة نصف موجهة، موزعة على 3 محاور أساسية؛ محور أول خاص بثقافة المشاركة السياسية والممانعة؛ الثاني خصص للعملية الانتخابية والأخير يهم الوعي السياسي لدى فئة الشباب.

ملخص بالإنجليزية :

Culture is considered one of the most important clues to understanding human behaviour, be it that of individuals or of communities in their interactions with one another on all levels , social and political…..Indeed politics has been tied to Man as known in the intellectual and philosophical ethics that have always accompanied his interests in cultural and behavioural aspects , resulting all in describing Him as a political being as defined by the conventions of knowledge , reason and thinking.

So, politics in its holistic perspective, has known no consensus among the scientists of this field (science of politics) this is due to the variety of descriptions provided. It is only seen as a human practice that targets people's affairs management or their quest for power to maintain a certain status quo or to try to change a given reality. For this reason , exercising politics was referred to as a structure siding Man or narrowly attached to him.

We, in this article, intend to show the nature of causality link between the political culture as a set of creeds and feelings providing a system and a meaning to the political operation on one hand ;and on the other hand , the development of the constant rules that govern individuals' behaviours within the political system as well as the electoral participation which is one of the most capital means of doing politics because it's the way the general popular opinion influences the elite in power. So ,taking part in the nation's political decision-making and electing people's representatives reflect the advantage of the political culture and its concrete representation in the electoral reality.

The voting abstention is also considered a modern way of boycotting politics and elections from a large number of people in Moroccan society. In this respect, we are not interested in the motives given by the government and political parties or other comities, but rather in the interpretations of this abstention choice provided by a growing number of young Moroccan people, both sexes whose ideas and suggestions seem very strong.

Anyone interested in the political and electoral affairs in Morocco, will notice people's absence of participation in elections despite the political relief of the third millennium which is characterized by the non-involvement of the ministry of interior affairs in the polling stations, and despite the government's campaigns for people's registration in the electoral lists as well.

As a matter of fact, if the government wants to repair the citizens' confidence in the political involvement in general, and in their voting in elections in particular, it is of paramount importance for the state to think of a newly holistic and integrative approach to young people and their value as a suggestive power imposed by the different social, economic and cultural systems that paves the way to a new political awareness whenever there is a call for it. To give an example , the 2011 popular riot, the trust crisis in the government in 2016 , the Rif movement and last but not least the new approach launched from social media to the relationship with the palace institution represented by the king in 2021. All these spasms have led to a growing political awareness of the state and society's issues.

There's been a qualitative leap in the social and environmental structures and their views to the political practice. That is, there's been a growing drive on the part of young people towards an abstention from and non-commitment in the political life that has amounted to a total rejection as an issue of discussion in cafes and night meetings of young and old people. This is due to the absence of political culture in most Moroccan universities, institutes and houses of youth. So, to determine the nature of this constitutional right confiscation in political practice and electoral operation of this social group which represents a large class in the Moroccan social pyramid, we deem it of main importance to spot its aspects and causes as regards to the methodological level:

The issue/problematic:

How can we handle young people's motives behind their voting abstention in the current elections? And what political culture are young people claiming behind this attitude?

Hypotheses:

- To shun participation in the legislative and communal elections expresses a passive attitude towards politics, the state, political parties and the electoral operation.

- Political awareness is a pre-requisite to young people's participation in elections.

Research sample and its field:

For this purpose, we have adopted a qualitative methodology that aims at exploring young people's approach to the political work and parties from the previous as well as the future electoral experiences. To conduct this field survey, we have chosen as a sample a number of young people who were ex -members of

political parties and another group of independents representing all the region of hay al Mohammadi – Ain Sbaa.

To analyse results of the study, we have adopted a half-controlled confrontation approach set on three main axes. First axe will concern the political participation; Second axe will deal with the electoral operation while the last axe will tackle young people's political consciousness.

الثقافة السياسية لدى الشباب والمشاركة الانتخابية

إن السياسة، كما هو مفهوم عند العامة، نقيض للفوضى التدبيرية بمعنى أن فعل السياسة، ينم عن الإرشاد والهداية في تسيير الفرد لنفسه وأسرته فمحيطه، فمدينته... تعددت الأوجه الثقافية المشكلة للممارسة السياسية بتعدد النظرية والبناءات المعرفية المؤطرة للسياسة.

ونحن في هذه الورقة لا نبتغي التنظير العلمي والمفاهيمي للسياسة كفكر انساني راكم هو الآخر العديد من التجارب لكي يحقق تواجده الفعلي ضمن السيرورة الاجتماعية للمجتمعات، بقدر ما نروم تبسيط طبيعة المشاركة السياسية (يحدد إسماعيل سعد مفهوم المشاركة: فيرى أنها العملية التي يلعب الفرد فيها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعة، وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف وإنجازها "سعد، 2002")[4] التي انتجت بفعل التحولات والتغيرات الذهنية للشباب المغربي، وذلك من خلال قياس مدى حضور هذه الثقافة في فكر ووجدان الشباب المغربي ايمانا وممارسة.

ان الانسان باعتباره كائن سياسي كما عرفته الادبيات الفلسفية، يجعل من الفرد ممارساً، لفعل هو نفس الفعل، الذي يقوم به داخل المجتمع من أجل تحقيق هدف معين وجماعي. الا أن التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عجلت بإخراج هذه الممارسة من طابعها الجماعي، والصاقها بالجانب النفعي للفرد، بغيت تحقيق المصلحة الفردية. وبالتالي جعلت من الفعل السياسي، وسيلة لا غاية، لتحقيق مكاسب ذاتية أو عائلية... هذا التصور الذي أظهرت مجموعة من المقابلات، حضوره كمؤشر دال على رؤية الشباب للفاعل السياسي، حيث أكد أغلب المستجوبين على أن من أفقد نزاهة الفعل السياسي وأضعف المشاركة السياسية للشباب؛ هو غياب الثقة كعامل مساعد، على اقبال هذه الفئة على المشاركة السياسية والانتخابية من جهة؛ ومن جهة ثانية المناخ العام للحياة الاجتماعية. حيث أبرز الميدان حضور شكلين اثنين أو صنفين من الشباب في علاقتهم بالمشاركة السياسية:

• الصنف الأول

غير محزب، لا يشارك في عملية التصويت، يرى أن المشاركة الشبابية في السياسة عموما ضعيفة، نتيجة مجموعة من الأسباب التي تبقى حسب المستجوبين، أسبابا مبنية على أفعال الفاعلين السياسيين اللذين أشرفوا على تدبير حياتهم السياسية، فيما يخص البرامج المرتبطة بالشباب؛ بمعنى أن هذه الأسباب مادية، ومرتبطة بأفعال الفاعلين والمنتخبين السياسيين، وتجلت فيما يلي:

1. عدم ثقة المواطن بشكل عام في المرشحين نتيجة عدم وفائهم بوعدهم الانتخابية السابقة
2. طريقة مرور العملية الانتخابية وما تعرفه من ضبابية وعدم الوضوح
3. الشكل والكيفية التي تقام بها الانتخابات (غياب الديمقراطية والمساواة بين الأحزاب المرشحة/غياب الشفافية...)
4. عدم اختيار الأشخاص المناسبين كمرشحين للمكان المناسب (بشكل مقنع وجيد)
5. ما تعرفه عملية التصويت من تشرذم وغياب القانون حيث يلاحظ الشباب وهم مصوتون أو مراقبون (ولوج أشخاص غرباء عن المشهد الانتخابي الى أماكن الاقتراع)

• الصنف الثاني

محزب، ويرى أن المشاركة السياسية واجبة، وأن هناك ثقافة سياسية، مبنية على إدراك حقيقي بدور الشباب في المساهمة السياسية كعنصر فعالً. وبالتالي فهو يشارك في عملية الاقتراع الانتخابي،

نتيجة انتماءه السياسي، وهكذا فجوابا على مدى مشاركة الشباب في الانتخابات كانت جل الأجوبة تسير في كونها مشاركة متوسطة نتيجة لعوامل عديدة مفسرة لهذه التصورات من قبيل:

1. التجارب الشخصية التي راكمها الشباب من كلا الجنسين بداخل أقبية الأحزاب السياسية
2. الفهم والوعي السياسي بالبرامج الانتخابية ومكانة الشباب فيها
3. المامها الكلي بطبيعة البرامج الشبابية الموضوعة من طرف الحزب
4. اقبال نوعي من الشباب على الانخراط ضمن أحزاب وطنية أو إدارية
5. طبيعة انتماءها[6] الذي يفرض عليها الوعي بشكل كلي بحقيقة الثقافة السياسية المشكلة لقناعتها وبالتالي تفعيل المشاركة الانتخابية من خلال التصويت.

اعتبارا لما أفرزه الميدان، من خلال المقابلات التي همت طبيعة الثقافة السياسة ومدى تأثيرها على المشاركة الانتخابية. يلاحظ أن العوامل المفسرة، لقياس مدى حضور هذه الثقافة ليس نتيجة لمعطيات تاريخية بمعنى؛ ما راكمته الذات من ارث سياسي ونضالي تاريخي مرتبط بالمغرب، وما عرفه من تحولات سياسية. ليس هو المحدد لتواجدها بقدر ما أن انفتاح الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المعلوماتية عجل بإنتاج جيل جديد من الشباب ينتقد الثقافة السياسية السائدة ويناقش من خلال صفحات الفيسبوكية والمدونات الجماعية والفردية القضايا المرتبطة بالشأن العام، لأنه يقر بعدم جدوى المحتوى والشكل الذي تدار به العملية الانتخابية، ومعه غياب التأطير الحزبي ما يساهم في عدم تشكل ثقافة سياسية جيدة وموضوعية.

الوعي السياسي وأثره في العملية الانتخابية

يعتبر الوعي السياسي، أحد أهم المداخل التي يمكن بها أن نفسر أدوار وتواجد الشباب داخل العملية السياسية برمتها، ما يمكننا من تفسير الأفعال وتمثلات الشباب تجاه العملية الانتخابية بشكل موضوعي، ويسمح لنا بفهم المنطق المشكل لأي قناعة كانت سياسية أو غير ذلك.

تعددت النماذج الشبابية، التي أفرزتها المحطات الانتخابية السابقة والتجارب السياسية السالفة، شكل جيلا جديد من الشباب؛ ينظر الى الفعل السياسي وبالضبط الفعل الانتخابي، كاحتفال موسمي للفئة السياسية على حساب شرائح المجتمع المختلفة، التي لا ترى هي لأخرى في الموسم الانتخابي سوى موسم حصاد من الجانبين، حصاد لأصوات المنتخبين من طرف الأحزاب، وحصاد من طرف المصوتين و المشاركين في العملية الانتخابية لأموال الأحزاب، ما يجعل من العملية الانتخابية تحتكم في تدبيرها لمنطق اقتصادي ربحي صرف مؤسس على قاعدة؛ (رابح/رابح) إن حضور هذا المنطق بالمشهد السياسي لعبته البلقنة والتشرذم السياسي الذي عرفته مرحلة من مراحل تاريخ المغرب السياسي[7]، والذي شهد ميلاد أحزاب أحزاب الحركة الوطنية التي ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها ثم أحزاب النظام، التي كونتها

الهوامش

4 - سعد، إسماعيل علي (2002) دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

5 - تجدر الإشارة الا أن هذا الإقبال هو نتيجة للمساعدة التي يعطيها أشخاص مقربون للمرشح للأسر المعوزة وشباب الحي ما يدفع بمجموعة من الشباب الى الانخراط بهذه الأحزاب كرد جميل. منطقة الحي المحمدي بالدار البيضاء وبالضبط دائرة درب مولاي الشريف وما تعرفه من ولاءات انتخابية لأشخاص على حساب المؤسسات الحزبية.

6 - الحديث هنا عن فئة قليلة من الشباب عرفت مؤخرا بدائرة درب مولاي الشريف بالخصوص تصويت في المحطة الانتخابية السابقة للائحة اليسار الاشتراكي ايمانا منها بطبيعة البرامج والوعود التي أطلقها هذا الحزب

7 -https://www.aljazeera.net. /blogs/2017/10/26

النظم العسكرية أو السلطة الحاكمة في عقدي الخمسينيات و الستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية [8].دون هوية ووعي سياسي بل نتيجة لمصالح خاصة أو إدارية؛ غايتها اضعاف فئة على حساب فئة أخرى، ما أدى حسب علماء السياسة الى تقسيم المجتمع السياسي وتفكيك بنيته التي كانت الى أمد ليس بالقصير أهم مقومات النظام السياسي المغربي و ما يمنح المناعة السياسية ضد أي امتداد أيديولوجي خارج عما هو متفق عليه شعبيا وأخلاقيا...

أظهر البحث الميداني بعض التصورات الشبابية التي قارنت فيها بين تمثلاتها كفئة تراهن عليها الطبقة السياسية، ومـدى وعيها بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد. ما شكل وجهين من التأويلات التي أعطيت كإجابات حول طبيعة العلاقة الناظمة بين إمكانية امتلاك هذه الفئة لوعي سياسي ومدى ترجمته في المواقع الانتخابية.

حيث أكدت غالبية المستجوبين على أن ليس هناك وعي سياسي في صفوف الشباب المنخرط سياسيا بالأحزاب نتيجة غياب التأطير الحزبي، (انا محزب ومن خلال التجربة الحزبية ديالي فأحد المكاتب المحلية كنشوف أن المشكل لي مكيخليش الشباب يتيق فالأحزاب عموما هو غياب التأطير لشباب الحزب أولا وللعامة من الناس ثانيا...) [9] من جهة ثم الكيفية التي يتم بها استقطاب الشباب اللذين رأت الأكثرية المستجوبة أنهم يفتقدون الى مستوى دراسي معين وبالتالي لا يدركون القوانين التي تهم العملية الحزبية أو تلك التي تنظم الممارسة السياسية.

يتفق معظم المبحوثين على أن الشباب ينقسمون الى فئتين: **فئة غير واعية** و**فئة واعية** بالممارسة السياسية والعمل الحزبي ما يخلق هذ الثنائية التي ظلت الى حدود الساعة هي المتحكمة في تغليب كفة على حساب أخرى إن لم يكن على مستوى النتائج بداخل الاستحقاقات الانتخابية، تكون على مستوى بناء قاعدة انتخابية مستقبلية.

يرى المستجوبون، أن هاتين الفئتين تشارك في العملية الانتخابية؛ نتيجة معطيين أساسين: هما **المعطى "المادي** أو **رد الجميل"** (**أنا كشاب ممحزبش صراحة كنصوت على لي دبر عليا فأيام الانتخابات ولا الا كان ولد دربنا ولا كنعرفوا...**)[10] هذه الثنائية، هي نتيجة لغياب الوعي السياسي، بأدوار فئة الشباب والمكانة التي يجب أن تلعبها هذه الشريحة العمرية كنوع اجتماعي، قادر على ترتيب وإعادة ترتيب المشهد السياسي والحزبي، بطريقة تجعل منها الفئة التي يجب أن تتسيد المجال السياسي بالمغرب.

لوحظ وبالملموس من خلال أجوبة الشباب، اللذين تمت مقابلتهم حول هذا الموضوع، أن جلهم يرون على أن اقبال الشباب المغربي على الانخراط في الأحزاب ضعيف، وأن هناك مسوغات اجتماعية وفكرية لذلك، يمكن اجمالها في النقاط التالية:

1. هناك صعوبة في اقناع الشاب من طرف الأحـزاب للانخراط في العمل لحزبي.
2. اليات الـجـذب؛ التي تتبعها الأحـزاب لا تخرج عن المعطى المادي. (المـــال) وبـالـتـالي لا تـؤسـس قاعدة ثابتة.
3. سهولة استقطاب الشباب المتعلم، والذي يمتلك مستوى تعليمي متقدم أكثر من غير المتعلم.
4. هناك مفارقة غريبة التفسير، وهـي أن غالبية الشباب المنخرط بالأحزاب، يمثلون الشباب الواعي وهم من "يمتنعون فيما بعد عن الممارسة السياسية والانتخابية" [11]
5. غياب استراتيجيات واضحة من طرف الأحزاب، لتأطير الشباب باختلاف مستوياتهم الفكرية والتعليمية، سبب في عدم الإقبال على الانخراط في العمل الحزبي والسياسي.

إن التعبيرات الشبابية حول قدرة الأحـزاب السياسية، في ضمان مشاركة فعالة في الانتخابات، تطالها ضبابية واقعية؛ حسب ما تم استنتاجه من خلال مواقف وأراء المشاركين في هذه الدراسة الميدانية، وتوافقها مع "دراسـات ميدانية سابقة منجزة من طرف مؤسسة وطنية مستقلة [12]" نتيجة عدم ايمانهم، بأن الأحـزاب المغربية لا تحقق ما التزمت به أمام المواطنين، حيث يظن الكثير أن الأحزاب بعيدة كل البعد عن الشباب، ولا مصلحة حقيقية لها في تمثيل الشعب المغربي. برغم من أن المشاركين يعرفون أسماء الأحزاب الكبيرة، إلا أن معرفتهم بأيديولوجياتها وبرامجها تبقى سطحية. (الفئة التي لا تمتلك مستوى دراسي متقدم) في مقابل من يمتلكون وعيا سياسيا فهم على علم بالبرامج وايديولوجيات الأحزاب، الا أنهم يتوجسون من مدى قدرة الأحزاب على ترجمة تلك البرامج واقعيا، ما يشكل عدم الثقة بين الشباب والأحزاب.

ما يعطي حسبهم صـورة السلبية تجاه الأحزاب تعكسها الإشارات المتكررة للفساد، المحسوبية والمحاباة، حيث ينظر إلى الأحـزاب، على أنها أضاعت قيمها الأخلاقية وخسرت بذلك ثقة الشعب في المحطات الانتخابية وغيرها.

لطالما اعتبر الوعي السياسي مؤشرا أساسيا تعتمده الأحزاب من أجل وضع خارطة طريق تمكن من خلق برامج انتخابية تضمن لهم البقاء بالساحة السياسية الا أن عائق الثقة وما راكمته الأحزاب السياسية من مشاكل في تحقيق ما تصبو اليه الطبقة المصوتة من شباب وشابات وشرائح اجتماعية أخرى أرخى بظلاله على نزاهة هـذه التنظيمات ومدى تحقيقها لآمال هذه الشرائح في مغرب المساواة والديمقراطية والتحول الديمقراطي المنشود، هـذا ما تفسره مجموعة من المقابلات التي قال أصحابها (أول حاجة كطيح فبالي ملي كنسمع الأحزاب السياسية هي، النفاق، الخداع والكذب وشكون نتا...) [13]

الممانعة الشبابية كرد فعل عقابي

عالج علماء علم الاجتماع السياسي، "مسألة المشاركة بربطها بالسياق الاجتماعي، ومنهم دويتش (Deutsch 1961) الذي ربط بين عملية التحديث التي تصيب بنية المجتمع، كالتصنيع والتحضر والتعليم، وظاهرة المشاركة السياسية [14]"ما أدى الى انتاج أنساق و بنيات الفعل الاجتماعي العقابي كوجه من أوجه الممارسة السياسية المتطورة داخل المجتمعات النامية، الشيء الذي جعل من شريحة كبيرة داخل الهرم السكاني للبلدان المغاربية عامة والمجتمع المغربي خاصة الى نهج طريقة احتجاجية وعقابية في نفس الآن من أجل التعبير عن رأيها تجاه السياسيين و الممارسة السياسية بالمغرب.

عرفت المحطات الانتخابية الوطنية، مجموعة من الهزات ونـوع من الردة نتيجة ما يعرفه المجال السياسي وفاعليه من تشرذم وغياب للثقة والذي شكلته الطبقة السياسية حين أخلفت موعدها حسب المستجوبين مع الشباب والمجتمع عموما.

تعد الممانعة الشبابية أبرز وأقوى شكل من أشكال المصادرة للحق الدستوري والمواطناتي للأفراد، وبالضبط لفئة الشباب التي تعتبرها ورقة ضغط لإعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات العمومية والحزبية المفترض فيها مراعاة هذه الفئة عوض تضمينها مادة لجذب الأصوات وذلـك بإعطائها مساحة موضوعية وواقعية بداخل البرامج السياسية لا كشعار فقط.

تعني الممانعة للغة من: "فعل(**اِمتَنَعَ**) **يمتنع، امتناعًا**، فهو **مُمتنِع**، والمفعول **مُمتَنَع** إليه، ونقول: **اِمْتَنَعَ** عَنْ شُرْبِ القَهْوَةِ: تَخَلَّى عَنْها، أي كَـفَّ عَنْها" وتعني أيضا **الامتناع** عن التصويت بمعنى: عدم التصويت سواء بالتأييد أو بالمعارضة[15].

الهوامش

8 - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية)،1990، ص 130.

9 - من مقابلة مع أحد الشباب اللذين شملهم البحث.

10 - من مقابلة مع أحد الشباب المستجوبين.

11 - سنقوم في المحور الثالث بتوضيح هذه المفارقة التي أفرزها الميدان وكيف يتم تأويلها سوسيولوجيا.

12 - المعهد الديمقراطي الوطني، تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011.

13 - مقابلة مع أحد المستجوبين ضمن البحث.

14 - يوسف ضامن خطايبة، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد،2، العدد، 3، 2009، ص 319.

15 - معجم المعاني الجامع، معجم عربي/عربي، باب المفردات، (الممانعة) بالرابط الكتروني https://www.almaany.com

وتعني اصطلاحا؛ الممانعة: امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل من غير دليل. التعريفات-علي بن محمد الجرجاني.

إن ما تفضي اليه هذه التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفردة الممانعة، كونها تتفق على أن الممانعة هي مصادرة طواعية للحق في الانتخاب أو التعبير عن رأي الأفـراد، تجاه عمل مؤسسات وتنظيمات معينة، حيث أن حضور هذا الشكل كتعبير احتجاجي؛ لا يمكن رصده الا بالحقل السياسي، كونه ورقة ضغط يلجئ لها الفاعلون باختلاف توجهاتهم وانتمائهم، من أجل توضيح مواقفهم تجاه قضايا شؤونهم الخاصة أو العامة.

لقد عبرت مجموعات شبابية مهمة، من خلال هذا الشكل التعبيري، ومن خلال المقابلات التي تم إنجازها معهم، على أن الممانعة الانتخابية أرقى شكل وأقوها حضورا في العشرية الأخيرة، كون أن الممتنعين يعبرون عن سخطهم تجاه الكيفية، التي يدير بها الفاعل السياسي العملية السياسية، وذلك بعدم الاكتراث الى ما يقومون به، وقد عبر أحد المستجوبين بالقول: **" خاصنا نعرفو واحد المسألة اليوم الشباب المغربي، كينقسم لجوج فئات؛ فئة ممسوقاش، ومتيعنيهاش أنها تشارك فالسياسة ومكتفهمهاش، وفئة ثانية كتعتبر الممانعة، جواب على داكشي لي كنعانيوه من السياسة و السياسيين..." في حين يراها البعض الآخـر كرد فعل على طبيعة مرور العملية الانتخابية و يقول أحد الشباب المحزب: " أصلا حنا فالحزب وكشباب عندنا موقف واضح من المسألة الانتخابية، حيث أصلا كيفاش كتمر هذا العملية كيخلينا نطرحو بزاف ديـال علامات الاستفهام، أولا مسألة التسجيل في اللوائح الانتخابية، لي كتعرف واحد نوع من البيروقراطية والمخزنية فتسجيل الناس، كيف يعقل أن أغلبية المجتمع المغربي، و بالخصوص الشباب ديالو كيقولو عليه مواعيش و ممتعلمش، ويفرضو عليه يتسجل فالاوائح الا باغي يصوت، علاش متكونش لاكـارط هي الوثيقة لي بيها نصوتو، بلا تعقيدات ومساطر لا قيمة لها..."**

يتضح مما تقدم أن سلوك الامتناع عن خوض الحق في التصويت ناتج عن وعي سياسي لفئة الشباب تجاه اللعبة الانتخابية على حد قولهم، كون أن ارتباط الشباب بهموم الفرد الاجتماعية واليومية نابع من قناعة اجتماعية لهذه الفئة، وخير ما يمثل ذلك كما أسر لنا به أحد المستجوبين، هو فعل المقاطعة الذي انخرط فيه الشباب المغربي ابان مرحلة "**مقاطعة المنتوجات التي تم رف من سعرها" سنطرال/افريقيا للمحروقات/لوسيور** ... هذه المقاطعة التي اعتبرها بعض الشباب المستجوب شكلا حضاريا ينم عن وعي بهموم الفرد المغربي، لذلك أجمع جل المبحوثين على أن الممانعة السياسية التي يقوم بها الشباب اليوم، أصعب من العزوف لأنها لا تسمح للمسؤولين والمهتمين بشأن السياسي تحديد التوجه العام لدى هذه الشريحة، في مقابل أن العزوف يعطي تأويلا واحدا يتمثل في أن الفئة المقصودة مثلا لا تتفق ولا تعبر لكنها تقبل بأي حل، في حين أن الممانع يصعب تصنيفه وتحديد وجهته ورغبته.

ساهم هذا التوجه حسب جل الشباب في خلق نوع من الاهتمام بقضاياهم وإعادة النظر في الطريقة التي يتم بها تناول وادماج الشباب في الشأن السياسي، كون أن الامتناع الذي لم يكن خيارا مفكرا فيه عند جميع الشباب، بل طريقة للتعبير عند الفئة "المثقفة" أو "المتعلمة" لأنها تعي طبيعة الممارسة السياسية والممانعة هي ورقتها الرابحة.

إن القراءة السوسيولوجية لأي واقعة اجتماعية كيف ما كان نوعها، لا تقف عند حدود التأويل الأحادي الذي يختزل الظاهرة في شكل من أشكال التفسير المبني على التمثلات الذاتية، وبالتالي يغفل الفاعلون الاجتماعيون المساهمين في تشكل الظاهرة بعض جوانبها الأساسية، ففي مقابل فعل الممانعة، نجد أصوات تنادي برفض هذا الطرح من نفس الفئة مستندا في تصورها على مقولة دوفيرجي: "أن من مميزات الدولة الديمقراطية هو السهر والإشراف على الانتخابات" وتضيف هذه الفئة على أن التغيير في المشهد السياسي لا يمكن له أن يتأتى بالممانعة و المصادرة للحق بل العكس يجب على الشباب ممارسة التغيير من داخل البنية لأنه هو الأسهل، مما يجعل من المشاركة الانتخابية قدر لا مفر منه إن الشباب أراد إعادة الاعتبار الى العملية السياسية بشكل عام يقول أحد المبحوثين:

" الـدولـة كترسم الخريطة قبل بواسطة آليات جـديـدة، بعيدة عن الممارسة التزيفية المعتادة، فالمغرب هاد 34 حزب هي لي كاينة، معندك مادير البلقنة راه كاينة، المشكل فين كاين حنا عندنا دابا فالمغرب، المشكل الحقيقي هو فمن يسهر على العملية الانتخابية ؟ وبالتالي من الواجب على رئيس الحكومة السهر على الانتخابات، لكنه مسيس، الداخلية جزء من الحكومة ؟؟؟ بمعنى خاص لجنة مستقلة، لكن تخوف لدولة فين كاين ؟؟ فعملية الفرز بمعنى أن هذا اللجنة لي فتارضت تعطينا شي حاجة ممتوقعينهش المشرفين على الدولة، الحاجة لي كتخوف منها الدولة ولي هو عنصر المفاجأة..."

يتضح من خلال ما تقدم؛ أن التغيير والممانعة كـرد فعل، غير صالحة من وجهة نظر هذا التيار الشبابي، الذي يدعو الى ممارسة فعل الانتخاب؛ لأن هناك حتميات سابقة عن فعل الامتناع ضاربة لجذورها بداخل العملية السياسية عموما، "كالبلقنة الحزبية" "وتعدد الأيديولوجي" مما يفرض على الشباب البحث عن حزب يلبي حاجياته، ويتكيف مع ما يؤمن به من قناعة سياسية، لتجاوز مرحلة الكرسي الفارغ التي كرستها الممانعة، والـتـي لا تعطي لشباب حـق تقييم السياسات العمومية ومحاسبة الفاعل السياسي.

خلاصة

شكل فعل الممانعة كرد فعل من طرف مجموعات شبابية، طفرة نوعية لدى هذه الشريحة من المجتمع، على مستوى الوعي السياسي، بغية لفت انتباه الأحزاب السياسية والهيئات المشرفة على تدبير دفة البلاد الى همومها وانشغالاتها التي ما فتئت تدافع عنها باستماته إلا أن هذا الإجراء لم يلقى صداه عند فئات شبابية أخرى رأت في المشاركة الانتخابية، منعطفا أساسيا لإيصال صوتها وبطريقة لا تترك فيها مجالا للصدفة أو للكرسي الفارغ الذي يسهل ملائه بمن يريدون، مما يضعنا أما توجهين أو تيارين شبابين كلا منهما يرى نفسه على حق.

الأول: تيار الممانعة

- يعتبر هذا التيار أن الممانعة ورقة ضغط.
- خلقت نـوع مـن الاهـتـمام بقضاياهم، وذلك بإعادة النظر في الطريقة التي يتم بها تناول وادمـاج الشباب في الشأن السياسي.
- الامتناع خيار مفكر فيه.
- سلوك الامتناع عن خوض الحق في التصويت ناتج عن وعي سياسي.
- الممتنعين يعبرون عن سخطهم تجاه الكيفية، التي يدير بها الفاعل السياسي العملية السياسية.
- الممانعة هي مـصـادرة لحق دستوري للفرد وبالتالي تضرب في عمق الديمقراطية الحزبية الغائبة.

الثاني: تيار عكس الممانعة

- وجود حتميات سياسية، سابقة عن فعل الامتناع ضاربة جذورها داخل العملية السياسية.
- المشاركة الانتخابية قدر لا مفر منه إن الشباب أراد إعادة الاعتبار الى العملية السياسية.
- الممانعة كرد فعل، غير صالحة للنموذج المغربي.
- المشاركة الانتخابية، منعطفا أساسيا لإيصال صوت الشباب بطريقة لا يترك فيها الشباب المجال للصدفة والعبثية (التزوير...)
- الممانعة لا تمنح الحق أخلاقيا للمانع في تقييم أو انتقاد السياسات العمومية، أو الفاعل السياسي
- وجـوب المـشـاركـة الشبابية في الاقـتراع من أجل عدم ترك الكرسي فراغ.■

لائحة المراجع المعتمدة:

- المعهد الديمقراطي الوطني، تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، مارس، 2012.
- سليمان الغويل، الانتخاب والديمقراطية، دراسة قانونية مقارنة، ليبيا، منشورات أكاديمية الراسات العليا، 2003.
- سعد، إسماعيل علي (2002) دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. مصر
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1990. القاهرة
- كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية، دراسة نظرية تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة 2009. ص167
- يوسف ضامن خطايبة، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد،2، العدد، 3، 2009.
- معجم المعاني الجامع، معجم عربي/عربي، باب المفردات، (الممانعة) ص125

- المواقع الالكترونية:

- https://www.almaany.com
- https://www.aljazerra.net

أسباب ودوافع العزوف الانتخابي وإمكانات تحفيز السلوك الانتخابي

The problem of political participation : a study of the causes and » motives of electoral reluctance and possibilties of stimulating electoral

عـبـدالهـادي الخياطي
باحث في القانون العام

ملخص:

يعالج هذا المقال إشكالا أساسيا يتعلق بالتساؤل عن الأسباب التي تجعل الناخب المغربي يمتنع عن المشاركة الانتخابية، والأسباب التي يمكن أن تحفزه على المشاركة في هذه العملية، وقد قمنا بالاعتماد على عدة دراسـات سابقة، بتحديد مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المتصلة بها كمفهومي العزوف السياسي والعزوف الانتخابي، ثم خلصنا أن للأسباب السوسيوثقافية والإيديولوجية، وكذا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية دور حاسم في توجيه السلوك الانتخابي للمواطن المغربي، الذي فقد الثقة في الأحـزاب السياسية وفي فعالية المؤسسات التمثيلية، وبعد ذلك تناولنا العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحفيز السلوك الانتخابي للمواطن وحثه على المشاركة في الانتخابات، كضرورة القيام بإصلاح دستوري وقانوني لقوانين المنظومة الانتخابية والحزبية، وضمان حكامة واستقلالية الإدارة الانتخابية عن السلطة التنفيذية.

الـكـلـمات المفتاحية: المشاركة السياسية- العزوف السياسي- العزوف الانتخابي- السلوك الانتخابي- التمثيل السياسي- مقاطعة الانتخابات- تحفيز السلوك الانتخابي.

Abstract :

This article studies a fundamental problem related to the question of the reasons that make the Moroccan voter refrain from electoral participation, and the reasons that can motivate him to participate in this process. We have relied on several previous studies to define the concept of political participation and related concepts such as the concepts of political abstention and electoral reluctance, Then we concluded that sociocultural and ideological reasons, as well as economic and social reasons, have a decisive role in guiding the electoral behavior of the Moroccan citizen, who has lost confidence in political parties and in the effectiveness of representative

institutions. Then we discussed the factors that could stimulate the electoral behavior of the citizen and motivate him to participate in the elections, such as carrying out constitutional and legal reform of the laws of the electoral and party system, and ensuring the governance of the electoral administration and its independence from the executive authority.

Keywords: political participation–political abstention–electoral abstention– electoral behavior –political representation– boycott the elections –stimulating electoral behavior.

تعتبر المشاركة السياسية أرقى تعبير عن الديمقراطية، كما أنها تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية، وتحديدا فرعها الأكبر "النظم السياسية"، وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية، بالنظر إلى تنوع أنماطها ومؤشراتها ومستوياتها، فإن هناك إجماعا على حتمية وجود قنوات معينة تمارس من خلالها عملية المشاركة السياسية، وكلما توفرت هذه القنوات وكانت لها فاعلية كبيرة، كلما كان للمشاركة السياسية دور هام في عملية صنع القرار على أكثر من صعيد [1].

والمشاركة السياسية تعد أيضا أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، ومن خلال المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية والتواجد الحزبي، حيث يساهم تشجيع المشاركة في تعزيز الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا فاعلا.

وتعد المشاركة في العمليات الانتخابية أبرز وأقوى صور المشاركة السياسية التي تسترعي اهتمام الباحثين والدارسين للسوسيولوجيا الانتخابية، حيث تطرح إشكالية نسبة المشاركة السياسية مع كل محطة انتخابية تشهدها بلادنا، التساؤل حول سلوك المواطن المغربي وردة فعله إزاء صناديق الاقتراع وعما إذا كان سيكون هناك إقبال أم عزوف، حيث يشكل تحدي تحقيق نسبة المشاركة الانتخابية للمواطنين هاجسا كبيرا للسلطة والأحزاب السياسية معا، بسبب ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت وهيمنة العزوف على السلوك الانتخابي لفئات عريضة من المجتمع بمختلف مستوياتها الاجتماعية والثقافية، وخاصة لدى فئة الشباب التي تشكل أكبر قاعدة انتخابية في المجتمع المغربي.

لهذا سنحاول في هذه الورقة معالجة الإشكال الأساسي التالي: ما هي الدوافع التي تجعل الناخبين المغاربة بصفة عامة وفئة الشباب بصفة خاصة تمتنع عن الذهاب إلى مكاتب التصويت للإدلاء بصوتها؟.

وذلك من خلال دراسة بعض المتغيرات والأسباب التي تفسر السلوك الانتخابي للموطن المغربي، من أجل الإجابة على مجموعة من الأسئلة من قبيل: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى جعل الناخب المغربي ينفر من السياسة؟، هل العزوف الانتخابي مرتبط بفقدان المواطن للثقة في الأحزاب السياسية؟، أم مرتبط بفشل المؤسسات التمثيلية التي تفرزها صناديق الاقتراع في تحقيق انتظاراته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟ هل يشكل عزوف المواطن المغربي عن الانتخاب نوعا من اللامبالاة السياسية أم أنه يعبر عن سلوك واع وعقلاني؟، هل مازالت الانتخابات تشكل آلية يمكن من خلالها للمواطن تحقيق مطالبه والتعبير عن حاجاته عبر المؤسسات التمثيلية التي تفرزها أم أنه استعاض عنها بأدوات أخرى للتعبير عن أرائه والدفاع عن مطالبه كالاحتجاج عبر الفضاء الافتراضي والشارع العام؟، ما هي العوامل أوالإصلاحات التي يمكن أن تحفز المواطن المغربي على المشاركة في العمليات الانتخابية؟

الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

يقتضي البحث في موضوع السلوك الانتخابي بالمغرب تحديد الجهاز المفاهيمي المتعلق بمفهوم السلوك الانتخابي الذي يعتبر من بين المفاهيم

التي لا يمكن فهمها إلا من خلال رصد وتحديد المفاهيم المتصلة به من قبيل : المشاركة السياسية والعزوف السياسي والعزوف والعزوف الانتخابي.

أولا: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية أحد أركان الديمقراطية الأساسية، ولذلك لا يمكن حدوث تطور ديمقراطي حقيقي دون أن يكون هناك قنوات ومؤسسات فعالة يشارك من خلالها المواطنون في اختيار حكامهم وممثليهم في عملية صنع القرارات والرقابة على تنفيذها [2].

وفي هذا الإطار، ذهب "سيدني فيربا" Sidney Verba إلى أن مصطلح المشاركة السياسية يستخدم للإشارة إلى معاني متعددة، فهو يشير إلى مجموعة من الأنشطة السياسية المتنوعة كالتصويت الانتخابي والمشاركة في الحملات الانتخابية والخروج في عروض جماعية في مناسبات ذات طابع مشترك، ومن ثمة عرفها بأنها: "تلك الأنشطة القانونية الشرعية التي تقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والأهداف التي تتخذها هذه الجماعة إزاء ذلك الهدف [3].

وعليه، فإن المشاركة السياسية ترتبط بالعملية الانتخابية التي تعد الدعامة السياسية للنظام الديمقراطي، حيث يعتبرها موريس دو فيرجي " Maurice Duverger " الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بصورة تتلائم مع مقتضيات العصر [4].

في حين عرفها صمويل هانتغتنن بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال.

وعلى العموم تختلف التعاريف المقدمة للمشاركة السياسية تبعا لمجال التخصص العلمي الذي يدرسها، فهي من وجهة نظر علم السياسة، وبمعناها الواسع، تتصل بإعطاء الحق الدستوري الديمقراطي لكافة أفراد المجتمع البالغين والعاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات على ألا تكون هذه الأخيرة قاصرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور، لأن المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير عن الرأي، أما المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع، فهي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية المجتمعية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن أن يساهم في صنع الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل لتحقيقها.

كما يقصد بالمشاركة السياسية مساهمة المواطنين في الحياة السياسية، وكذا مشاركتهم في ممارسة الحكم والانخراط في حركية النظام السياسي وأداء وظائفه وسير آلياته، فالمشاركة السياسية تعني ببساطة شديدة مساهمة المواطنين في تدبير الشأن العام الوطني أو المحلي، وكذا مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية، وهي تمارس إما عن

الهوامش

1 - عزة جلال هاشم: " المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2007، ص: 11.

2 - عبد الغفار شكر: "أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة اليسار الجديد، الطبعة الثانية، العدد 1، أبريل-ماي-يونيو 2002، ص: 111.

3 - محي شحاتة: "المشاركة السياسية –طبيعتها ومحدداتها-"، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1996، ص: 17.

4 - عمر حلمي فهمي: "الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية"، الطبعة الثانية، بدون دار الطبع، السنة 1991، ص: 248.

طريق القوى السياسية وخاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، أو عن طريق عمليات وأساليب الاقـتراع أو الانتخاب [5]، حيث تعني أن المواطن يعبر عن إرادته أثناء الانتخابات والاستشارات والاستفتاءات بكل أنواعها وأشكالها، فالانتخاب هو حق شخصي لكل مواطن وليس وظيفة، وهذا يتطلب أن يكون هذا الحق عاما غير مقيد.

والمشاركة الانتخابية هي شكل من أشكال المشاركة السياسية، وهذه الأخيرة هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، إنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية [6]، وقد حددت "نانا ماير" مظاهر المشاركة السياسية كما يلي: التسجيل في اللوائح الانتخابية والبحث عن المعلومات السياسية، والمشاركة في النقاشات السياسية، والتصويت ثـم الانـخـراط في بنيات تهتم بالمشاكل الجماعية، كالجمعيات والنقابات والأحـــزاب، والمشاركة في المظاهرات [7].

وبناء على هذه الأشكال من المشاركة السياسية، ميزت الأدبيات في هذا المجال بين المشاركة الاتفاقية، أي المشاركة في العمليات الانتخابية، والمشاركة الاحتجاجية عبر المشاركة في التظاهرات والحركات الاحتجاجية، فالمشاركة السياسية لاختيار الممثلين في المؤسسات التقليدية لم تعد كافية، حيث ركز الباحثون على المشاركة الاحتجاجية[8]، لذلك فالمواطن عد مشاركا إمـا عبر آلية الانتخاب، أو عبر العمل الجمعوي والاحتجاج[9].

ثـانيـا: مفهومي الـعـزوف الـسـيـاسي والـعـــزوف الانتخابي

يطرح مفهوم الـعـزوف السياسي إشكالا كبيرا في تحديد تعريف محدد له، هل يقصد بالعزوف السياسي والعازفين عن السياسة أولائك الذين لا يذهبون للتسجيل في اللوائح الانتخابية أم الذين يتسجلون ولكن لا يذهبون إلى صناديق الاقتراع؟ أم أن الأمر يتعلق بغير المهتمين وغير المبالين بهذه العملية ككل؟ أم بالمهتمين ولكن غير مقتنعين بالعملية الانتخابية في مجملها؟ أم بالمهتمين بالشأن السياسي ولكن لهم موقف من المؤسسات والحياة السياسية برمتها، أي بعبارة أخرى هل نبحث في العازفين عن السياسة؟ أم في العازفين عن نوع من السياسة؟، ولهذا فالعزوف السياسي قد يعني الإعراض عن العمل السياسي كما قد يعني أحيانا أخرى العزوف عن نوع من السياسة التي لا يتفق أصحاب هذا الموقف على الإسهام والمشاركة ضمنها لاعتبارات كثيرة[10].

أما مفهوم العزوف الانتخابي فهو ظاهرة حظيت باهتمام العديد من المفكرين والباحثين في السوسيولوجيا الانتخابية، ويفيد هذا المصطلح بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يـقـتـرعـون، لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجة عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراء أحزابهم التي لا تشارك في الانتخاب، أو نتيجة لمجموعة من العوامل تتعلق بالظروف السياسية والسوسيو اقتصادية التي تميز البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد[11].

والعزوف الانتخابي كظاهرة لها أبعاد وأوجه متعددة، تحكمت فيها مجموعة من العوامل التي تطورت مع الزمن، استنادا إلى السياق السياسي، الوضعية الاجتماعية والـظـروف الخاصة بكل ناخب. ولذلك، فهو لا يتخذ صورة واحدة وهي المقاطعة كما هو متداول.

ويمكن أن يتم العزوف بشكل دوري أو منظم، فبالنسبة للعزوف الدوري له علاقة بالحالة السياسية والسياق الانتخابي، وطبيعة الانتخابات ورهاناتها، وهي كلها عوامل رئيسة يمكن أن تفسر هذه الظاهرة، وفيما يتعلق بالمواطنين الذين يمارسون هذا النوع من العزوف، هم فئة مسيسة ويشكلون الأغلبية، عكس الممتنعين الثابتين، وهم حسب وصف "آن موكسيل" Anne Muxel، ناخبون خـارج اللعبة ولا يهتمون بالسياسة ولا يميلون لأي حزب سياسي ولا يشاركون في أي نشاط سياسي، وفي اتجاه آخر، يتحدث "فرانسوا سوبيلو" François Subileau، عن العزوف الاحتجاجي وهو الذي يعبر أكثر عن رفض طريقة اشتغال النظام السياسي، والناخبون هنا يعزفون عن التصويت ضد النظام السياسي والاجتماعي والعرض السياسي، وهـذه الفئة من الناخبين تقترب أكثر من الناخبين خارج اللعبة، ويعتبرون أن الامتناع الانتخابي هو شكل من أشكال المشاركة الانتخابية، أي التعبير من خلال عدم القيام بالتصويت، ويستثمرون هذه الفترة للتعبير عن الإحباط والسخط[12].

أسباب ودوافـع العزوف الانتخابي

من أهم السمات التي تطبع الظاهرة الانتخابية ببلادنا ارتفاع نسبة العزوف السياسي وضعف المشاركة السياسية حيث أضحت ظاهرة العزوف الانتخابي وانخفاض نسب المشاركة السياسية داخل النسق السياسي المغربي ظاهرة ملحوظة منذ استحقاقات سنة 1993، وهذا ما سجله الملاحظون والمحللون الذين تناولوا بالدرس والتحليل مجريات الانتخابات التشريعية الأخيرة للسابع من أكتوبر 2016.

إن دوافـع السلوك الانتخابي هي دوافع معقدة تتشابك في نسجها العديد من العوامل والخلفيات، وهي نتاج المحيط السياسي والتنشئة الاجتماعية والأسريـة وتراكمات المـاضي وتأثيرات الحاضر وتطلعات المستقبل، ولا يمكن الحديث عن محددات السلوك الانتخابي للناخب المغربي كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية، لكن بناء على نتائج مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالظاهرة الانتخابية والنتائج التي أسفرت عنها العمليات الانتخابية بالمغرب، والتي خلصت إلى أن السلوك التصويتي للمواطن المغربي يخضع لمحددات ثابتة وأخرى متغيرة تسهم في توجيهه[13]، يمكن تحديد الأسباب والدوافع التي تجعل الناخبين المغاربة يمتنعون عن التصويت في الانتخابات، في الأسباب التالية:

أولا: الأسباب السوسيوثقافية والإيديولوجية

ربطت العديد من الدراسات بين العزوف الانتخابي والمستوى التعليمي للشباب، فهناك من يرى أن الفئات المتعلمة تمتلك المـعـارف الـضـروريـة التي تمكنها من المشاركة في العمليات الانتخابية، وبالتالي فتقدم المستوى التعليمي يجعل الشباب ينتقلون من العزوف إلى المشاركة[14]، وفي المقابل، هناك دراسات أخرى ترى أن الشباب

الهوامش

5 - Roger-Gérard Schwartzenberg : « sociologie politique, le régime représentatif, éd : Montchrestien, paris, 1974, p : 465.

6 - فليب برو: "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص: 301.

7 - Nana Mayer : " sociologie des comportements politiques ", Armand colin, paris 2010, p : 23.

8 -Loïc Blondiaux : « le nouvel esprit de la démocratie, actualité de la démocratie participative », éditeur seuil, coll. « La république des idées », 2008, p : 17.

9 - Saloua Zehrouni ; « jeunes et participation politique au Maroc, programme d'études : lien social au Maroc : quel rôle pour l'état et l'ensemble des acteurs sociaux » ?, Institut Royal des études stratégiques, juin 2009, p : 6.

10 - أحمد ويحمان: " العزوف السياسي بالمغرب بجهة الرباط سلا زمور زعير نموذجا"، الطبعة الأولى، دار آداكوم، الرباط 2007، ص: 18-17.

11 - فرانك بيلي: "معجم بلاكويل للعلوم السياسية (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004، ص: 495.

12 - David Mongoin : « variations politico-juridiques sur l'abstention électorale, jus politicum, revue de droit public, disponible sur le site web : http:// jus politicum.com/article/ variations -politico-juridiques- sur- l-abstention- électorale-151.html

13 - لقد توصل كل من الباحث محمد شقير من خلال دراسته حول محددات السلوك الانتخابي بمنطقة الريف 2005، وبوجمعة بينهو في دراسته "" الإطار المفاهيمي للقبيلة والنخب – دراسة في محددات السلوك الانتخابي حالة المجتمع الصحراوي نموذجا، والباحث أحمد ويحمان في دراسة ""العزوف السياسي بالمغرب بجهة الرباط سلا زمور زعير نموذجا سنة 2007"، أن محددات السلوك الانتخابي بالمغرب ذات خصوصية تختلف عن تلك التي تتحكم في محددات السلوك الانتخابي بالدول المتقدمة اليمقراطية، كالزبونية ومنطق الأعيان وسيادة العلاقات الشخصية المبنية على القرابة والمال بدل قوة البرامج الانتخابية واستغلال الجانب الديني لا سيما في ظل تفشي الأمية وغياب الوعي الانتخابي وتدني الثقافة السياسية لدى شرائح واسعة من المجتمع. نقلا عن محمد الكيحل، " محددات السلوك الانتخابي بالمغرب في ضوء انتخابات 7 أكتوبر 2016"، ضمن مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017، ص : 483.

14 - Milan Anne : « volonté de participer : l'engagement politique chez les jeunes adultes », in tendance sociales canadiennes, hiver 2005, statistiques canada-N 11-008.

المتعلم يفقد الثقة في النظام السياسي، وهو بالتالي أكثر عزوفا من الشباب الأقل تعلما خصوصا في العالم العربي، حيث يكون عـزوف الفئات المتعلمة نوعا من الضغط على النظام السياسي، في حين يكون عزوف الفئات الشابة الأقل تعلما، بسبب نوع من اللامبالاة وعدم الاهتمام[15].

لكن هناك أسباب أخـرى ترتبط بالثقافة السياسية لـلأفـراد، تعزو ضعف المشاركة في الانتخابات إلى وجود تنظيمات سياسية تدعو في كل محطة انتخابية لمقاطعة الاستحقاقات الانتخابية، وخطابها السياسي يلقى استجابة كبيرة لدى منخرطيها والمتعاطفين معها، لأنها ترفض اللعبة السياسية برمتها وتعتبر أن قواعدها لا يمكن أن تفرز تمثيليات سياسية حقيقية، فضلا عن أن المؤسسات التي تفرزها الانتخابات تبقى من جهة نظرها مؤسسات صورية فاقدة لصلاحيات اتخاذ القرار وتنفيذه ومسلوبة الحرية في العمل على تنزيل برامجها بكل حرية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

إذا أخذنا بالمقتربات الاجتماعية في تحديد سلوك الفرد، فهي تربط ما بين الوضع الاجتماعي والمشاركة في الانتخابات: فالفرد يهتم بالسياسة وفقا لما عليه وضعيته الاجتماعية: "الطبقة التي ينتمي إليها"، ووضعيته الاقتصادية: "الدخل والقدرة الشرائية"، وسلوكه يتحدد هنا وفق أوضاعه الاقتصادية الحالية وطموحاته المستقبلية، ووضعيته النفسية: التي تتأثر بالتنشئة الاجتماعية والحملات الانتخابية، فتتكون لديه قناعات نفسية عميقة معلنة أو غير معلنة، ويطلق على هذا الفرد "بالممتنع عن التصويت خارج اللعبة السياسية"، وقـد يكون بعيدا كليا أو جزئيا عن الحياة السياسية، وغالبا لا يهتم بالأمور السياسية، وأهم ما يميزه غياب الاندماج الاجتماعي.

فعدم الاهتمام بالشأن السياسي نابع من إحساسه وشعوره بأنه ليس جزءا من العملية السياسية، ولعدم قدرته على التأثير وإحداث التغيير، ويصطلح على هذه الحالة بالاغتراب السياسي، فجانب كبير من المواطنين يشعرون بعدم جـدوى المشاركة الانتخابية، لتبدد الآمـال في إمكانية التغيير وإصلاح أحوالهم المعيشية عبر صناديق الاقـتراع، فهي حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمـل، والنتيجة فقدان الحماس والدافع والباعث على المشاركة الانتخابية[16].

وهناك من الدراسات التي ربطت بين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشباب وطبيعة مشاركتهم السياسية، فكلما أصبح الشباب في وضعية اقتصادية واجتماعية مريحة، كلما كانت علاقاتهم الاجتماعية قوية، وهو ما يحفزهم على المشاركة في العمليات الانتخابية، وفي المقابل فإن الوضعية الهشة التي يعيشها الشباب المعطلون تعوق مشاركتهم السياسية، وتجعلهم يفضلون العزوف عن المشاركة الانتخابية[17].

وبـالـتـالي فـالـعـامـل الاقـتـصـادي والاجتماعي يعتبر من بين الأسباب التي تدفع فئة عريضة من الشباب لينفر من السياسة ويعزف عن المشاركة الانتخابية، والتي تتمثل في البطالة والرشوة والفقر والهشاشة والفقر والأمية والإحباط واليأس...وغيرها

ثالثا: فقدان الثقة في الأحزاب السياسية

يـعـاني المشهد الـحـزبي مـن عدة اختلالات، لعل أبرزها ضعف إن لم نقل غياب الديمقراطية الداخلية، عدم تجديد الهياكل والنخب، عدم التداول على المناصب القيادية، غياب إيديولوجية واضحة، ضعف البرامج، عدم القيام بالتواصل مع المواطنين ماعدا في فترة الانتخابات، الاعتماد على ترشيح الأعيان بدل المناضلين الحزبيين، الدخول في تحالفات غير منسجمة تخلط بين اليمين واليسار والوسط وتجعل الكل في كفة واحـدة، ضعف وأحيانا غياب مبادرة الاقـتراح والضغط... إن هذه المظاهر التي تميز المشهد الحزبي – وغيرها كثير- كانت من بين أسباب العزوف السياسي ومقاطعة الانتخابات.

إن الأحزاب السياسية المغربية سواء تلك التي كانت في السلطة أو في المعارضة، لم تستطع ثني المـواطـن عن عزوفه وإقناعه بالتصويت، بل على العكس من ذلك تماما، فقد سعت موضوعيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى هذا العزوف، ودفعت بالمواطن بعيدا عن صناديق الاقـتراع، مما جعل فئة واسعة من المواطنين تنظر إلى العمل الحزبي وتقتنع بأن اللعبة السياسية تتحكم فيها أقلية تستأثر بالمال والسلطة، والنتيجة، فقدان الثقة في الأحـزاب السياسية والشعور بعدم جـدوى الانتخابات، لتكريسها للمصالح الشخصية لمكوناتها[18].

لقد اختارت جل الأحـزاب السير في اتجاه معاكس لمهامها الدستورية والقانونية، ما زاد من حجم أزماتها البنيوية والتدبيرية والديمقراطية والأخـلاقـيـة في ظـل سـيـاق وطني صعب فقدت فيه المؤسسات الحزبية مصداقيتها وهيبتها[19].

مما جعلها تبدو فارغة من محتواها، خصوصا مع إصرار الدولة على الاستمرار في صناعة بعض التجمعات السياسية الموالية لها ومدها بكافة أسباب الحياة وطرق الدعم المختلفة، وهي ظواهر سياسية هجينة تمثل إفـرازا لطبيعة النظام السياسي في المغرب[20].

فضلا عن تحكم النظام السياسي المـغـربي في جميع دوالـيـب ومراحل العملية الانتخابية بانفراده من خلال وزارة الداخلية بإدارتها "وبفرض تقطيع انتخابي يستهدف دعم طرف سياسي على حساب طرف آخر بالانتقاص من عدد الأصوات التي يمكن أن يفوز بها حزب سياسي معين في دائرة انتخابية معينة،

الهوامش

15 - Jamil Mouawad : « Les jeunes comme acteurs principaux dans la réforme politique, le cas de la Jordanie, la Syrie et le Liban », Euro Mesco, N 62, septembre 2007, p : 25.

16 - ربيعة أزرياح: " نسبة المشاركة الانتخابية لاقتراع 7 أكتوبر 2016 دوافع الإقبال والعزوف"، ضمن مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017، ص : 105- 106.

17 - Jean Herman Guay, Anthony Desbiens et Eugénie Dostie- Goulet, "le vote des jeunes : le motif de la participation électorale" perspective monde, note de recherche, mars 2014, p : 10.

18 - ربيعة أزرياح، نفس المرجع السابق، ص: 109- 110.

19 - ميلود بلقاضي:"احتجاجات الحسيمة تنسف وساطات الأحزاب والنقابات"، مقال منشور على موقع جريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ 21 ماي 2017 على الساعة 11:55 على الرابط التالي: http://www.hespress.com/orbites/352221.html

20 - حسن طارق وعبد العلي حامي الدين:"دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة"، الطبعة الأولى، منشورات سلسلة الحوار العمومي، الرباط، أبريل 2011، ص:34-33.

وهو ما يجعل الانتخابات عملية متحكم في نتائجها بشكل مسبق، مما يؤثر على مصداقيتها وعلى تمثيلية المؤسسات التي تفرزها مادام التقطيع الانتخابي قد تم تطريزه بعناية"[21].

رابعا: فقدان الثقة في المؤسسات التمثيلية لغياب الفعالية السياسية

من بين الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الناخبين عن المشاركة في الأنشطة السياسية وعدم الذهاب لصناديق الاقتراع لاختيار النخب التي تمثلهم على مستوى المؤسسات الدستورية، فقدان الثقة في المؤسسات التمثيلية، وضعف إن لم نقل غياب فعاليتها السياسية، "ذلك أن أغلبية الشعب المغربي أصبح لها موقف سلبي من مؤسسة البرلمان، وهذا الموقف هو نتيجة طبيعية لكيفية اشتغال البرلمان المغربي، حيث إن جلساته لا يحضرها إلا أقلية قليلة من أعضائه طيلة دوراته، كما أن مستوى المناقشة داخله يتسم بالضعف، أما المبادرة بالاقتراح فهي شبه منعدمة، وجلسات اللجان الدائمة لا تنعقد إلا بقليل من الأعضاء، والأسئلة تطرح في مجلسي البرلمان بنفس الصيغة وتقريبا بنفس الحروف، كما أن لمجلسيه تقريبا نفس الاختصاصات، مما يطرح أكثر من سؤال حول جدوى نظام الثنائية المجلسية بالمغرب... وكل هذه المظاهر تؤدي إلى ضعف النظام التمثيلي بالمغرب وتؤدي إلى مزيد من العزوف عن المشاركة السياسية، مادام البرلمان لا يعبر عن نمط المجتمع، ولا يتفاعل مع ما يجري داخله" [22].

وهذا الوضع السياسي على مستوى أداء البرلمان والحكومة باعتبارهما أهم أدوات التمثيل السياسي للشعب، أدى إلى فقدان المواطن المغربي للثقة فيهما وفي جدوى آلية الانتخابات، وقاد إلى العزوف فعلا عن المشاركة السياسية حيث لم تتجاوز نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة لسابع أكتوبر 2016 نسبة 43% بسبب المقاطعة الكبيرة التي أصبح يمارسها الناخبون، فحسب معطيات وزارة الداخلية بلغت نسبة المصوتين في هذه الانتخابات 6.752.114 ناخبة وناخبا من أصل 15,7 مليون مسجلا باللوائح الانتخابية، في حين كان يبلغ عدد الأشخاص الذين باتوا في سن التصويت (18 عاما) أي قرابة 26 مليون شخصا، وبالتالي فطرح عدد هؤلاء من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية يعطينا 10.3 مليون شخص غير مسجلين في اللوائح الانتخابية، ما يعني أن النسبة الحقيقية للتصويت باحتسابها على أساس 26 مليون شخص مؤهل للتصويت تكون هي 26% وهي نسبة تعكس بشكل حقيقي حجم مقاطعة المغاربة للانتخابات، وفقدانهم للثقة في المؤسسات التمثيلية نظرا لعدم فعاليتها.

إن الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي أكدت ذلك الارتباط المفصلي بين الفعالية السياسية والاتجاه نحو التصويت في الانتخابات، حيث أظهرت عدة دراسات أن الفعالية السياسية الداخلية تؤدي دورا مهما في تنشيط المشاركة السياسية سواء التقليدية أو غير التقليدية، بل إن الفعالية الداخلية قد تتأثر سلبا عندما يدرك الناخبون أنه تم التلاعب بنتائج أفعالهم السياسية، مما يقلل من فعالية المشاركة الانتخابية[23].

ذلك أن ترسيخ قيم ومشاعر الإحساس بعدم الفعالية السياسية وتركيز حالات الشعور باللاعدالة السياسية يؤدي بالكثير من المواطنين إلى العزوف الانتخابي وعدم المشاركة في أي نشاط سياسي، ويترتب عن ذلك دائما تشكل الميولات السلبية تجاه العملية السياسية والانتخابية، مما يلجأ معه الأفراد إلى الركون والاستكانة والانكفاء حتى عن التفكير في الانتخابات، وما يدور في فلكها، ويترتب عن ذلك حتى الإيمان بنوع من القدر، بمعنى أن ما يعيشونه مقدر عليهم ولا يد لهم فيه[24].

إن الإحساس بمشاعر استمرارية غياب الديمقراطية على مستوى توزيع الثروات والمواقع والسلط وتجديد وصناعة النخب المحلية والوطنية، الأمر الذي يتنافى مع المنطق الحداثي لإسناد الوظائف والمسؤوليات والمهام لذوي الكفاءات، وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات أو انتماءات أو ولاءات سياسية أو اجتماعية معينة، بالإضافة إلى المناخ الموسوم بهشاشة العدالة الاجتماعية، يشعر بعض المواطنين وكأنهم بمشاركتهم يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب اجتماعية واقتصادية وسياسية تتناقض في جلها مع مصالحهم الفردية أو الجماعية، فيكون ملجأهم الانسحاب أو العزوف ومقاطعة السياسة وأهلها وعالمها[25].

ممكنات تحفيز السلوك الانتخابي

تتعد مداخل و آليات تحفيز المواطنين على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي تعرفها بلادنا من محطة انتخابية لأخرى، غير أن أبرز هذه المداخل أو الإصلاحات التي يمكن تطبيقها، الإصلاحات السياسية العميقة المرتبطة بإعادة النظر في الإطار الدستوري والتشريعي المؤطر لعمل السلط والمؤسسات التمثيلية والمنظم للعمل الانتخابي ولطريقة تدبيره، من أجل ضمان انخراط المواطن في العمل السياسي واسترجاع ثقته في المؤسسات الحزبية، والتي تتمحور حول العناصر التالية:

أولا: ضرورة مباشرة إصلاح دستوري وقانوني

لم يأتي الإصلاح الدستوري لسنة 2011 بتجسيد فعلي لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يعتبر أساس أي نظام ديمقراطي، بل كرس تقوية سلطات المؤسسة الملكية على حساب باقي المؤسسات الدستورية الأخرى – خاصة مؤسستي الحكومة والبرلمان- وبالتالي فنحن ما زلنا أمام حكومة تتحمل المسؤولية أمام الملك والبرلمان بنص الدستور، ولا تمتلك صلاحيات فعلية لاتخاذ القرارات المهمة والحاسمة المتعلقة بتنزيل وتنفيذ برامجها أو توجهاتها الإصلاحية، وفي نفس الوقت تخضع للمحاسبة وفي بعض الأحيان يخضع أعضاءها للتأديب عن فشل السياسات العمومية في مجال التنمية، كمثال مشروع منارة المتوسط.

ومن تم لا بد من التركيز على مبدأ الفصل بين السلط كمدخل أساسي لأي إصلاح سياسي حتى يستعيد المواطن الثقة في المؤسسات السياسية وينخرط في العمل السياسي ويعبر عن آرائه واختياراته بكل حرية عند كل محطة انتخابية سواء كانت وطنية أو محلية، لأن الفصل بين السلط سيؤدي إلى تجسيد حقيقي للديمقراطية وتطبيق القانون وفرض احترامه على الجميع دون الخضوع لأي ضغط أو توجيه من الأطراف المحسوبة على سلطة من السلطات وخاصة السلطة التنفيذية.

إن هامش الفعل السياسي وصنع القرار بالنسبة للأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب الأغلبية المشكلة للحكومة يظل ضيقا[26]، فضلا عن أن رئيس الحكومة لا يمتلك أي سلطة رئاسية فعلية على باقي الوزراء.

لذا فمطلب الإصلاح الدستوري الذي لا تناقشه الأحزاب السياسية ، والذي يبقى غير مطروح في أجندتها السياسية اليوم، أصبح ملحا من أجل مواجهة الأفق السياسي المنكمش الذي نعيشه حاليا، لأن الديمقراطية تقتضي الوضوح في إسناد المسؤوليات والتمكين من الأدوات اللازمة للفعل، والفصل الحقيقي بين السلطات وخضوع عملها للتقييم والمراقبة والمحاسبة، وإلا سنستمر في سلسلة متوالية من السياسات الفاشلة في مجال التنمية، وإلقاء اللوم على مؤسسات وأشخاص يمارسون سلطة الهامش.

نحن اليوم، في حاجة إلى مؤسسة حكومة قوية ومستقلة منبثقة عن

الهوامش

21 - مونية الشرايبي:"أزمة التمثل السياسي في المغرب"، مقال بجريدة المساء، العدد 315، السبت-الأحد 23-22 شتنبر 2007، ص:6.

22 - أحمد مفيد:"التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007 "، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 1 مارس 2008 ، ص:23.

23 - عثمان الزياني: "الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب- دراسة في ظل الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016"، ضمن مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017، ص :78.

24 - نفس المرجع السابق، ص: 80.

25 - مصطفى محسن: "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، 2008، ص:15

26 - سعيد خمري:"الانتخابات التشريعية في المغرب: نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 1 مارس 2008، ص:111.

الإرادة الشعبية، وتعبر عن مطالبها وتمتلك الصلاحيات الواسعة لمباشرة الإصلاحات المأمولة، ووضع البرامج والخطط الإستراتيجية المتعلقة بتنفيذ أي مشروع تنموي سيتم تأسيسه، يحاسبها ويعاقبها الناخبون عند كل مرحلة انتخابية، من أجل إفراز نخب تحمل مشروعا مجتمعيا يسعى للدفاع عن المصلحة العامة للوطن والمجتمع لا الدفاع عن المصالح الخاصة، وهذا لن يتأتى إلا بإعطاء مؤسسة الحكومة صلاحيات أكبر على مستوى النص الدستوري.

ثانيا: إصلاح القوانين الانتخابية

لا بد من إعادة صياغة القوانين الانتخابية بشكل واضح يؤدي إلى حصول الأحزاب المتنافسة على الأغلبية البرلمانية اللازمة، والتي سيصوت لها المواطنون لتمثلهم وتطبق برامجها الانتخابية في مجال التنمية، إذ يجب الابتعاد عن فرض نمط اقتراع هجين كنمط الانتخاب على اللائحة بالتمثيل النسبي"...الذي كانت له آثار سلبية تعبر عن أزمة التمثيل السياسي ببلادنا وعن هشاشة البناء الديمقراطي... لأنه يؤدي إلى تشتيت الأصوات الانتخابية على عدد كبير من الأحزاب، مما يصعب معه تشكيل أغلبية قوية ومنسجمة"[27]، خاصة بعد إقرار التعديلات الجديدة التي تفرض احتساب القاسم الانتخابي ليس على أساس الأصوات المعبر عنها تعبيرا صحيحا، وإنما احتسابه على أساس عدد المسجلين بالدوائر الانتخابية المتنافس عليها، بالإضافة إلى إلغاء العتبة الشيء الذي سيزيد من بلقنة التمثيلية السياسية.

إن نمط الاقتراع الحالي يعد سببا من أسباب العزوف عن المشاركة السياسية، وسببا من أسباب التعددية الحزبية المفرطة، وضعف الأغلبية البرلمانية وعدم الانسجام الحكومي، لهذا فإن تغييره أصبح أمرا ملحا ومستعجلا، ويبقى المطلوب هو اعتماد نمط اقتراع من شأنه أن يعيد الثقة في العملية الانتخابية واعتماد عتبة تمثيل محترمة تصل إلى 10% من أجل إفراز أغلبية برلمانية واضحة، وحكومة قوية ومنسجمة.

ثالثا: ضمان حكامة وحياد الإدارة الانتخابية

إن الشوائب التي كانت تحيط بالعملية الانتخابية جعلت المواطنين ينفرون من المشاركة في الحياة السياسية، لذلك ومن أجل تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية، يجب تخليق الحياة السياسية والحرص على نزاهة العملية الانتخابية ودمقرطة تدبير الشأن العام الوطني والمحلي، وتفعيل المقتضيات القانونية التي تؤطر المسلسل الانتخابي من بدايته حتى نهايته، وكذا ضمان احترام التنافس السياسي الشريف وتشجيع الحكامة الجيدة، من أجل تعزيز حظوظ تنظيم انتخابات نزيهة، غير أن ذلك يتطلب توافر إرادة سياسية في معالجة حقيقية لمشاكل الانتخابات[28].

لهذا على الإدارة المكلفة بالإشراف على العمليات الانتخابية أن تسهر على نزاهة الحملات الانتخابية، وأن تعمل على مراقبتها ولا تقف موقف المتفرج وهي تشاهد مظاهر الاستعمال غير المشروع لشراء أصوات الناخبين دون تحريك ساكن، لأن هذا الأمر يخدش في العملية الديمقراطية ويقوض مسار الانتخابات وينفر المواطنين من المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، طالما أنهم يعلمون أن من سيفوز فيها هم الأعيان ورجال الأعمال الذين يهيمنون عليها باستعمال أساليب الإغراء وشراء الأصوات.

كما أنه من الأفضل أن تشرف على العمليات الانتخابية ببلادنا سواء المتعلقة بالاستحقاقات الوطنية أو المحلية هيأة مستقلة ، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية حيث تشرف عليها هيئة مستقلة في الغالب ما تكون قضائية ولا تشرف عليها إدارة تابعة للسلطة التنفيذية، وذلك من أجل مرور الاستحقاقات الانتخابية في جو نزيه وواضح دون التأثير فيها بأي شكل من الأشكال، لأن من المبادئ المؤطرة لعمل الإدارة التي تشرف على الانتخابات في الأنظمة المتطورة ديمقراطيا، مبدأ الاستقلالية أي عدم تبعيتها للسلطة التنفيذية، ومبدأ الحياد ويعني التعامل مع جميع المتنافسين في الانتخابات في إطار مبادئ المساواة والعدل دون تمييز أو منح الأفضلية لأي متنافس على آخر، بالإضافة إلى مبدأي النزاهة والشفافية اللذين يجب أن يتوفرا في العاملين بالإدارة الانتخابية.

أضف إلى ذلك أنه يجب أن تكون هناك صرامة في تطبيق العقوبات الزجرية المترتبة على مخالفة مقتضيات القوانين الانتخابية، لأنه ما الفائدة من التنصيص على مجموعة من العقوبات الزجرية المالية والحبسية في هذا الإطار دون تطبيقها، فمشاهدة الفساد الانتخابي والتغاضي عنه يعتبر سلوكا سلبيا تتحمله الإدارة المكلفة بالإشراف على إدارة العمليات الانتخابية.

رابعا: تأهيل المؤسسات الحزبية

من أجل تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية والمساهمة في اختيار النخب السياسية عبر المحطات الانتخابية، لا بد من أن تتحمل الأحزاب السياسية مسؤوليتها كاملة في تأطير وتكوين نخب مؤهلة ذات مصداقية ونزاهة وكفاءة عالية في تدبير الشأن العام، تكون حريصة على تواصلها الدائم مع الناخبين والاستماع لمطالبهم وحاجياتهم ونقلها للمؤسسة التشريعية والاستجابة لها عبر الآليات القانونية المتاحة سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان أو المجالس الترابية المنتخبة، فالتمثيل السياسي يعني نقل تصورات ومطالب المحكومين والتعبير عنها سياسيا ومؤسساتيا.

كما أن الأحزاب السياسية مطالبة بتبني برامج تتعدى فيها القضايا الكبرى للبلاد، واقتراح أفكار جديدة لها، وآليات قابلة للتنفيذ، وفي ذلك تأكيد على ما نص عليه القانون التنظيمي للأحزاب الذي يلزم هذه الأخيرة بالتوفر على أنظمة أساسية وأنظمة داخلية، وعلى برامج توضح تصورها لحل القضايا المطروحة، وذلك حتى يكون التنافس في لحظة الانتخابات بين الأحزاب قائما على البرامج والمشاريع أكثر منه على المقاعد والمواقع كما يجري حاليا[29].

إن إعادة الاعتبار لمصداقية المشهد السياسي الوطني تتوقف على تشكيل أقطاب سياسية حقيقية، تعقلن الحياة الحزبية، لأن التعددية الحزبية المفرطة التي نعيشها اليوم تجزئ وتشرذم المشهد الحزبي ولا تخدم الديمقراطية، لأن على

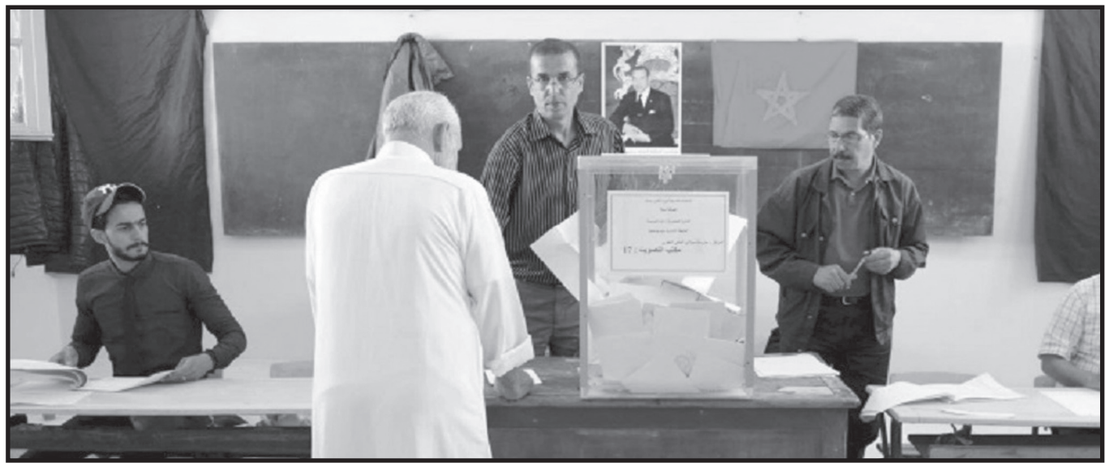

الهوامش

27 - أحمد مفيد: "التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007"، مرجع سابق، ص: 17- 18.

28 - عبداللطيف بكور وحسنة كجي: " الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016 وسؤال المشاركة السياسية لدى الشباب"، .ضمن مؤلف جماعي حول المسار الديمقراطي في المغرب...، مرجع سبق ذكره، ص. 228.

29 - عبداللطيف بكور وحسنة كجي، مرجع السابق، ص: 230.

الأحزاب المغربية أن تجتمع في حزبين كبيرين أو ثلاث تجمع بينهم قواسم مشتركة أو أفكار وبرامج سياسية موحدة، مع تغليب المصلحة العامة للوطن لا البحث عن المصالح الشخصية الضيقة، وأن لا تكون خاضعة لمنطق التوجيهات والتحكم في قراراتها السياسية من قبل ما يسميه البعض بحكومة الكواليس أو حكومة الظل، لأن عقلنة الحياة الحزبية واسترجاع ثقة المواطنين في المؤسسات الحزبية يستلزم أن تكون هذه الأخيرة مستقلة عن الإدارة.

خـــاتـــمة

إن الرهان على الـزيـادة في نسبة المشاركة الانتخابية وتعزيز ثقة المواطن في العمل السياسي والمؤسسات التمثيلية لن يتم إلا من خـلال إصـلاح شمولي لمختلف مكونات وبنى النظام السياسي المغربي، الذي مازال يشتغل بمنطق مركزة القرار العمومي، حيث لابد من إعادة النظر في البنية الدستورية المؤطرة لعمل السلط الكبرى في الدولة على أساس بناء مؤسسات تمثيلية تمتلك سلطات فعلية وحقيقية، تعمل في إطار التعاون والتوازن، لا في إطار هيمنة سلطة معينة على باقي السلط.

إن موجة الاحتجاجات الاجتماعية الـتـي عرفتها بـلادنـا مـا بعد إقـرار دستور2011 في عدد من المدن والمناطق المغربية وأبرزها حراك جرادة والحسيمة، بالإضافة إلى الاحتجاجات الأخيرة لعدد من الفئات المهنية كرجال التعليم المتعاقدين، تعتبر من بين المـؤشرات التي توضح أن المواطن المغربي لم يعد يثق في المؤسسات التمثيلية التي تفرزها الانتخابات (البرلمان، الحكومة، المجالس الترابية) ولا في الأحزاب السياسية، وأن المشهد السياسي اليوم تعتريه الكثير من الضبابية وانسداد الأفق السياسي، وأنه سيعبر كلما لزم الأمر ذلك، عن آرائه ومطالبه بنفسه عن طريق الاحتجاج عـبر الـفـضـاءات العمومية والفضاء الافـــتراضي، لـذا لابـد مـن أخـذ هذه المعطيات بالحسبان، وتبني إصلاحات سياسية عميقة تكون مدخلا لنجاح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، لأن مقاربات الأمنية ليست دائما حلولا مستدامة.■

لائـحـــة الـمـراجـــع:

- **الكتب:**

- أحمد ويحمان: " العزوف السياسي بالمغرب بجهة الرباط سلا زمور زعير نموذجا"، الطبعة الأولى، دار آداكوم، الرباط 2007.

- حسن طارق وعبد العلي حامي الدين:"دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة"، الطبعة الأولى منشورات سلسلة الحوار العمومي، الرباط، أبريل 2011.

- محي شحاتة: "المشاركة السياسية –طبيعتها ومحدداتها-"، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1996.

- عزة جلال هاشم: " المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2007.

- عمر حلمي فهمي: "الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية"، الطبعة الثانية، بدون دار الطبع، السنة1991.

- فليب برو: "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998.

- فرانك بيلي: "معجم بلاكويل للعلوم السياسية (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004.

- **الدوريات:**

- أحمد مفيد:"التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007 "، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 1 مارس 2008.

- مونية الشرايبي:"أزمة التمثل السياسي في المغرب"، مقال بجريدة المساء، العدد 315، السبت-الأحد 23-22 شتنبر 2007.

محمد الكيحل: " محددات السلوك الانتخابي بالمغرب في ضوء انتخابات 7 أكتوبر 2016"، مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017.

- ميلود بلقاضي:"احتجاجات الحسيمة تنسف وساطات الأحزاب والنقابات"، مقال منشور على موقع جريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ 21 ماي 2017 على الساعة 11:55 على الرابط التالي: http ://www.hespress.com/orbites/352221.html

- سعيد خمري:"الانتخابات التشريعية في المغرب: نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 1 مارس 2008.

- عبداللطيف بكور وحسنة كجي: " الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016 وسؤال المشاركة السياسية لدى الشباب"، مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017.

- عبد الغفار شكر: "أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة اليسار الجديد، الطبعة الثانية، العدد 1، أبريل-ماي-يونيو 2002.

- ربيعة أزرياح: " نسبة المشاركة الانتخابية لاقتراع 7 أكتوبر 2016 دوافع الإقبال والعزوف"، مؤلف جماعي "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مؤلف جماعي 2017.

- **OUVRAGES:**

-Loïc Blondiaux : « le nouvel esprit de la démocratie, actualité de la démocratie participative », éditeur, seuil, coll. « La république des idées », 2008.

- Roger-Gérard Schwartzenberg : « sociologie politique, le régime représentatif, éd : Montchrestien, paris, 1974.

- Nana Mayer : " sociologie des comportements politiques ", Armand colin, paris 2010.

- **ARTICLES :**

- David Mongoin : « variations politico-juridiques sur l'abstention électorale, jus politicum, revue de droit public, disponible sur le site web :

http:// jus politicum.com/article/ variations -politico-juridiques- sur- l-abstention- électorale-151.html

- Jamil Mouawad : « Les jeunes comme acteurs principaux dans la réforme politique, le cas de la Jordanie, la Syrie et le Liban », Euro Mesco, paper N 62, septembre 2007.

- Milan Anne : « volonté de participer : l'engagement politique chez les jeunes adultes », in tendances sociales canadiennes, hiver 2005, statistiques canada-N 11-008.

- **ETUDES :**

- Saloua Zehrouni ; « jeunes et participation politique au Maroc, programme d'études : lien social au Maroc : quel rôle pour l'état et l'ensemble des acteurs sociaux » ?, Institut Royal Des études Stratégiques, juin 2009.

- Jean Herman Guay, Anthony Desbiens et Eugénie Dostie- Goulet, le vote des jeunes : le motif de la participation électorale, perspective monde, note de recherche, mars 2014.

حميد لشهب

العزوف السياسي والانتخابي نتاج تراكمات تهميش إرادة الناخب

يقيم الكاتب والباحث والمترجم حميد لشهب في النمسا منذ قرابة أربعة عقود. ورغم انشغالاته الأكاديمية الكثيرة وانخراطه في العمل السياسي ضمن تجربة تدبير شأن المدينة حيث يقيم، إلا أنه يتابع التحولات العامة ببلده الأصل المغرب، خاصة في جوانبها الثقافية والسياسية. من هذا المنطلق، تحاوره مجلة "رهانات" حول الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، في محاولة لفهم بعض رهاناته واستقراء عوائقها واستكناه احتمالات التغيير التي قد تفرزها نتائجها.

مجلة رهانات : تسجل نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات الأخيرة عزوفا ملحوظا. كيف يمكن أن نفهم ، في نظرك، هذا المنحى التراجعي في نسبة المشاركة الانتخابية بالمغرب ؟

حميد لشهب : عندما نرجع إلى سيكولوجية الانتخابات وسوسيولوجيتها، ونتسلح ببعض أدوات التفسير التي أفرزتها دراسات ميدانية يُعول عليها، نجد من جهة أن العزوف الانتخابي هو نوع من رد الفعل على سوء إدارة الشأن العام بصفة عامة، من طرف من وُكل لهم هذا الأمر. وهذا في حد ذاته رفض للنخبة السياسية الحاكمة. ومن جهة أخرى، فإنه سلوك عقابي لهؤلاء، إذ نتحدث هنا عن السلوك الانتخابي للناخب في المجتمعات الديمقراطية "الحقيقية"، لا في تجارب الديمقراطية المبتورة. بالنسبة للمغرب، فإن ما حدث منذ أكثر من نصف قرن هو أن العزوف أصبح سلوكا عاديا، يعبر عن خيبة أمل الناخب في النخبة المسيرة. وتتأسس خيبة الأمل هذه على فقدان الثقة في كل الأحزاب كيفما كان لونها وتوجهها الأيديولوجي. ما حدث في المغرب هو أن الممارسة السياسية الفعلية نجحت بالكاد في تعرية الأحزاب السياسية (اليمين واليسار والوسط، "العلمانية" والدينية إلخ). فالتشكيلات الحكومية المختلطة أظهرت أن الهدف الأول والأخير للأحزاب بالمغرب ليس هو خدمة الشعب والعملية الديمقراطية ذاتها، بل فقط خدمة أجندتها ومصالحها ومكاسبها المادية. وهنا بالضبط نلمس لامبالاة الناخب المغربي، وهي لامبالاة لا ينبغي أن نفهمها كـ"ومن بعدي الطوفان"، بل هي فقدان أي قدرة على التغيير من خلال الانتخابات. وبهذا المعنى، يمكن للمرء اعتبار الانتخابات بالمغرب مسرحية درامية، بطلها الأحزاب السياسية وضحيتها الشعب.

مجلة رهانات : ما هي تداعيات هذا العزوف على مشروعية الانتخابات ومكانتها في الحقل السياسي؟

حميد لشهب : الانتخابات بوصفها أداة للمشاركة السياسية للشعب، وهي الوسيلة الوحيدة للشعب المغربي حاليا، لا تقوم بوظيفتها لا من بعيد ولا من قريب. إذا استحضرنا في الأذهان المناخ العام حيث تُنظم، وهذا النوع من العنف الرمزي- وحتى الفيزيقي- الذي تلجأ له الأحزاب المتنافسة لاقتسام الوزيعة، نستنتج أن الشعب أتخم بمهزلة الأحزاب، التي ترمي في حضن بعضها مباشرة بعد الإعلان على النتائج وتبدأ عملية المساومات والحسابات للشروع في تحالفات وتحالفات مضادة. وتداعيات هذا هو خلق جو نفاق وكذب موصوف في وجه الشعب وقتل بصيص أمل قيام الأحزاب بمسؤوليتها المتوخاة من الانتخابات؛ أي خدمة الشعب. وبهذا تكبر الهوة بين الشعب ومنتخبيه، بل تصبح قطيعة تُترجم في العزوف الانتخابي.

مجلة رهانات : صادق البرلمان المغربي على القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات المقبلة، بما فيها القاسم الانتخابي الذي خلق جدلا في الحقل السياسي، كيف تابعت أطوار المصادقة على مشاريع قوانين تنظيمية كان أول رافض لها الحزب الذي يقود الحكومة؟

حميد لشهب : عندما نتمعن في المشاريع الأربعة للقوانين التنظيمية المؤطرة للانتخابات المقبلة، فإنها تهدف من حيث النية إلى تطوير قواعد النظام الانتخابي، وتقوية الضمانات الانتخابية، وضبط قواعد استفادة الأحزاب السياسية من الدعم المالي، وتخليق العمليات الانتخابية، وتعزيز الشفافية المالية للحملات الانتخابية للمرشحين. هذا من حيث المبدأ المثالي. لكن، ودون الخوض في تفاصيل هذه المشاريع القانونية، فإن ما نسجله بحسرة هي أنها لم ترق في الحقيقة إلى مستوى يستحق اهتمام الشارع العام، أو الرأي العام المغربي، الذي أصيب بخيبة أمل من جديد. تطبيقيا، وعلى الرغم من تلك اللمسات التجميلية والحث على رفع سقف المشاركة النسائية في العملية الانتخابية، فإنها لم تبارح مكانها؛ بل قوت "دكتاتورية" الأحزاب، التي وجدت مرعى شاسعا لها لإخضاع الرقاب قبل تزكيتها للترشح في لوائحها. بكلمة صريحة، الرابح الأكبر هنا هي هذه الأحزاب، على الرغم من أن المرء يعرف حق المعرفة أنها مرفوضة من طرف الأغلبية الساحقة للشعب، والدليل على ذلك أن المشاركة في الانتخابات لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

مجلة رهانات : في نظرك، هل سيكون لهذه التعديلات في القوانين الانتخابية تأثير في نسبة المشاركة الانتخابية للمغاربة، وفي مخرجات الاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟

حميد لشهب : ما نتوقعه هو أن نسبة المشاركة ستنخفض إلى مستوى لم يسبق له مثيل، ليس بسبب هذه التعديلات في المقام الأول، بل بسبب ضعف الأحزاب السياسية. في الديمقراطيات الغربية، وطبقا لتجربتي المتواضعة في الميدان السياسي ومشاركتي على مدى 15 سنة في العملية السياسية، فإن الدولة تحدد سقفا عاما لدعم الأحزاب، يوزع بعد الانتخابات طبقا للنتائج التي تحققها هذه الأحزاب في الانتخابات. أما فيما يخص مخرجات الانتخابات المقبلة، فعلى من ينتظر ما لا يوجد حاليا أن يواسي نفسه، لأن الوضع القائم سيدوم طويلا.

مجلة رهانات : يشهد الحقل السياسي قبيل الاستحقاقات الانتخابية تصدعات تفرز ظواهر الانشقاقات الفردية والجماعية، والترحال السياسي، ومعارك التزكيات، وتجميد المكاتب السياسية لبعض الفروع. كيف تفسر هذه الظواهر التي تتولد قبيل الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب مثل ما وقع مع فيدرالية اليسار؟

حميد لشهب : الحزب السياسي في المغرب أصبح مقاولة كبرى. ولا نستثني هنا أي حزب. وهكذا أيضا تفهم هذه الأحزاب نفسها. ما تُنتجه هذه الأحزاب هو دخان دون نار وكلام دون عمل وبيع الأوهام ل. ما يهم الأحزاب ليس هو كسب ثقة الشعب، عن طريق التفاني في خدمته، بل نيل إعجاب ورضى السلطات

الحقيقية في المغرب، التي لها القدرة على معاقبتها أو مكافئتها. هذا هو الواقع الفعلي الحقيقي في المغرب. لذا تُصاب الأحـزاب والأشخاص قبيل الانتخابات بُحمى المقاعد. تفرض المقاولة الحزبية شروطا معينة على من يكون نشيطا فيها وعلى من يريد أن يصبح كذلك. وبهذا يُقام "موسم الخطوبات والطلاقات السياسية"، طبقا لمنطق الطلب والعرض. وهذا في حد ذاته شهادة إثبات على أن الأحزاب السياسية المغربية لا ترى في الانتخابات إلا لعبة قـمار، تحاول أن تضمن لنفسها أفضل (أقوى مرشح مالا وعتادا) للفوز بجزء من الكعك الانتخابي.

مجلة رهانات : هل بوادر التفكك الذي بدأت تشهده تجربة فيدرالية اليسار سيكون لها تأثير في نسبة المشاركة الانتخابية وفي حظوظ اليسار المغربي في الاستحقاقات المقبلة؟

حميد لشهب : استبشر المرء خيرا عندما "توحدت" أحـزاب اليسار قبل سـنـوات. فقد كـان ذلـك عـبـارة عن خطوة حضارية مهمة، اتفقت فيها تلك التشكيلات المختلفة لليسار على حد أدنى من العمل المشترك واستطاعت تجاوز اختلافاتها، مراهنة على إمكانية الفعل جماعة من أجل تعزيز اليسار. ويحز في نفسي بالخصوص أن أرى إرث بنسعيد وبنجلون وكل اليساريين الشرفاء الآخرين عرضة للعبث واستخدام أساليب يقشعر لها البدن لإزاحة اليساريين واليساريات الحقيقيين. ولعل ما يحدث الآن هو نهاية طبيعية لتجمع سياسي كان مشكله منذ البداية هو تصرفات قيادات ليس لها أي رصيد نضالي يذكر في اليسار. كان الأحرى بفيدرالية اليسار إعادة النظر في مشكل الرئاسة مباشرة بعد الانتخابات الفائتة.

إذا كان اليسار "الموحد" قد عجز بالفعل على تقديم بديل حقيقي، بل انغمس في انقساماته وخصاماته الداخلية، فكيف لجزء من الناخبين الذين اختاروه إعادة اختياره وقد وصل الأمـر به إلى تفكك داخـلي حقيقي؟ كانت هذه الفيدرالية بارقة أمل لاح في سـماء الأحـزاب المغربية، لكنه لم يتجاوز مرحلة البرق ليصبح كوكبا يضيء الساحة السياسية المغربية، بقدر ما أصبح بؤرة توتر حقيقي ليسار تعب وأنهك داخليا وخارجيا. بهذه التفرقة يتفرق الناخب أيضا، وتكبر جحافل غير المصوتين، المحبطين، القانطين من الأوضـاع والساخطين على السياسة والسياسيين.

مجلة رهانات : أظهرت تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب أن تدبيره السياسي لولايتين متتاليتين أضعف من رأسماله الرمزي الذي كان يسوقه في صفوف قاعدته الانتخابية، ووضعته الولاتين في صلب تناقضات أثـرت في صـورة الحزب المحافظ. هل تظن أن حزب العدالة والتنمية المغربي سيفقد قاعدته الانتخابية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟ أم أنه قادر على المحافظة على مكانته الانتخابية؟

حميد لشهب : لم يكن لهذا الحزب أي رأسمال، اللهم رأسماله المادي، وليس له قاعدة انتخابية بقدر ما استغل ظرف العزوف السياسي للمغاربة واستطاع استقطاب جزء من الناخبين الذين رأوا فيه "المخلص من الضلال". بمعنى أن وهم التغيير الذي ضلل به منتخبيه، تحت عباءة دينية، كانت الرافعة الرئيس في حصوله على نسبة مهمة من أصوات الناخبين، على الرغم من أن العزوف كان هو الحزب الذي خرج فائزا. من هذا المنطلق، وبعد استقراء الواقع الفعلي، يتجلى للعيان بأن هذا الحزب لم يكن له، هو الآخر، أي تصور تطبيقي لما وعد به منتخبيه، والدليل على ذلك أنه فقد الكثير من الأصوات في الانتخابات الأخيرة وكاد ينفجر داخليا بعد عزل بنكيران من رئاسة الحكومة وبتلك الطريقة العقابية على انفجار نرجسيته وعـدم اعتبار الأحـزاب الأخرى حليفة (شريكة)، بل بكتيريات سياسية تزعجه.

إذا، حصل أن انتهت الإقتراعات بنسبة 40 في المئة من مجموع من له الحق في التصويت، ونظرا للعدد الهائل للأحزاب المتنافسة (حالة فريدة في العالم قاطبة)، فإن خارطة توزيع المقاعد ستكون التعبير الحقيقي على فشل كل الأحـزاب المغربية. سنرى جزرا حزبية صغيرة في محيط حزبي شاسع الأطراف، لا تربط هـذه الجـزر في العمق إلا فلسفة النفعية والتفاوض حول اقتسام الغنيمة الانتخابية. حزب العدالة لن يحافظ على مساحة جزيرته، لأنه نفَّر الناخب منه لما اقترفه ضده على مدى استحقاقين متتاليين. لكن هذا لا يعني بأنه سيختفي، بل أتوقع أن يتحول إلى المعارضة، لأن تحالفات أحزاب الوسط ستكون أقوى.

مجلة رهانات : ما مآلات تجربة الإسـلام السياسي في المغرب على ضـوء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟

حميد لشهب : لا يمكن اعتبار حزب بنكيران والعثماني من فصيلة الأحزاب السياسية الإسلاموية، حتى وإن حاول هذا الحزب إيهام المغاربة بأنه كذلك. ككل الأحـزاب المغربية، فهو حزب أتيحت له الفرصة ليحكم، ولم يتورع في الانقضاض على السلطة، مستبدلا جلاليبه وعباءاته ببذلات أنيقة. لا أجازف بالقول إن أكدت بأننا في المغرب لا نتوفر على أي حزب سياسي إسلامي، لأن الجميع يعلم بأن مثل هذه الأحزاب، حتى وإن ادعـت هـذا، تـدور في فلك السلطة القائمة وتنتظر دورها أو حظها لتنعم، ولو لحين، بـ"جنة" السلطة. والكل يعلم أن حتى ما يصنف أقصى الحركات السياسية الإسلامية في المغرب، تفاوضت مع السلطات. وبهذا، فإن معارضتها المزعومة لأولياء الأمر ما هي إلا رماد ترميه في عيون أتباعها. المغرب حالة خاصة في هذا الأمر. والمغربي والمغربية لا يسقطان بسهولة في خطاب "الجنة والنار" لأصحاب اللحي، على اختلاف ألوانهم. وهذا شيء إيجابي في حد ذاته، لأنه يعتبر تلقيحا للجسم المغربي العام. المغربي يعرف أن شرعية الحكم لا تأتي من السماء، بل من الشعب. تحاول الأحزاب السياسية الإسلامية بناء شرعيتها على الدين والعمل على إقامة دولة تُحكم طبقا لمبادئ دينية، على الأقل على مستوى الخطاب، وهي تعلم علم اليقين، بـأن شرعية المؤسسة الملكية مثلا لا تتأسس على هذا المبدأ، بل إن النظام الملكي المغربي نجح، بالمقارنة مع أنظمة ملكية أو أميرية عربية، في إقامة شرعيته على شرعية طبيعية، أي قبول الشعب المغربي الواضح للنظام الملكي، لأنه الضمانة والضامن لاستقرار البلاد. وينضاف العامل الديني ليزكي هذه الشرعية ويقويها. فانخراط الملكية في تحديث المجتمع وبناء دولة يعم فيها الحق والقانون، تقطع الطريق على قُطاع طرق السياسة بالمغرب، سواء كانوا يصيحون باسم الدين أو باسم شعارات "علمانية" فارغة، لا يؤمنون بها حقيقة ولا يطبقونها في صفوفهم وتنظيماتهم. ولا أدل على ذلك التطاحنات الحامية الوطيس للاستفراد برئاسة حزب ما، وبالخصوص عند الأحزاب التقليدية التي تنعم بجزء وافر من كعك السلطة.

مجلة رهانات : تأتي الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في ظل استمرارية نسق سـيـاسي محكوم بمركزية السلطة، ووعـي سـيـاسي يضيق المساحات القادرة على تمكين النخب الحزبية من صنع القرار السياسي والمشاركة فيه. في نظرك، هل تقوم الانتخابات السياسية في المغرب بوظيفتها المتمثلة في تجسيد إرادة المجتمع كما يحصل في المجتمعات الديمقراطية؟

حميد لشهب : لابد من تعقيب ولو مختصر على الجملة الأولى. صحيح أن لنا حكما مركزيا قد يُعتبر عقبة للتحديث الذي بدأه المغرب مباشرة بعد الاستقلال. وبعد أكثر من نصف قرن، لم يجد المرء حلا مرضيا لهذه المركزية، ومـن بين الأسباب الرئيسة لهذا الأمر هو عدم كفاءة الأحزاب التي تعاقبت على تسيير الشأن العام. ما ألاحظه شخصيا عن بعد زمكاني (4000 كلم و35 سنة في الغربة) هي أن الأحزاب الحالية هي عقبة فعلية لتحديث المغرب. لي استعارة في هذا الميدان، مفادها أن هذه الأحزاب هي غيوم بين سماء الملكية وأرض الشعب المغربي. فلا هي أمطرت وسقت الزرع والأرض، ولا هي تركت شمس السماء تسطع على أرض المغرب. بصريح العبارة، ما يجب الاشتغال عليه في المغرب هو إعادة بناء وعي سياسي حزبي حقيقي، نابع من الشعب ويخدم مصالح هذا الأخير. فالديمقراطية تبنى ولا تُمنح. وهي لا تبنى بإراقة الدماء والنزاعات، بل بتربية الشعب على الديمقراطية.■

البنيات الزراعية بتافيلالت وسؤال المقدس والطقس

ابراهيم الهيباوي

باحث في علم الاجتماع

منذ التاريخ الغابر والنخلة جزء من حياة الإنسان، ومن ثقافة الشعوب إنتاجيا واستيطيقيا، بحيث يذكر التاريخ أن القوافل العربية تاجرت بالتمور ومواد أخرى تبادلا ومقايضة، وأكثر من ذلك كان لجريد النخيل وظيفة استعمالية جمالية في الثقافة العمرانية لبعض الحضارات، فماضي الواحات القديم مشهد لزراعة مكثفة قرب الأوديـة، زرعـت القبائل النخيل وأشـجـار ومـزروعـات مثمرة للحصول على الطعام، وشيدت بها الدُّور في لوحات طبيعية جمالية، وزينت بها القصور السلطانية، واتخذت رمـوزا وشعارا، ووضعت على عرش الحكام والأمـــراء عـلى شكل تيجان، وتؤكد أقدمية النصوص القرآنية هذه الشجرة. فالنخلة صديقة البيئة عبر التاريخ، تكبر في أحضان الطبيعة، والطبيعة نفسها تستفيد منها، وهي أبرز الموجودات الطبيعية التي تنسق العلاقة بين الأرض والإنسان خاصة في المناطق الصحراوية والواحية تضمن التوازن الإيكولوجي، تستفيد وتفيد الإنسان والحيوان والتربة، وقـد كانت أكـثر المكونات الطبيعية ذيوعا في المجتمعات القديمة عند العرب بشكل خاص قبل وبعد الإسـلام، وكان لها ولجريدها أهمية في بناء السقوف كأبرز مواد البناء، وقد حضرت التمر في حياة العرب بأشكال متعددة في طعامهم وشرابهم، وفي حياتهم الفكرية أيضا، وبعض هذا الحضور لا زال قائما، وهو ما سيجرنا إلى الحديث عن شجرة النخيل الأكثر عطاء حتى في أقحل السنوات، فقد اتخذت التمور من بين أول وسائل صناعة الخمور عند العرب، وبديهي أن العرب كانوا يتعاطون الخمر، قال الله تعالى "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى"[1]، كما أنشد العرب أشعارا في هذا الباب من حيث أن "التَّامُور والتَّامُورَة" كما قال ابن منظور يفيدان الإبريق، وقد أنشد الأعشى في ذلك يصف خمارة:

وإذا لها تـامـورة *** مرفوعة لشرابها[2]

وقال العرب قديما أيضا أن "التامور والتامورة" هي الخمرة نفسها، وفي جهة أخرى تشيد كتب الطب النبوي بالبعد الغذائي والصحي للتمور لما لها من الفوائد الوقائية من الأمراض، كما أكد ذلك الطب الحديث أيضا، ما يجعلها مهمة في حياة الإنسان عبر التاريخ. وإذا ما رجعنا إلى الحياة العملية العربية، نجد ابن منظور أشار إلى مجموعة من الشعراء الذين شكل مصطلح "النخلة" جزءا من أسمائهم كما هو الحال مع "أبو نخلة" شاعر سمي بهذا الاسم لأنه ولد تحت جذع نخلة[3].

I. البـنـيـات الـزراعـيـة وصناعة المقدس.

ما من شك أن الإنسان عـاش ولا يزال في عالم من الازدواجيات المفاهيمية الأونطولوجية والأنتروبولوجية: ذكر/أنثى، حلال/حرام، داخل/خارج، يمين/يسار، منكشف/ منحجب، متافيزيقي/فيزيقي، مقدس/مدنس... سنتناول

مقومات وجوده وأفق تفكيره وطبيعة أنساقه النظرية بين الأسطوري والتأملي والثقافي، في هذا الإطار يمكن التركيز على مفهوم المقدس باعتباره جزءا من تاريخ الوجود البشري إن لم نقل أن الإنسان تحدوه رغبة ملحة لمعرفة واحتضان المقدس عبر التاريخ كتعبير عن الحقيقة الدينية والمصيرية والدنيوية المعاشة الغير القابلة للشك منهجيا ولا ريبا مطلقا. إذ على المستوى النظري من الصعب الوصول إلى حصر نهائي للمفهوم حتى في الحقل المعرفي الواحد لتداخل المحسوس بالمجرد والواقعي بالغيبي والإنـسـاني بالإلهي في تفكير الإنسان البسيط، فقد تعرض مفهوم المقدس لأكثر من تعريف في الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والفلسفية، وعند رجال التصوف واللغويين، ففي اللسان العربي نجد فعل التقديس خاص بالله عز وجل تنزيها له عن ما سواه باعتباره المتقدس والقدوس والمقدس، والتقديس بمعنى التطهير والتبريك، وقد ورد في الآية التالية "ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك"[4]، شرحها ابن منظور بمعنى نطهر أنفسنا لك، وحكى ابن الأعرابي قال لا قدس الله أي لا باركه، والمقدس والمبارك، والأرض المقدسة هي المباركة[5]، وورد في شرح ابن كثير أن التقديس يفيد التعظيم والإكبار والتطهير وإفـراد الله بالعبادة وعدم الإتيان بما يكرهه[6].

والمقدس عند أندري لالاند هو ما لا يقبل الانتهاك، وما يتعين عليه أن يكون موضع احترام ديني من قبل جماعة من المؤمنين[7]. لكن في الحقل الأنثروبولوجي المقدس عبارة عن صفة يطلقها المجتمع على أشياء أو أماكن وأعمال يعتبرها واجبة الاحترام، يقيم لها طقوسا دينية لاعتقاده باتصالها بعبادة الإله[8].وقد شكل مفهوم المقدس والمدنس مبحثا في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا منذ البدايات الأولى لهما، حيث تناوله دوركايم في "الأشكال الأولية للحياة الدينية" المقدس المتماثل مع طبيعة التصور الديني وما يميزه من تعال واعتبر الدين هو تصنيف الأشياء إلى "مقدس le sacré ومدنس (دنيوي) le profane[9]"، أما مرسيا إلياد فيعتبر المقدس يظهر دائما كحقيقة من نظام أخر غير الحقائق الطبيعية... ما يعارض المدنس أو الدنيوي[10]،ويمتلك الإنسان نظرة دينية للعالم "تتضح في تقسيم عالم

الهوامش

1 - سورة النساء، الآية 43.

2 - ابن منظور: لسان العرب، م 4، دار صادر بيروت، ص 93.

3 - ابن منظور: لسان العرب، م س، م 11، ص 652.

4 - سورة البقرة، الأية 30.

5 - ابن منظور:، م س، م 6، ص 169-168.

6 - ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تحقيق مصطفى السيد محمد و أخرون، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، م 1، ط 1، 2000، ص 343.

7 - أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، م 3، ط 2، 2001، ص 1229.

8 - عساك مصطفى سليم: قاموس الأنتروبولوجيا إنكليزي- عربي، جامعة الكويت، 1981، ص837.

9 - Emile Durkheim : les formes élémentaires de la vie religieuse le système totémique en Australie ;CNRS édition coll Biblis paris 2014 ; p 82

10 - ميرسا إلياد: المقدس والمدنس ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، ط 1، 1988، ص 16.

الظواهر إلى المقدس والمدنس"[11]،وكلها أعطت للمفهوم تجليات متعددة بتعدد مقدس المجتمعات، تعدد يشمل ما هو ميتافيزيقي وميتا اجتماعي وما هو طبيعي عياني. ولذلك فتفكير الإنسان لا ينفصل عن رغبته الدفينة في احتواء المقدس، أي احتواء ما يراه مقدسا بغض النظر عن طبيعته، ويسخر كل طاقاته في سبيل ديمومته سواء كانت طاقات كلامية مصوغة في أنظام قولية شعبية؛ أو في ممارسات وأفعال تثبت إدراكه للمقدس، أو معرفة شكله وموطنه وفق الانطباعات المرسومة حوله تحقيقا للدفئ والأمـن الوجودي، وإذا كانت الأنثروبولوجيا ترجع زمـن البدايات {بـدايـة ظهور المـقـدس} إلى السحر والأسطورة، وثنائيات الحلال والحرام في كل الثقافات إنما توضح تبعية الناس له من خلال علاقة الإنسان مع الأحجار أو النبات أو قوى غيبية.

في هذا السياق العام ستتأكد لنا شكل قدسية {أو تقديس} النخيل كأبرز مكون في البنيات الزراعية الفيلالية من خلال العلاقة الحميمية بينها وبين الإنسان، تجعل هذا الأخير يحترمها، ويعمل على حفظ ماء وجهه من خلالها، هذه العلاقة لا يبررها العقل بل الثقافة والرمز أو العقل إذا ما اعتبرناه تاريخا ثقافيا يؤكد انتصار المقدس كغاية أسمى.

1. المـــدلـــول الاجـتـمـاعـي للمقدس

في الآداب المقدسة يتآلف ما هو ديني بما هو إنساني لا يتجاوز العقل فيها محيط دائرة الدين كما قال مرسيا إلياد، يصوغ الحس المشترك بناءا على ذلك التآلف غايات تتجاوز حدود رؤية العالم إلى أفق جديدة يتغيا عبرها تحسينه بالارتباط بالمقدس، إذ يسود اعتقاد عند العامة أن المفاهيم نابعة من الدين، وهي ما يشكل الرمز الدال أو اللغة الرمزية للمقدس تعكس شبكة من الخيوط التي نسجها الإنسان بناءا على علاقة لا سبيل إلى فكها، لأن الرموز الدينية الموجدة في الصيغ القولية الشعبية منغرسة بعمق شديد في الحس المشترك كأكبر تعبير رمزي عن التنظيم الاجتماعي.

إذا كان من الصعب أن ندرك العلاقة بين النخلة والمقدس وسبيل المرور إلى هذا الأخير، فإنه يُوَظف بشكل مغرض؛ توظيف تحكمه الـحـاجـات المادية والمصالح النفعية التي يسبقها اعتقاد بجدوائيته، فيكون الارتباط بالمقدس لا من أجل ذاته بل من أجل غاية خارجة عنه تجعل منه وسيلة لا غاية، وقد يكون غاية في بعض الأحيان. وتبدأ هذه اللعبة الغير الواعية والمفبركة تاريخيا {توجد في البنيات اللاواعية} حينما ينظر إلى النخلة من ناحية القيمة؛ والقيمة المضافة {نقصد القيمة المادية}، وإظهار تفضيل للنخلة عن ما سواها من مكونات البنيات الزراعية الواحاتية بمن فيها الأرض والتراب، لأنها شكلت عبر الزمن (المـاضي والحاضر) آلية خلق العمل الدؤوب والموسمي وهي خاصية إنتاجية تميز "مجتمع الـنـدرة"، والقدرة على العطاء حتى في أحلك اللحظات وأشدها قسوة، أما الأرض في حَول جاف لا تمنح محصولا، عكس الأولى تتحمل عبئ وجودها في نفس الحول الجاف، وتمنح الإنسان هباتها {ثمارها} حتى في أكثر من سنة بدون ماء، وبالتالي استحسانها هنا لا تحكمه الأخلاق الفلسفية إنما توجهه المنفعة الممتدة، وما هو ذرائعي وما به تفيد النخلة الإنسان.

ونتيجة لهذا التصور أضفى الإنسان على النخيل نعوتا وأوصافا إنسانية اعترافا بالخيرات المادية التي تهبها له، دفعته إلى نسج تصورات عميقة لا يمكن أن ندركها إلا بالفهم والتأويل القاضي باقتحام الثقافة وعدم الاقتصار على المظهر الخارجي لأن الداخلي ملغز، فقدسية النخلة تتجلى أساسا في إضفاء مفهوم البركة عليها، ونحن ندرك مدى ترسب هذا المفهوم الأخير في المجتمعات الزراعية والقروية عموما، وهو المفهوم الـذي شكل للطرح الانقسامي أداة تحليلية لكثير من الأحـداث والوقائع والنظم الاجتماعية المغربية، فالبركة نقطة التقاء معتقدات متعددة، وهي أيضا ليست ذات دلالـة صوفية أو ميتافيزيقية والذي لا يغيب كلا في نفس الوقت دون نفيه مطلقا، إنما هي متضمنة في الشيء ومحايثة له، وتتخذ أحيانا بعدا اجتماعيا، فالبركة هنا من جنس النخلة من حيث أنها كما يقول أهل تافيلالت تجود عليهم ببركاتها وتمنحهم الرزق منذ زمن بعيد، به يعيدون إنتاج حيوية الجسد. وتعظيمها أوصل بعض الفيلاليين

إلى تشبيه عطاء بعض الأشخاص بعطاء النخلة، ونحن نعلم أنه لا قيام لأي علاقة تشابه أو تماثل إن لم توجد قواسم مشتركة بين عنصرين أو أكثر، فالإنسان الكريم والمعطاء (وهو الشريف) يشبه أحيانا بالنخلة وهـذا رهين بالمنظور والمقام والقدرة على العطاء أكثر. والنخلة لا تنقضي بركاتها، بل تزداد قوة ورسوخا بزيادة الحاجة إليها وتشبث واعتقاد الإنسان بذلك، ففي إطار استمرار العلاقة بين المنظومتين تتطور إلى علاقة وجدانية جعلت سكان واد زيز وواد غريس في غالب الأحيان يشبهون النخلة بالأم التي لا تنتهي خدمتها الرمزية والمادية، وهي صورة معكوسة حيث الرعاية موجهة من الإنسان إلى النخلة لا العكس، فكيف تصبح النخلة أُمّا؟.

يقول فلاح من قصر "البطرني" 71 سنة "النَّخْلَة هِيَ الأُمْ لْحْنِينَة"[12]، أوجه الشبه بينهما تكمن في الوظيفة التي تقومان بها، إنها العطف والعطاء، فالأمومة ليست بيولوجية وإلا مستحيل أن نحصل عـلى هـذه الـصـورة التي لم ترد حتى في النظريات التطورية، إنما أمومة سيكولوجية بمنافع رمزية ومـاديـة مـن حيث أن النخلة تهب المكانة الاجتماعية من خلال مواردها (التمور+الحطب+تووفير العمل)، يكفي تأبيرها أي الالتقاء معها مرة واحدة في السنة وبعدها تترك لحالها، لكن لا تنسى أن تجود بحسب الظروف عليه في زمن معروف بثمارها وسائر المواد الأخرى.

قد يتبين أن هذه لغة عاطفية تبعث على الشفقة، غير أن الأمر ليس بسيطا، إنها في العمق لغة وجود قد يصير حتميا يخلق مكانة للنخلة المنغرسة في نفوس الأهالي، تدفع هؤلاء إلى اقتسام الاستمرار في الوجود نفسه، ويحكي الأهالي أن " فِيلَالَا الأقحاح" لم يبخلوا على مزروعاتهم، ظلوا أوفياء لحاجياتها، فـإذا لم تَجُد عليها السماء بالماء، ولم تأتي به الأودية والشعاب يقتسمان ماء شربـه، يقول رجل من قصر مولاي عبد الله الدقاق 56 سنة "الفِيلَالِي زْمَانْ كَانْتْ كَاتْكُونْ

الهوامش

11 - Roger Caillois : l'homme et le sacré ; édition Gallimard 1950 ; p 23.

12 - ملاحظة: الاستشهادات الواردة هي مقتبسات من مقابلات أنجزها الباحث مع مجموعة من المبحوثين الفلاحين الصغار والكبار أثناء اشتغاله على موضوع المجال والمجتمع بواحة تافيلالت سنة 2012.

عْنْدُوا لقْرِيطَة[13] دْيَالْ المَا كَايْشْرْبْ شْوِيَّة وِاخْوِي البَاقِي لْلنْخْلَة"، صورة ضخمة، وتعبير عن العلاقة الثابتة بين الإنسان ومحيطه.

إن العلاقة بين المقدس والنخلة والإنسان تعقد خيوطها اللغة عاكسة التاريخ والـواقـع الاجتماعي، فاللغة باعتبارها التجسيد الحقيقي لنظام الثقافة لا تقف فقط عند تحقيق التواصل بين الأداميين إنما هي شكل من أشكال الوجود تتجاوز التواصل الأدمي إلى تواصل بين الإنسان والطبيعة أو هو عودة إلى حالة الإنسان الأولى، وخلق حوار يكون فيه المزارع في عزلة أونطولوجية مع نظامه الزراعي، عزلة فريدة وموسمية لا تجعل الإنسان أمام موضوع وشيء مثل باقي الأشياء الأخرى، بل تجعله أمام كائن حي محتاج إليه. إن تلك اللغة المنسوجة بنظام معين لا تنفصم عن الثقافة الزراعية، تشكل طقسا من الطقوس الكلامية الممارسة زمنيا في وقـت معلوم مرتبط بزمن الجماعة وتدبيرها لما فوق الأرض.

في هذا الإطار اللغة المنحوتة تشكل عمق تصور لا يخفي إلا ذاتـه، تدل على معان متعارف عليها نادرا ما يدور حولها نقاش اللهم في حالة وجود غرباء يستغربون هذه الممارسات الكلامية، وهـي على العموم تـأتي كإعلان عن التفاعل الإيكولوجي بين الإنسان والبيئة يحكمها أفق وتوجه واحد، وهذه اللغة هي أكثر ارتباطا بالدين، إنها تشمل الرموز الدينية المقدسة، ارتباط يستحيل معه فصل الثقافة عن الدين، غير أن ما يجمعها هو مفهوم المقدس، إذ العلاقة بين اللغة والدين تبرز في استعمال رموز دينية وعبارات يوصي بها النص نفسه تضفي قيمة معنوية، أو قد تتحكم في النتيجة البعدية لسلوك معين مستوحاة من "كلام الله"، فأي عمل زراعي يقرأ اسم الله عليه، وتكون افتتاحيته بعبارة "باسم الله" تضفي قيمة لا مادية على المراد إنجازه، ولا يمكن أن ننفي هذه القاعدة الدينية التي توجد في الواحة على غيرها، إذ هي من بين أكثر العبارات التي توحد المسلمين في المعمور؛ في السلوك الزراعي وفي مختلف مراحله يحضر اسم الله ككلام مأثور من صميم التاريخ لا ينفصل عن التربية الدينية في العالم القروي، والتي تصنع قاعدة اجتماعية يسبق وجودها الأفراد الذين لا يكفون عن ترديدها وجعلها جزءا من الذات لتجنب أي خلل يمكن أن يصيب السلوك أو الفعل أو حتى النتيجة، فخلال لحظات زراعـة النخيل الأولى تستهل أول خطواتها باسم الله ذات شحنات ودلالات في أبعدها وأقصاها إضفاء البركة على العمل المنجز.

إن المقدس لا ينفصل عن شجرة النخيل يتجدد موسميا منذ مرحلة وضع الفسيلة في موضعها، ولضمان نمو سوي لها لا يكتفي المـزارع بالوسائل المادية والموضوعية الكفيلة بإنجاحها {الماء والسماد وتنظيم السقي...} إنما يدعمها روحيا وبشكل رمزي بالدعوات المستمدة من النصوص المقدسة كترج لحفظ وجودها وإثمارا، وهذا لا يتطلب فهما دينيا عميقا لأنه سلوك رمزي؛ و الرموز الدينية يبنيها الحس المشترك عبر ما يسمى بالعادة الذهنية كارتباط متكرر بين موضوعين يشكل قاعدة اجتماعية، ولا نريد هنا أن نتطرق إلى إشكالية الحس المشترك والحس الديني[14]، إنما سنركز في مقابل ذلك على توظيف الحس المشترك للرموز الدينية في المحكي الشعبي، وإضفاء طابع القدسية على النظام الزراعي الواحي من خلال اللغة بغض النظر عن طبيعة هذا التوظيف بواعي أم بغير واعي.

يؤكد الأهالي أن زمن تلقيح النخيل يشهد ميلاد لغة مستوحاة من الحقل الديني تؤدى وفق نظام إنشادي متميز يقترب من أشكال الـتـلاوة القرآنية الفيلالية، حيث خلال هذه الفترة يردد المزارعون عبارات دالة ومتميزة، يقول المبحوث الأول "مْلِّي كَايْطْلْعُو لْلنْخْلَة كَايْصْلِّوْ عْلَى النْبِي وْكَايْكُولُو اللَّهُمَّ صْلِّي عْلَى سْيْدْنَا مُحْمْدْ، اللَّهُمَّ صْلِّي عْلِيكْ يَا رَسُولْ الله، اللَّهُمَّ صْلِّي عْلَى النَّبِيْ، وْكَايْبْقَاوْ إِعَاوْدُهَا حْتَّى كَيْسَالِو"، ويضيف عبد الله فلاح من قصر تنغراس 55 سنة "مْلِّي كَايْطْلْعُو لْلنْخْلَة كَايْكُولُو بِاسْمْ الله يَا رْبِّي سْخْرْ، لِّي غْرْسْ شِي لله وْلِّي كْلَاشِي لله". إنها عبارات دالة، فالأدعية تدل على الإستنجاد بالله انطلاقا من الصلاة على نبيه لإضفاء البركة عليها وإعطائها قيمتها الرمزية كإعداد قبلي للحصول على قيمة مادية، وهي طقوس لغوية تتجدد موسميا، والمزارع يردد ما تحفظه الذاكرة من ابتهالات بنفحات وأنظام دينية يتم أخذها من حقول معينة في الحياة الجماعية اليومية المتكررة غالبا ما تختتم بعبارة "الله إِتْمْرْ وِ إِعْمْرْ".

إن المـقـدس يتمظهر في أشكال توظيف لغة النصوص المقدسة في أنماط طقسية اعتيادية تشكل قاعدة تاريخية تمـرر مع السلوك الـزراعـي المكتسب بالدُّربة والمحاولة، غير أن اللغة المقدسة هذه أصبحت تعرف نوعا من الخفوت والأفول لأن ترديدها على شكل أنظام مبعثرة فوق النخلة يتطلب زمنا كافيا لأداء هذا الطقس في حر الشمس، كما يقتضي إيمانا بجدوائيته والافتتان لإنجازه وهو ما لم يعد حماسيا، ولم يدون أيضا، موجود فقط في الذاكرة الشعبية التي بدأت تزول ملامح الماضي فيها، ولذلك سـارت تعرف نوعا من التجاوز نحو أداء الخدمة في أقل مدة زمنية، وهو تجاوز يأتي في سياق التغير العام الذي تعرفه تافيلالت، غير أن ذلك يمتد على طول الثقافية الزراعية الواحاتية التي لا تنفصل عن الأشكال الثقافية بالجنوب الشرقي المغربي.

II. البـنـيـات الـزراعـيـة وسـؤال الثقافة الشعبية الشفوية الواحية.

في الثقافة الشعبية نجد أنفسنا أمام لعبة كلامية لا يتقنها أي كان، تجسدها صيغ قولية مختزلة تتصل بوقائع الماضي، وتحضر في الآن، تشارك فيها شخصيات، تتحرك داخـل الجماعة أو سبق وأن تحركت، كما تدل على أنماط من السلوك بشكل يجد فيه المؤرخ والسوسيولوجي والأنثروبولوجي ورجل الأدب نفسه. ونود أن نشير أيضا إلى أن الثقافة الصحراوية والشبه الصحراوية مادية أو رمزية مرتبطة بالبيئة والنشاط الاقتصادي، تستمر باستمرار البيئة، وتتغير بعض معالمها بتغير ظروفها، فسواء كانت الثقافة مادية أو لامادية ابتكرت لإشباع الحاجات من خلال البيئة[15]. ولتافيلالت مأثور الشفهي مرتبط بالبنيات الزراعية بدأ تعدده ثقافة العولمة، وجمع هذا المأثور ليس عملا هينا للنسيان الذي أصاب الذاكرة الشعبية وعدم الاهتمام الذي تلقاه الأشكال الثقافية الشفوية في الواحة، ما جعل تلك المأثورات تتجه نحو الاختفاء والتلاشي باقتراب اختفاء الجيل الذي لم يتعرض كثيرا لصدمتي الحداثة والعولمة وتغير في البنية اللغوية مقارنة بالشكل الحالي.

صحيح أن المجال المدروس ملحوني وزجلي بامتياز، إذ لم يغفل رجال الملحون البيئة الواحية في أنظامهم، نجدهم تغنوا بالنخلة في مناسبات عديدة، كما أن مكونات النخلة كانت الوسيلة الأبرز في تزيين الأعراس والحفلات، وتعتبر أيضا وسيلة تعبيرية وتشبيهية تستعمل كآلية للتعبير عن موقف معين في صيغة ألغاز وأمثال شعبية وقصائد زجلية وأساطير وطقوس قريبة من السحر تنسج بها علاقات غامضة ومستمرة بشكل من الأشكال.

نشير في فكرة أخرى أن المتن المجمع مزيج شعبي رغم قلته يعبر عن إبداع شعبي يعكس أسـلـوبـا في التفكير العامي[16]، ورغبة في احتواء المشاكل والمعضلات التي تواجه الإنسان الواحي، وهو الجانب الذي تم إغفاله من طرف الـدراسـات والأبـحـاث الأنثروبولوجية والإثنوغرافية والتاريخية أيضا، غالبا ما تركز الأبحاث على الـصراع القبلي بين القبائل المحتلة للمجال الواحي صنهاجة ومصمودة وزناتة، والعناصر الوافدة

الهوامش

13 - أنية يستعملها أهل الواحة بتافيلالت قديما قبل غزو المصنوعات البلاستيكية لأخذ الماء معهم للحقول.

14 - انظر: ديل إكلمان: الإسلام في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، دار توبقال للنشر، ج 2، ط 1،1991، ص 40.

15 - نبيل صبحى حنا: المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، دراسة نظرية ميدانية، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1984. ص 88-86.

16 - لا نستعمل هذه الكلمة بمعنى دوني بقدر ما أننا نقصد بها البساطة والسلاسة في التعبير.

وعلاقة كل ذلك بالسلطة، أو على دور الزوايا والأولياء في هذه العلاقة والصراع، أو على البنية العمرانية الفريدة... غير أن الجانب اللسني والبنية اللغوية التي لا تنفصل عن البنيتين الاجتماعية والزراعية لم تلقى اهتماما وافيا، ولذلك لا بد من استقراء -على الأقل- بعض مظاهر ثقافة مجتمع الواحة عبر التاريخ إن أمكن ذلك، لأن الناس يحافظون سواء في ذاكرتهم أو من خلال نشاطهم الاجتماعي على أنماط المعتقد والطقوس ما يتطلب مقاربة فهمية لكشف المخفي.

ويمكن للباحث في أحوال تافيلالت أن يكتشف التفاعل الجدلي بين البنية الثقافية والبنية الزراعية، وهو التفاعل الذي بدأ يشهد نوعا من التراجع لأن تلك البنيات الواحية ليست سانكرونية بقدر ما أن الديناميكا بالشكل الذي تحدث عنها أوكيست كونت تفرض نفسها، غير أن هذه الديناميكا لا يمكن أن نترجمها إلى مفهوم التقدم الذي يعني الانتقال من وضع أدنى إلى الأفضل، لأنها تمثل فقط إمكانية من إمكانيات التغير الذي فرضته الثقافة الوافدة، والحاجة الاجتماعية للتغير. لكن رغم أن الديناميكا الواضحة حتى إذا ما أخذنا المقاربة اللسنية لا تنفي كلية المحافظة على الموروث الثقافي واللغوي، والاستمرار الهش لفعل الزوايا والأولياء ما دام هناك محافظون في الحقل الثقافي يرون أن العودة إلى الموروث وإعادة بعثه هو ارتباط بالحضارة الزراعية المتأصلة بشكل يجمع عناصر بدائية وأخرى كتابية[17]، صانعا ثقافة تقليدية مشروطة بالإيكولوجيا، غير أنها توجد في محك التغير بنوعيه الميكرو والماكرو سوسيولوجي.

إن الإنسان الواحي بغض النظر يحاول خلق انسجام يضمن صحة نفسية جيدة وفق تصور لا ينفصل عن تصوره للكسموس، يساند الأفراد في مواجهة الطبيعة والتعاسة أو سوء الحظ كما يتبين لنا من بعض الطقوس التي تملأ الفراغ يشعر فيه الإنسان بالخوف منذ القدم، ولذلك للطقوسي دور سيكولوجي متمثل في المساعدة على مواجهة والتخفيف من أعباء الغربة الوجودية داخل الواحة الشاسعة التي لا ضمان إلى تجاوزها إلا بتحويل الخصام مع الطبيعة إلى حوار بالطقوس سواء كانت سلوكا أو كلاما.

وقبل أن نشير إلى الطقس والأسطورة، نذكر أولا أن حضور المأثور الشفهي يختلف حسب تاريخ القصور[18]،لأن الثقافة تصنع في التاريخ، فالقصور الحديثة العهد تشهد توظيف مزيج لغوي وتواصل شفهي يتضمن مأثورات قد تكون مستعارة، وهو ما ينفي القول بالعزلة الأنتروبولوجية للقصور، بحيث نجد صيغا كلامية متداولة في كثير منها ما يطرح سؤال الأصل والنشأة؟.

1. المثل الشعبي.

المثل الشعبي يمثل سلطة تجمع شتات وشظايا تجارب الحياة في صيغ قولية موجزة جدا، وعبارات لغوية دالة لها قوة تأثيرية، هي كفعل كلامي يحدد قوة اتجاه الفعل ورد الفعل، له وظائف إنسانية واجتماعية ونفسية، يستعمل للمقارنة والتشبيه أو التحفيز... يضم من المعاني المكثفة لتمثل وضعية معاشة، أو موقف إنساني، وهو نفسه موقف إنساني يسموا بهذه الخصائص فوق سائر الأقوال. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أمثال كونية تتشابه فيها مختلف الجماعات البشرية من ناحية الدلالة والمغزى مع إمكانية التباين في المعجم المشكل لها، ويكفي أن نأخذ المجتمع المغربي كمثال لذلك نجد مثلا حسانيا هو نفسه شرقيا ويتداول في الغرب والوسط...

نسجل في هذا المقام أربعة أمثال شعبية لا تنفصل عن البنيتين الزراعية والاجتماعية الواحية، ولا يمكن أن نسقط عليها تصورات نظرية، بل يمكن أن تستعمل كآليات لتحليل بنيات المثل وأبعاده كإبداع غير مكتوب لا يتأتى إلا للذي له القدرة على اختزال الظواهر وتمثل الوقائع، فمن خلال الأمثال المجمعة وباقي الأشكال الأدبية الشعبية الأخرى نستنتج بعدا إسطوغرافيا وأخر أسطوريا دون نسيان البعد الإستطيقي المتمثل في شكل الصياغة الجمالية للغة والعبارات المستخدمة، وهي كلها إنما تبين علاقة الواحي بالنخلة والتمر أو ببقاياهما، وتوظيفهما في شكل قوالب كلامية للتعبير عن وقائع وتصورات اجتماعية، تقول الأمثال المتوصل إليها:

"النْخْلَة مَا كَاتْرَاعِيشْ لْعْوَاجْهَا
كَاتْرَاعِي لْعْوَاجْ بْنْتْهَا".

معجميا نركز في هذا المثل على لفظتي النخلة والاعوجاج حتى نصل إلى أنهما يدلان على ظاهرة اجتماعية لا يخلوا منها أي مجتمع، وهي ظاهرة يريد من خلالها الأفراد خلق مواقع رمزية وتموقعات عبر التمكن من آلية كشف عيوب الآخرين، صيغة توضح أنماط التفاعل مع الآخرين، غالبا ما تكون أو تتجلى في شكل منافسات وصراعات لاحتضان الجمال أو الخيرية أو للتعبير عن قيمة أخلاقية...

إن هذا المثل يقال في مقامات اجتماعية واضحة المعالم وبشكل مضمر لتحاشي الفهم المباشر، يمرر فيه خطابا مرموزا يتفادى فيه الأفراد الإحراج باللغة المباشرة، ولذلك يمكن النظر إلى عناصر الثقافة نظرة وظيفية، من حيث هي وسيلة لاحتواء الصراع، وآلية من بين آليات الحذر الضامنة للاستقرار وإعادة التوازن. ويقال هذا المثل للذين ينشغلون بعيوب الناس عوض عيوبهم، من حيث أن اعوجاج النخلة عيب فيها، والنخيل الطويل كل له نصيبه من الاعوجاج لا ينظر إلى نفسه ليرى عيبه منهوس بعيوب الآخرين. والمِرْآة التي توضح العيوب وتعكسها وتصنعها هي المجتمع، هذا الأخير لا يغفل عيوب أعضائه، ينقلها صانعا ما يعرف بالإشاعة، لكن يمكن رؤيتها من زاوية أخرى المجتمع الفيلالي الواحي صاغ هذا المثل لإنصاف الآخر.

تظهر التجربة الفردية في إطار المجتمع حضور هذه الظواهر، وتجلي ضرورة حضورها كباعث على إعادة تحيين الميكانيزمات الاجتماعية الكفيلة باستمرار النسق الثقافي والاجتماعي، وإنتاج آليات التقويم الذاتي كون الأنومية كما قال دوركايم ضرورية لحياة المجتمع، وتلك الاستمرارية لا حدث بشكل مسالم، فالتناقض بين الأفراد الذي يتخذ شكل صراع وتنافس أساسا كوضعيات تفاعلية حول أشياء مادية أو رمزية، ولكون المجتمع الواحي يهمه الشرف الاجتماعي كرأسمال مصون لا يمكن التفريط فيه أو السماح باختراقه، يحاط بسياج من الضوابط، يتم الدفاع عنه بأي شكل من الوسائل المتاحة، وهو ما يدفع بعض الفاعلين إلى نسج خطاطات معينة يضعون في مركزها عيوب الآخرين كسبيل لإصرافهم وحجبهم عن عيوب الذات وحفظ ماء الوجه، غير أن المجتمع واع جدا بهذه السبل أخذا النخلة التي من بين خصائصها الاعوجاج للتعبير عن حالة اجتماعية، ما يؤشر عن إدراك الإنسان الجيد لمحيطه.

إن الإنسان إبن بيئته كما يقال، لا يخرج عنها وما رأته عيناه، إذ لا يمكنه التعبير إلا على ما عاش فيه وعاينه، ولا يمكنه في تعبيره استعارة أشياء لا يعرفها وإلا سيرسم صورته عن ما لم يراه ضبابية، ولذلك بسبب كثرة احتكاك أهل تافيلالت بالنخيل مكنهم ذلك من توظيفها في أشكالهم البسيطة، صانعا الوعي التاريخي المترسب بأهميته في المناطق الشبه الصحراوية، إذ لا حياة مطلقة بدونها فيزيقيا ورمزيا.

وفي موضع أخر، التمر لها علاقة وطيدة عند تافيلالت بالجسد والصحة، وليس أي جسد إنما الخالي من الأمراض حسب المثل التالي:

"لِّي حْرْزْ أُ تْمْرْ بْحَالْ لْبْغْلْ لْمْسْمْرْ".

الوعي بالجسد وضرورة سلامته لأداء النشاط الزراعي لا ينفصل عن البنيات الزراعية، ما يستدعي اعتماد المقاربة الطبية إضافة إلى سوسيولوجيا

الهوامش

17 - التصنيف هنا مغلقا ولكن حسب طبائع المجتمع المغربي يصعب وضع نمط إنتاج معين له باعتباره يجمع بين المتراتب والمتناقض والمرادف.

18 - القصر وحدة سكانية تضم تجمعا سكانيا ينقسم إلى الداخل والخارج؛ إلى المنازل والبيوتات القديمة التي توجد خلف السور والأبراج أو توجد خارجها، كما أن للقصر معطيات تحدد وحدته كالمسجد والمدخل الرئيسي، ومكان جلوس الشيوخ واجتماع "اجماعة أو القبيلة" المعروف بالحوش، ويشكل القصر التقليدي وحدة جوار سكانية قبل أن يتعرض لتغيرات عمرانية عقبت الاستقلال ودخول البناء الإسمنتي والمدارس العصرية التي عوضت الجامع والفقيه وأدوات التنقل التي عوضت نسبيا البهائم.

الجسد لاستنطاق حدود الوعي الذي لا يتجاوز الإطار الزراعي، إذ الإنسان الفيلالي ولطبيعة أشكاله ومحيطه المناخي والطبيعي محتاج إلى صحة جيدة لإنجاز مهامه الشاقة المجبر على قضائها بمجموعة من وسائل الإنتاج الأخرى أبرز البهائم والأنعام، حيث لا يمكن تصور نشاط زراعي دون البغال والحمير والبقرة، والأول أكثر تفضيلا وإن كان الثاني هو المكتسح والأكثر استعمالا، غير أن الصحة الجسدية الجيدة تقارن بقوة بنية جسد البغال "المْسْمْرّة" تكون لها قدرة كبيرة على التحمل والحرث وأداء مختلف المهام الزراعية، ما جعل الإنسان الواحي يرغب في جسد قوي قادر على تحمل الأعباء، فشبه جسده المستفيد من التمر أو من اقتياتها إضافة إلى الحريرة، وهما أساس غذاءه يكسبه قوة البغال، وهو ليس تشبيه تحقيري يجعل من الإنسان حيوانا غير ناطق بالقدرة على التحمل؛ إن إنسان العالم القروي يحقق وجوده انطلاقا من القدرة على أداء السلوك الزراعي، وبالتالي التمر لا تتوقف أهميتها على خلق المكانة الاجتماعية كأبرز مصدر للرأسمال، إنما تنتج رساميل أخرى أبرزها الجسد القوي السليم، وقد أكد الطب المعاصر والنبوي أهمية التمور في حفظ الصحة البشرية.

يستدرك الحس المشترك الأمر في الدلالة والمعنى والتصور المنسوج حول النخيل منذ زمن بعيد وغير معروف حينما تدخل النخلة كجزء من العلاقات القائمة على التماثل بين الأفراد، أو تستعمل كبرهان لتأكيد موقف معين أو تصور شخصي أو اجتماعي غريب، لكنه ساري المفعول اجتماعيا للاعتقاد الجمعي بصحته، حيث نجد مثلا شعبيا ولغزا لا يخلوان من حكم قيمة ولا من نظرة استيطيقية عامية، يقول المثل:

"كُلْ مْنْ هُوَ طْوِيلْ خَاوِي إِلَّا النْخْلَة وْلْمْغْرَاوِي".

مثل يعكس حضور مكونات المجال الواحي في المخيال الشعبي ويماثلها بأهم الشخصيات الشريفة، "فالمْغْرَاوِي" في الواحة السفلية أحد شخصياتها البارزة المشهود لها بالورع والتقوى، وينتشر المغراويون[19] اليوم في تافيلالت بشكل دقيق في قصور "الغرفة" و"أولاد يحي الجيارة"، ويعرف المغراويين أنهم "أَهْلْ الكْتُوبْ"، قريبين من المرابطين، والمغراوي هذا كان طويل القامة كما يشهد على ذلك قبره حسب الذاكرة الشعبية، مفيد لمجتمعه بحكمته ودرايته بالعلوم الدينية، ومعلوم أن النخلة رغم ارتفاعها في السماء تعطي التمور الأساسية في الغذاء، وكل طويل سواها خاو وفارغ من أي محتوى مادي أو رمزي سوى المغراوي. والمهم علاقة النخلة بالمغراوي وخصائص هذا الأخير التي دفعت بالحس المشترك إلى عقد مقارنة بينه وبينها نصوغها في مفهوم البركة كما تحكيها قصته[20].

وفي إطار اللعب الرمزي[21] كما يسميه جون بياجي الذي يعمل كوسيلة للتمثل الرمزي لمجمل الوقائع التي يعيشها الإنسان، والمهم في التعليم واكتساب المعارف والقدرات الذهنية والإدراكية الفريدة، نجد الألغاز التي تدخل ضمن الرياضات الذهنية الشعبية، والتي غالبا ما يتداولها الأطفال والمراهقين، أو تكون على شكل تحد بين الصغار والكبار، يمكن من جهة أخرى أن تقارب الألغاز الفيلالية وفق مقاربة النوع أو كآلية لدراسة البناء الاجتماعي دون فصله عن المحيط الإيكولوجي، يقول اللغز:

"لاَلَّـــة فْـالْـعْـلاَلِي بْـشْـعْـرْهَـا كَاتْشَالِي"

إنها النخلة الشامخة تزين قمتها شعرها {الجريد} رمز للجمال حتى عند المرأة، وهو منظور استطيقي جعل أهل تافيلات يستغلونها لتزيين الحفلات والأعراس، حيث نادرا ما لا يرسم جريد النخيل أمام بيت أهل العرس، لذلك لا يتوقف استعمال الجريد في إعادة الإنتاج أو في تحضير المصنوعات التقليدية بقدر ما ينفتح على التوظيف الجمالي والفني أيضا.

وفي سياق آخر تعيش الواحة في ارتباط بالزمان، وللمجتمعات الزراعية إدراك وفهم خاص للزمن، والذي يمكن تسميته "بالزمن الزراعي" يخلق معه تدبير اختياري أحيانا وقسري أحيانا أخرى، يكون على شكل سلوك ضروري محتوم النتائج يقول المثل الأخير:

"النْخْلَة إِلَى شْرْبَاتْ بالصِّيفْ كَتْوْلْدْ بالسِّيفْ"

بمعنى أن البنيات الزراعية تحتاج نظاما سقويا في إطار الزمن، فالنخيل في صلب الحر {الصيف} في حاجة ماسة إلى الماء لكي ينتج التمار عنوة وبالقوة {بالسيف}، من حيث أن السقي في هذه الفترة يرغمه على الإنجاب ولا يترك له الفرصة لنقض ذلك، وهو ما يؤكد الوعي الزراعي.

إن هذه الأمثال المجمعة وسائر الأشكال البسيطة الأخرى تعزز طرحا واحدا هو أن التعرف على الواحة لا يقتصر على التحديد الإيكولوجي أو المورفولوجي، بل إن البعد الثقافي بأنساقه عنصر من حياتها باعتباره تعكس نمطا في التفكير وأسلوبا في العيش.

2. الطقس والأسطورة.

ثمة ظواهر عديدة لازالت غامضة لها دلالات دقيقة مترابطة ببعض المواضيع الميثولوجية[22] التي تتطلب إتباع مناهج متعددة ومختلفة لاستقرائها أو على الأقل لاستخراج معانيها، ولا نقول هنا بدراسة لبنية معزولة بل لا مناص من دراستها في علاقتها بالبنيات الخارجية لأنها حتى وإن شكلت طقسا سحريا أو أسطوريا غامضا لا بد أن تدرس في إطار موضوعي، سمته حركية المجتمعات الزراعية في بعض القضايا التي تمثل نمطا فكريا تعكس ما تحدث عنه ليفي ستراوس في بنية الأسطورة، وضرورة متابعة تطور الأفكار النفسية السريعة، وهو ما عجز في نظره أن يقوم به مؤسسوا الإثنولوجيا الدينية[23]، لأن المجتمع ليس جامدا أمام معتقداته فلا يكف عن تجديد بنياته وفق شروطه وظروفه.

إذا كان كل مجتمع له بنيته الطقسية والأسطورية، ولم يسلم من الإيمان بها وإن تفاوتت درجات ذلك حسب تقدم الأفكار في المجتمعات، فالواحة باعتبارها تشهد اقتصادا زراعيا لا تنفصل معتقداتها عن هذا الأسلوب؛ أي هي في صلة مباشرة أو غير مباشرة مع المزروعات والنباتات أو مع الحيوانات، ويصنع ذلك التاريخ الثقافي التي مازالت أثاره موجودة ومستمرة بشكل مسكوت عنه، بل إنها في جزء منها تدخل ضمن الطابوهات غالبا ما تكون مرتبطة بجلب "الحظ" و"السْعْدْ" ودرء الشؤم والتعاسة، وتأتي أحيانا لتفعيل زيارة الأولياء والأضرحة، ويكفي أن نأخذ قصر تنغراس كمثال على ذلك.

2-1.طقس حَاكُوزَة

طقس سنوي، تقوم به العائلات التقليدية في القصور تتفاوت في التشبث به، لكنه على العموم يشهد تراجعا خطيرا لصالح طقوس استهلاكية جديدة، تحول من طقس إلى عادة أو أسلوب للعب لعبة الحظ الشعبية، وطقس حاكوزا زمنيا هناك من يقوم بها في منتصف "اللّيَالي"، ومن القصور من يقوم بها في ليلة اليوم الأخير من فصل الشتاء بعدها مباشرة صباح اليوم الأول في فصل الربيع كإعلان عن استقبال زمن مختلف ملطف، زمن الاخضرار، يتم بتحضير الكسكس غالبا في وجبة العشاء، وهو طقس يعرف أيضا "بسْبْعْ خْضَارِي"، وهي مسميات لنفس الطقس، يحضر فيه الكسكس بسبع أصناف من

الهوامش

19 - مغراوة : قبيلة قديمة بالمغرب.

20 - قصة المغراوي المرتبطة بالمثل "كل من هو طويل خاوي إلا النخلة والمغراوي "هو راه ميت فأمسيفي، اسمو الفقيه عبد العزيز المغراوي، قبرو طويل فيه أزيد من 2 متر، قرا فالقرويين، أ فالقرويين كان فالمحضرة ديالهم واحد الفقيه بحالوا كانو حاضرين لشي محضرة، ناض داك الفقيه؛ والفقيهة كاتكون بناتهم الضغينة، والمغراوي معروف كان فقيه متمكن، ناض الاخر كال الخدامة ديالو فاش نكونو كالسين فالمحضرة أجو لعندي كولولي أفلان راه البغل ديالك مات، أهو ماماتش، جاو كالوها ليه، كاليهم حتى نسالو وشوفو شي صحراوي إجرو، ناض المغراوي كالو ماكانش شي صحروي من غيري لي إجرو، وأنا والله أسيدي حتى نجرو، كالو ما كنقصدكش الله إنعل الشيطان، كالو والله حتى نجرو، كاليهم نوضو الناس، كالك مع الدخلة لعند البغل مات البغل بقدرت الله، ربطو بحبل باش إجرو وبدا إجرو، كالك الدار لي داز عليها أهو كايجرو كاتريب هو غادي والدار لي دازها كاتريب، حت بداو الناس كايزاوكو أوقفوه، أهنا كالو كل من هو طويل خاوي إلا النخلة والمغراوي، أتمى سماو واحد الدرب ب بدرب البغل فالمدينة القديمة في فاس ".

21 - جون بياجي: علم النفس وفن التربية، ترجمة محمد بردوزي، دار توبقال للنشر، ط 1، 1986، ص 117.

22 - كلود ليفي ستراوس: الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ج 1، 1971، ص 244.

23 - كلود ليفي ستراوس: الأنثروبولوجيا البنيوية، م س، ص 244.

الخضر أهمها "الوْرْكِيَّة" والجزر واللفت والطماطم والعدس... توضع نواة التمر وتسكب مع الخضر بـدون قصد ولا مراقبة اتجاهها، ومن أتت في جهته وعثر عليها؛ أو من وجدت أمامه بشكل عفوي وغير مقصود فهي بشارة على السعادة في السنة الجارية.

2-2 التمر في الذاكرة الشعبية بين الخوف والترجي.

في نفس السياق تنتشر ظاهرة معقدة في المجتمع الفيلالي تعلل شكل اعتبار جريد النخيل في المخيال الشعبي آلية لجلب الحظ "والسْعْدْ" عند النساء، يقمن إما بعقد مجموعة من الخيوط أو قطعة أقمشة وملابس مع جريد النخيل بعيدا عن الطريق، لا يصله أحد إلا قليلا، أو عقد زَعْـف النخيل بعضه ببعض، وهو فعل ذو بعد خرافي يؤسس لمعتقد عبارة عن عملية عقد لها بعد وظيفي مجرد، كعقد المشاكل أو تسريع عقد قران الفتاة، وحل أي مشكلة أخرى نادرا ما لا ترتبط بالزواج والرغبة في إنجاب الأطفال.

ويسود معتقد غير بعيد عن الدلالة الأسطورية يربى الكل على تجنبه لأنه مهدد لكمال الجسد، وهو ما يمكن أن نصوغه في التراشق أو رمي الآخر بنواة التمر، لأنه كما يقول الواحيون "العْلْفَة حَالْفَة فْ العِينْ"[24]، هروب يسبقه خوف من حلول المصيبة التي تتسبب فيها النواة سواء بشكل عفوي أو متعمد أو بتصرف طائش، وغالبا ما تحدث بين

الصغار أثناء اللعب الحركي الذي لا ينتهي بشكل سليم حينما يحضر التراشق بتلك النواة.

غير أنه وفي عمق هذا الخوف يميل الأهالي إلى تمجيد التمر ونواتها وتقديسها أحيانا لا لغاية مرجوة منها بل لغاية في نفسها، نجدهم يحافظون على جمعها لحفظها من التلف بلهفة شديدة، وينهون عن عدم جمعها أو تعمد رميها بشكل متهور أو عبثي بها، يتحاشون أكل التمر وهم واقفون أو في حالة المشي ما قد يسبب رميها في غير مكانها، لا بد من الجلوس لجمع النوى كلها لأنهم يقولون أن من يشتتها ويدوسها الناس، أو من لا يجمعها مصيره محفوف بالمخاطر لأن "العْلْفَة كَتْخْطِي {تسب} لي كَايْرْمِيهَا أُكَتْدْعِي لله فْلِّي رْمَاهَا"، وهو إذا كان معتقد خرافي ذو بعد براجماتي لا واعي يحفز الأفراد على جمع شتات وبقايا التمور لإعادة استعمالها كعلف للمواشي بعد طحنها، جمع احتياطي لما قد يتسبب فيه الجفاف من قلة الكلاء والمراعي... وبالتالي معتقد ببعد تدبيري أساسا.

عموما تحتل التمور وبقاياها مكانة مهمة في المخيال الشعبي طقوسا وسلوكات في الأشكال البسيطة، فإذا كان الحديث النبوي يؤكد بأن "البيت الذي لا تمر فيه أهله جياع" فنفس القيمة تعطيها الذاكرة الشعبية. في هذا السياق يحكى عن رجل من قصر تنغراس اسمه احمد بن المهدي، ملقب "بحْدَّا بْنْ هْمِّي" كان يملك كميات كبيرة من التمور تغنيه عن كثير من الأشياء الأخرى، لكنه فوجئ في سنة من السنوات بنقصان مخزون التمر لديه بشكل مخيف، تقول هذه الحكاية "حْدَّا هْمِّي كَانْ عْنْدُو التْمْرْ بْزَّافْ، لَكِنْ فْوَاحْدْ الوْقْتْ نْقْصَاتْ عْنْدُو التْمْرْ، أُفْهَادَ الوْقْتْ عِيبْ إطِيبْ شِي وَاحْدْ لخْبْزْ دِيمَا، وْلِّي طِيبْ كَايْتْسَمَّى رَاهْ فَقِيرْ، أْبْسْبَابْ نْقْصَانْ التْمْرْ عْنْدُو نَاضْتْ مْرَاتُو طْيْبْ لْخْبْزْ أُمْلِّي شَافْهَا كَاتْطْيْبْ بْقَى إدُورْ فْالسْطْحْ أُكَايْكُولْ ":

أَتْمْرَتِي يَا مُولاَتِي

يَا مْحْمْرْتْ شْدِيكَاتِي

حِيثْ قْلْتِي أُمَاكُنْتِي

بَانْ سْرِّي أُبَانْ عْوَارِي

أُبَانْ دْخَانِي فْدَارِي

هـذه الكلمات تـردد في كثير من القصور الفيلالية المجاورة لتنغراس تبين أن الشرف الاجتماعي يكون عندما يتوفر المنزل على المخزون الكافي من التمور، يقي ويحفظ من الوصمات الاجتماعية التي تقاس بمعايير مختلفة أبرزها الفقر، غير أن هذا يجب قراءته في إطار التحولات العامة التي شهدتها الواحة التي ولدت تقييمات ومنظورات جديدة للتمور بدأ من التصور الأولي مرورا بأشكال الرعاية التي يلقاها النخيل والنظم الزراعية عموما، وصـولا إلى أشكال الاستهلاك والتسويق والاقتصاد الجديد الذي يؤسس له الاستثمار في العالم القروي بالأعراف التي لم تنحجب كلا.

3. العرف، "البراني" وثقافة تنظيم المجال.

إذا كان "البراني" محددا لأهمية المجال ومهدِّدا لخصوصيته في نفس الوقت، فإنه يظل محميا ثقافيا بالعرف الذي لا يسمح للأجنبي ولوجه أو اختراقه، فالعرض وتعلق الإنسان بالمجال يجعل هذا الأخير خاصا، ولا يتم التفويت فيه إلا في الشدائد وتحت إكراهات ثقافية ودينية (الإرث) حينما يتعلق الأمر بحماية الشرف الاجتماعي، في حالة هذا الإكـراه يفوت المجال للأقارب دمويا، ومنه نادرا ما يستطيع الأجنبي اختراقه لتشبث "فيلالا" رمزيا وماديا بالمجال، يقول المبحوث من مـولاي عبد الله الدقاق "مَاكَتْلْقَاشْ شي بْرَّانِي عْنْدُو نْخْلَة فْكُمُونْ شي وَاحْدْ هْنَا فْالْقْصْرْ، حيثْ كَاتْبِيعُوا العَائِلَة لِّي مَا كَتْرْضَاشْ بْلْبْرَّانِي إدْخْلْ عْلِيهَا".

إن حماية العرض بالعرف كان عاملا حاسما موثقا الصلة بالمجال، استمر مع مجموعة من الأجيال، ومن ناحية أخرى يكون الحفاظ عليه أبرز وصايا الوالدين باعتباره يحمي العائلة من الاندثار، ويضمن استمرار السلالة في القصر، ودوام شرف اجتماعي متراكم يرغم الفلاليين على الاستمرار في الواحة تحت أي ظرف. ورغم أن نظام الإرث يتسبب في تقسيم الأرض إلى مستغلات صغيرة متشظية ومتباعدة؛ يضاف إليها عوامل الجفاف تجعلها ضيعات غير إنتاجية فيتفكك الارتباط بالمجال الـذي سار طاردا للإنسان الذي وإن غادره لا يقطع علاقته معه بشكل كلي إنما يظل متعلقا برائحة تاريخ الأجداد.

إن ظهور نمط جديد من التفكير وتخلخل كثير من الأعراف والمعتقدات الواحية نتيجة انفتاح الشباب على مجالات أخرى بظروف وثقافة مختلفة كسر الطابوهات وقلب المعتقدات، مكن البراني من ولوج المجال العائلي "لْخْمَّاسْ كَايْكُونْ مْنْ قْصْرْ أَخُرْ"، لم تعد للعرف تلك السلطة لتغير الاعتقاد بنفعية هذا العرف للامتداد الذي شهده المجال تحت عامل تبادل الزوجات، وانتقال تملكه وشغله مع انتقال المرأة من قصر إلى آخر، ما يحول حق التصرف غالبا إلى الزوج في الميراث -قرب المجال العائلي الأولي-، و حسب امتداد تافيلالت وانقسامها إلى العليا والسفلى.

للمتخيل الاجـتـماعـي تصور بين تافيلالت الصغرى وتافيلالت الكبرى، وهذا مرتبط باختلاف مساحة تافيلالت بين التقطيع الـترابي الجهوي والتمثل الاجتماعي لها، فإذا كانت إداريا تضم مناطق متعددة فالفهم الاجتماعي لمجالها يختلف حسب العالية منها والسفلى، وتؤثث ذلك الثقافة الشعبية بمقولاتها " نْتَ فِيلَالِي، دَاكْ الفِيلَالِي، فِيلَالَا، المْرَا الفِيلَالِيَّة..."، لذلك القصور التي لا تخرج عن هذا الإطار تاريخيا

الهوامش

24 - تعني تلك العبارة أن نواة التمر تشكل تهديدا على العين، وذلك طبيعي جدا لأن صغر حجمها في حالة رمي أي إنسان بها لا يمكنها أن تؤثر بشكل كبير إلا على ذلك العضو الرهيف هو العين فلن تؤلم اليد أو الرجل... ولذلك إن أصابت العين فستضرها ما يجعلها عدوة هذا العضو أكثر من غيره.

تقحم نفسها أو تسمي نفسها بتافيلالت الحقيقية هي قصور من ويغلان حتى كاوز، قصور من جماعة السفالات تعتبر المثل الحقيقي التاريخي لتافيلالت الأصلية، وهو ما يوضحه إذا ما نزلنا من أعلى إلى أسفل مثلا أهل أوفوس ينعتون كل من هو أسفل منهم "بفِيلَالَا"، المعضاديون يسحبون أنفسهم من هذا المجال، وأيضا تيزمي وحنابو يقولون مثلا "حْنَا مَشِي بْحَالْ فِيلَالَا".

كلما اتجهنا نحو الأسفل كلما تقزمت حـدود المجال الفيلالي، فأهل تيزمي وأرفـود يقحمون السيفة ضمن مجال "فِيلَالَا"، غير أن هؤلاء يعتبرون "فِيلَالَا" هم القصور التابعة للجماعة القروية السفالات، يقول محمد من قصر السيفة 55 سنة "المْرْأَة عْنْدْنَا مَاشِي بْحَالْ فِيلَالَا"، ويتعزز هذا النعت مع سكان تنغراس وشرفـت بحاج حينما يصرحون "حْنَا فِيلَالَا".

إن تافيلالت تختلف عـن نعت "فِيلَالَا"، اختلاف بين التقسيم الإداري الـذي يدخل فيها مناطق بعيدة عن تحديد التمثل الاجتماعي لحدود المجال الفيلالي.

لكن تفكيك نظام الواحة وأنساقها الكلية يكشف عن التغير الذي أصاب كل بنياتها بفعل عوامل متعددة طبيعية أدت إلى ندرة الماء سارت طاردة خاصة وأن النظم الزراعية رغم ما تشهده من تحديث يبقى هشا، مـرورا بالمعتقد الواضح في تغير الاعتقاد بإمكانية العيش في الواحة، وصـولا إلى بؤس اجتماعي جماعي ولـد الهجرة بظهور مطالب اجتماعية تتجاوز حدود ما تمنحه البنيات الزراعية من اقتصاد للكفاف في مجتمع الندرة، والتغير أيضا اتضح في اقتحام مفهوم "الغُرْبْ" بثقافته وبعده المادي وحياة الإنسان فيه ومن خلاله، وأيضا الرغبة في تحقيق حسن العيش والرفاه الاجتماعي المفقود.■

المراجع :

- القرآن الكريم.
- ابن كثير: (2000) تفسير القرآن العظيم، تحقيق مصطفى السيد محمد و أخرون، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، م 1، ط 1.
- ابن منظور: لسان العرب، ج -4 11-6، دار صادر بيروت.
- أندري لالاند: (2001) موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، م 3، ط 2.
- ديل إكلمان: (1991) الإسلام في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، دار توبقال للنشر، ج 1، ط 1.
- نبيل صبحى حنا: (1984) المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، دراسة نظرية ميدانية، دار المعارف، القاهرة، ط 1.
- جون بياجي: (1986) علم النفس وفن التربية، ترجمة محمد بردوزي، دار توبقال للنشر، ط 1.
- عساك مصطفى سليم: (1981) قاموس الأنتروبولوجيا إنكليزي- عربي، جامعة الكويت.
- كلود ليفي ستراوس: (1971) الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ج 1،
- ميرسا إلياد: (1988) المقدس والمدنس ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، ط 1.
- Emile Durkheim :(2014) les formes élémentaires de la vie religieuse le système totémique en Australie ;CNRS édition coll Biblis Paris
- Roger Caillois :(1950) l'homme et le sacré ; édition Gallimard .

قراءة في كتاب البرلمان في ضوء مستجدات الدستور للباحث رشيد المدور

نزهة الرغاي
باحثة في الإعلام والعلوم السياسية

يعتبر الباحث رشيد المدور أستاذا للقانون الدستوري بكلية الحقوق المحمدية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، فهو حاصل على دكتوراه في الحقوق وأخرى في الدراسات الإسلامية. فقد تولى الباحث مهام ومسؤوليات عدة من ضمنها، انتخابه سابقا كنائب برلماني عن مدينة الدار البيضاء لثلاثة فترات تشريعية متتالية (-1997 2008)، وأمينا لمجلس النواب (1999 2002-)، ونائبا لرئيس مجلس النواب (2002 - 2004)، ثم عين عضوا بالمجلس الدستوري (2008 2017-).

أصدر الباحث رشيد المدور العديد من المؤلفات في القانون البرلماني، من ضمنها مؤلفه حول "القضاء الدستوري والأنظمة الداخلية للبرلمان -1963 2016"، ومؤلف آخر حول "إشكالية النظام الداخلي للبرلمان في ضوء الدستور"، إضافة إلى مؤلف حول "مراقبة دستورية الأنظمة الداخلية للبرلمان في المغرب: الخصائص والمنهج"، كما صدر له مؤلف بعنوان "العمل البرلماني في المغرب: قضايا وإشـكـالات"، وكـذا مؤلف آخر يحمل عنوان "النظام الداخلي ام الداخلي لمجلس النواب: دراسة وتعليق".

قدم الباحث رشيد المدور السياق الـذي حكم إصـدار كتابه "البرلمان في ضوء مستجدات الدستور"، وهو سياق له ارتباط بالندوة الدولية، التي نظمتها أكاديمية المملكة المغربية بشراكة مع الـوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، تحت عنوان "التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية"، والتي كانت يومي الثلاثاء والأربعاء 10 و11 يوليوز 2018م بمدينة الرباط، مشيرا إلى أن أصل هذا الكتاب كان ورقة مداخلة بعنوان "مظاهر التطور البرلماني في ضوء

مستجدات الدستور"[1].

يعد كتاب "البرلمان في ضوء مستجدات الدستور"، من تأليف الباحث رشيد المدور سنة 2019، وقد صدر هذا الكتاب ضمن العدد الأول من سلسلة دفاتر المتعلقة بالقانون البرلماني المغربي، إذ يتضمن الكتاب في طبعته الأولى ما يقرب 104 صفحة، وهو صادر عن مطبعة شمس برينت للطباعة بالرباط. ويندرج كتاب البرلمان في ضوء مستجدات الدستور في إطار حقل القانون الدستوري، وتكمن أهمية الكتاب في كونه الأول من نوعه في مجال القانون البرلماني المغربي، خصوصا وأن مؤلفه رشيد المدور زاوج بين التجربة الأكاديمية النظرية والتجربة البرلمانية الميدانية. فبحكم مجال بحثي في ماستر العلوم السياسية والتواصل السياسي؛ فإنه من الضروري الاستفادة من مثل هذه الدراسات الجادة بغرض فهم مظاهر التطور في التجربة البرلمانية المغربية على ضوء مستجدات دستور 2011 م، والعمل على مقارنته بالدساتير المغربية السابقة.

يحتل دستور2011 الرتبة السادسة ضمن التسلسل التاريخي للدساتير المغربية، لكن الباحث رشيد المدور اعتبره الدستور الثاني للمملكة المغربية، والذي أسس لملكية مغربية ثانية في عهد الملك محمد السادس؛ وذلك يرجع لكونه نتيجة أول مراجعة دستورية شاملة أدخلت تعديلات جوهرية إن على مستوى طبيعة الحكم في المغرب، أو على مستوى اختصاصات السلطات العامة في الدولة، وكذا على العلاقات بينها ورسم حدود كل سلطة.

يشير صاحب الكتاب إلى أن نصيب مؤسسة البرلمان من التعديلات الدستورية الجوهرية التي أتى بها دستور 2011 كان وافرا، ما انعكس على مكانة البرلمان في النظام السياسي ودوره في ممارسة السلطة، وعلى تطور وسائل وأدوات عمل هذه المؤسسات التشريعية والرقابية، مبرزا أنه "إذا حسن تنزيل الدستور، فإنها سيسهم في إقرار ممارسة برلمانية جيدة وأنموذجية في نادي الديمقراطية الناشئة"[2].

سعى الباحث إلى إبراز مظاهر التطور في هذه التجربة البرلمانية العربية واحصاء تجليات ما سماه بالنبوغ المغربي على ضوء مستجدات دستور 2011 مقارنة مع ما كان عليه وضع البرلمان في الدساتير السابقة. وقد أحصى الباحث أكثر من أربعين مظهرا من مظاهر التطور في هذه التجربة البرلمانية الجديدة، ثم صنفها منهجيا إلى ثلاثة محاور رئيسية مندمجة فيما بينها، مرتبا القول فيها على ثلاثة مباحث.

خصص المبحث الأول لموضوع تقوية مكانة البرلمان في النظام السياسي، واختار له صاحب الكتاب عنوان ضمني، وهو التخفيف من الطابع الرئاسي للمملكة والاتجاه بها نحو الطابع البرلماني. ويعتبر الباحث ان البرلمان المغربي جاء مقيدا منذ الدستور الأول للمملكة المغربية سنة 1962، مرجعا السبب الى تبني المشرع الدستوري المغربي من نظيره الفرنسي من خلال تبني فلسفة العقلنة البرلمانية التي حدت من سيادتي البرلمان وقلصت من مجال القانون.

أضاف الباحث رشيد المدور إلى أن الحضور القوي للملكية في النظام السياسي المغربي يفسر المكانة المتواضعة للبرلمان في ممارسه السلطة. مشيرا إلى التقهقر الذي عرفته مكانة البرلمان في دستور 1970 مقارنة بالمراجعات الدستورية التي جاءت بعده، والتي عرفت تطورا إيجابيا بشكل تدريجي في مكانة البرلمان، لكن ليست بتلك القدرة القادرة على تغيير مكانه البرلمان المتواضعة، الى ان جاء دستور 2011 ليفك بعضا من القيود على البرلمان، ويشكل نقلة نوعية وجوهرية في اتجاه تقوية مكانة البرلمان في النظام السياسي المغربي.

يشير صاحب الكتاب إلى وضعية العلاقة الكامنة بين الحكومة والبرلمان، مبرزا أن أهم التعديلات الجوهرية التي أتى بها دستور 2011 كانت لها تداعيات على طبيعة نظام الحكم في المغرب، وهي التعديلات التي ترمي إلى التخفيف من الطابع الرئاسي للملكية الدستورية نحو الطابع البرلماني قصد الإعلاء من مكانة البرلمان.

يبرز تجلي الإعلاء من مكانة البرلمان في إضافة بعد جديد في توصيف طبيعة نظام الحكم في المغرب، فلأول مرة، منذ تأسيس الدولة الحديثة بعد الاستقلال، في الفصل الأول (من 180 فصل) من دستور 2011، يضاف مفهوم البرلمانية بعد كل من مفاهيم الدستورية والديمقراطية وبعده مفهوم الاجتماعية، ليصبح :" نظام الحكم بالمغرب نظام

قراءات : قراءة في كتاب البرلمان في ضوء مستجدات الدستور للباحث رشيد المدور

ملكية، دستورية، ديمقراطية، برلمانية، واجتماعية". والتي استجاب المشرع من خلالها إلى أهم مطلب من مطالب حراك 20 فبراير المتمثل في شعار الحاجة إلى الانتقال من "الملكية التنفيذية" إلى "الملكية البرلمانية"[3].

يتمحور المطلب الأول من الكتاب حول موضوع دسترة التداول الديمقراطي على السلطة على أساس نتائج انتخابات اعضاء مجلس النواب المباشر؛ والذي رصد الباحث رشيد المدور من خلاله أربعة مؤشرات دستورية مركزية؛ ويتمثل المؤشر الأول في انتقال وظيفة الأحزاب السياسية من مجرد التأطير الى المشاركة في ممارسه السلطة، إذ كانت تتمثل وظيفة الأحزاب السياسية حسب الدساتير الخمس السابقة في تنظيم وتمثيل المواطنين، شأنها شأن الجماعات المحلية والغرف المهنية والمنظمات النقابية، لكن دستور 2011 قام بنقلة نوعية ليعترف فيها المشرع لأول مرة في الفصل السابع من الدستور، إلا أن الأحزاب السياسية تتخطى هذا الدور لتصل الى دور المشاركة في ممارسة السلطة، فلولا هذا الدور لما لجأ المشرع الدستوري إلى تغيير القواعد المنظمة للأحزاب السياسية من قواعد عادية إلى قواعد ذات طبيعة دستورية حسب ما نص عليه الفصل السابع من دستور 2011.

ركز المؤشر الثاني على دسترة المعارضة البرلمانية وتخويلها حقوقا يضمنها الدستور؛ في أول مرة في التاريخ الحياة الدستورية المغربية يتم إدراج مصطلح المعارضة في القاموس الدستوري، ويعتبرها المشرع الدستوري مكون أساسي من مجلسي البرلمان، ولها الحق في ممارسة وظيفتي التشريع والمراقبة، كما لها الحق في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي وغيرها من الحقوق. وكان ذلك تجنبا من أن يظن بأن المشاركة في ممارسه السلطة وظيفة خاصة بالأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة، لكن دستور 2011 ضامنا لحقوق المعارضة، وهذا ما يبرز من خلال الفصل 10 والفصل 60 والفصل 69 من دستور 2011.

أبرز الباحث من خلال المؤشر الثالث التوجه نحو دسترة التضييق على الترحال السياسي؛ وهي الظاهرة السلبية التي كان يعاني منها البرلمان خلال السنوات السابقة، والتي يقصد بها تغير اعضاء مجلس البرلمان اثناء مدة انتدابهم انتماءاتهم السياسية والتي ترشحوا باسمها في الانتخابات التشريعية، ما ينتج عنه خلق شتات بين الفرق البرلمانية، فبرغم أن مجلس المستشارين حاول التصدي لهذه الظاهرة بنص في الفقرة الثانية من المادة 43 من نظامها الداخلي لسنة 1998 على عدم جواز هذا الترحال، إلا أنه لم يؤخذ على محمل الجد الى أن أتى الفصل 61 من دستور 2011 بقرار جرد كل عضو في أحد المجلسين من عضويته في حالة الترحال السياسي.

قدم المؤشر الرابع مسألة دسترة تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخاب أعضاء مجلس النواب، وهو ما يبرز من خلال الفصل 47 من دستور2011 الذي يؤكد على أن الملك يختار رئيس الحكومة من الحزب الحائز على أعلى نسبة التصويت، لتصبح المسطرة الديمقراطية لتعيين رئيس الحكومة قاعدة دستورية حسب الباحث رشيد المدور، فهي بهذا المعنى حكومة منبثقة عن الارادة الشعبية، مستندا على الفصل 88 من الدستور، مشيرا في الآن ذاته الى أن رئيس الحكومة أصبح له الحق في حل مجلس النواب.

أما المطلب الثاني من الكتاب فقد تمحور حول انتقال البرلمان من مجرد

الهوامش

1 - رشيد المدور، البرلمان في ضوء مستجدات الدستور، دفاتر في القانون البرلماني المغربي، العدد الأول، شمس برينت، الرباط، الطبعة الأولى، سنة2019، ص 4.

2 - نفس الكتاب. ص3.

3 - نفس الكتاب. ص 10.

مؤسسة تمـارس التشريع الى سلطة تشريعية؛ بخلاف الدساتير السابقة، فإن دستور 2011 خصص بابين للبرلمان، حيث عنون المشرع الدستوري الباب الرابع من الدستور والسلطة التشريعية، والباب السادس المخصص للعلاقة بين السلطة، ووضع فيه فرعين: الأول بعنوان العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية، والثاني بعنوان العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

قسم الباحث المطلب الثاني الى اربعه فقرات؛ فقد خصصت الفقرة الأولى إلى اختصاص البرلمان الشبه الكلي بمجال التشريع؛ ما يبرز من خلال تغيير اصطلاحي البرلمان باصطلاح السلطة التشريعية في الدستور، وهو ما يدل على أن المشرع الدستوري انتقل من اعتبار البرلمان مجرد مؤسسة تمارس التشريع إلى مؤسسة تجسد السلطة التشريعية، حيث له الحق في التشريع في جميع المجالات باستثناء مجال واحد، وهو المجال الديني والذي حصر فيه التشريع للملك لوحده بصفته أميرا للمؤمنين.

أمـا الفقرة الثانية فقد خصصها الباحث لإنصاف المبادرة التشريعية لأعضاء البـرلمـان، وضـمان برمجتها في الجلسات العامة؛ فرغم أن الدساتير السابقة كانت تنص على أن المبادرة بالقوانين حق مكفول لكل من الحكومة وأعضاء البرلمان، إلا أن جدولة أعمال مجلسي البرلمان موكولة للمجلس المعني في مقابل ذلك "وجوب أن يتضمن هذا الجدول وفـق الترتيب الـذي تحدده الحكومة"[4]، ما يجعل هـذه الأخـيرة مهيمنة لما لها من سلطه مطلقه، ثم جـاء دسـتـور 2011 ليعيد الاعتبار للمبادرة التشريعية بتغييره الجزء الأخير من الفصل 82 الذي "خصص يوما واحدا على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة"[5].

ركز الباحث في الفقرة الثالثة على إعـادة الـتـوازن الضائع بـين البرلمان والحكومة في جانب مـن المسطرة التشريعية؛ فعلى مستوى المسطرة التشريعية، منح المشرع الدستوري في الدساتير السابقة للحكومة امتياز حق طلب التصويت الاجمالي على أي نص معروض على أحد مجلسي البرلمان؛ أي أنه (ليس له حق الاعـتراض على هذه المسطرة)، ثم جاء دستور 2011 ليعيد بعضا من التوازن الضائع بين الحكومة والبـرلمـان فيما يتعلق بهذا الأسلوب في التصويت على النصوص المعروضة على البرلمان، لينص على حق المجلس المعني بطلب الحكومة في الاعتراض على هذه المسطرة، ولكن شريطة أن يكون هذا الاعـتراض مسنودا بأغلبية أعضاء المجلس حسب ما جاء في الفصل 83 من الدستور.

تشير الفقرة الرابعة من الكتاب الى تقوية الموقع التفاوضي للبرلمان عند مناقشة قوانين المالية، حيث أن المشرع الدستوري قوى هذا الموقع التفاوضي في الفصل 77 من دستور 2011، وجعل مناقشة قوانين المالية السنوية على قدر كبير من الأهمية؛ وهما أن البرلمان مسؤول كالحكومة عن التوازن المالي، وبأن الحكومة ملزمة بتعليل رفضها المستند إلى علة الإخلال بالتوازن المالي مشيرا إلى أن الدساتير لم تكن تتبنى الشرط التعليل.

تطرقت الفقرة الخامسة إلى الإعلاء من مكانه القانون، فقد استند على الفصل السادس من دستور 2011 ليؤكد على أن القانون هو أسمى تعبير عن ارادة الامة وبان جميع الاشخاص ذاتيين او اعتباريين هم متساوون امامه وملزمون بالامتثال له. وركز في الفقرة السادسة والاخيرة على صلاحياتي البرلماني التشريعية في المجال التأسيسي، مشيرا الى أن الدستور المغربي يتميز بخاصية إندراجه في خانة الدساتير الصلبة والجامدة إلا أن دستور 2011 خفف من حدة هذه الخاصية وأدخل عليها نوعا من المرونة؛ لكونه فتح المجال أمام إمكانية المصادقة النهائية للبرلمان على مـشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور الذي يتخذ بمبادرة حصرية من الملك من دون الحاجة الى الاستفتاء.

يتمحور المطلب الثالث في إعطاء البرلمان دورا أكبر في ممارسة السياسات العمومية؛ الذي يؤكد من خلاله الباحث رشيد المدور على أن المشرع الدستوري سلك منهجا لافتا عندما اختار على خلاف الدساتير السابقة أن يجمع اختصاصات البرلمان وصلاحيته في فصل واحد مضيفا الى الاختصاصيين التقليديين المتمثلين في التصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة هو اختصاص تقييم السياسات العمومية وهو اختصاص مشتق من الوظيفة الرقابية للبرلمان على مستوى

قراءات : قراءة في كتاب البرلمان في ضوء مستجدات الدستور للباحث رشيد المدور

الممارسة البرلمانية فان مجلس النواب اختار ان تكون اول عملية تقييم على السياسات العمومية المنجزة في مجال التنمية القروية. وتـبرز أهمية هذا الاختصاص في كون أن الفرصة الدستورية الوحيدة المتاحة امام البرلمان لمناقشة السياسات العمومية هي مناسبة مناقشة البرنامج الحكومي.

يشير الباحث رشيد المـدور الى أن المـشرع الدستوري لم يكتف بإقرار هذا الاختصاص الجديد المتعلق بتقييم السياسات العمومية، وإنما عمل على وضع وتحديد عدد من التقنيات المتنوعة والجديدة المساعدة على ممارسة هذا الاختصاص إما بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة مبرزا منها: الحصيلة المرحلية والجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، بالإضافة إلى دسترة طلب استماع اللجان البرلمانية الى مـسؤولي الإدارات، وكـذا دسـترة الأجل الذي يجب عرض قوانين تصفية الميزانية فيه على البرلمان، وايضا الشهرية المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

أما المطلب الرابع الذي يتمحور حول تقوية دور البرلمان في تشكيل المحكمة الدستورية؛ فقد بين من خلاله الباحث طريقة تشكيل المحكمة الدستورية؛ مبرزا الفرق بين دساتير السابقة والدستور 2011، وحسب دستور 1996 فإن المجلس الدستوري يتكون من 12 عضوا، يعين منهم الملك ستة أعضاء، وستة أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات بعد استشارة الفرق. أما في الدستور 2011 فقد ظل عدد الأعضاء والمدة نفسها لكنها غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء يعينهم الملك من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى وستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس.

يظهر أن دور البرلمان في تشكيل المحكمة الدستورية لم يعد يقتصر على رئيسي مجلسي البرلمان واستشارة منهما للفرق البرلمانية استشاره غير ملزمة، كما كان عليه في الدستور السابق وإنما تطور والتسع من جهة ليشمل مشاركة كافة أعضاء البرلمان ومن جهة اخرى اصبحت اختيار الملك لرئيس المحكمة الدستورية مفتوحة على جميع أعضائها بما فيه الأعضاء الذين ينتخبهم مجلسي البرلمان دون التمييز بين الأغلبية والمعارضة.

تبرز أهمية هذا الانفتاح في الفصل 44 من الدستور الحالي، لكون رئيس هذه المحكمة يرأس مجلس الوصاية في حالة عدم بلوغ الملك سن الرشد القانوني فانه يعمل كهيئة استشارية بجانب الملك إلى أن يبلغ العشرين من عمره.

في المحور الثاني من كتاب "البرلمان في ضوء مستجدات الدستور" للأستاذ رشيد المدور تطرق فيه إلى التخفيف من قيود العقلنة البرلمانية، معرفا هذه الأخـيرة بأنها مجموعة من الآليات الدستورية الرامية إلى إلى التقليص من مجال القانون، والحد من سيادة البرلمان في ممارسة التشريع والرقابة، وإخضاع أعماله للرقابة الدستورية؛ لمنعته على السلطة التنفيذية وضمان استقرارها، هذا المفهوم الذي ظهر مع الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة 1958 بقيادة الجنرال شارل ديغول اعتبر فلسفة في الحكم تمنع هيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية.

في السياق المغربي، أسس الملك الحسن الثاني منذ الدستور الأول للمغرب سنة 1962 –المقتبس من التجربة الفرنسية- نظام الحكم الملكي الدستوري المغربي كذلك على فلسفة العقلنة البرلمانية، وقد أكد الملك محمد السادس هذا التوجه من خلال الإشارة إليه في أكثر من خطاب.

الهوامش

4 - نفس الكتاب. ص 21.

5 - الفصل 82 من دستور 2011.

وقد لاحظ الباحث رشيد المدور من خلال مقارنة السياقين الفرنسي والمغربي أن ظهور فلسفة العقلنة البرلمانية في فرنسا يختلف عن ظهورها في المغرب، فالبرلمان في الحالة الأولى ارتبط صعوده ونشأته بمواجهة الملكية وانتزاع سلطاته منها وذلك قبل تقييده لأدوات العقلنة البرلمانية ومنح الحكومة الأولوية عليه، لكن المسار التاريخي للبرلمانية المغربية عكس ذلك في كونه يتميز بأن ميلاده كان في أحضان الملكية بواسطة دستور وضعته ويعد تجديدا لبيعتها .

فلكون آليات العقلنة البرلمانية في الدستور المغربي متنوعة، فقد اختار الباحث التركيز على مظاهر التخفيف الذي عرفته بعض آلياتها مع المراجعة الدستورية 2011، محاوله بيانه في عشر مطالب في هذا المبحث الثاني، فقد ركز في المطلب الأول على رفع مدة انعقاد الدورات العادية للبرلمان، معرفا الدورة البرلمانية بكونها هي الفترة الزمنية المحددة من كل سنة تشريعية التي يجتمع فيها البرلمان للتداول في جلسات عامة.

رصد الباحث مظهرا من مظاهر التخفيف من قيود العقلنة البرلمانية، مبينا مراحل تطور نظام الدورتين؛ الذي بدأ بمدة شهرين لكل دوره في السنة، وانتقل إلى ثلاثة أشهر، ليصل إلى أربعة أشهر، أي أن مجموع مدة الدورتين هو ثمانية أشهر على الأقل من كل سنة تشريعية. مشيرا في سياق المقارنة بين التجربة الفرنسية والتجربة المغربية إلى أن هذه المدة قريبة مما أصبح عليه الأمر في فرنسا التي تبنت نظام دورة واحدة مدتها تسعة أشهر، و مشابهة لما عليه الحال في إسبانيا.

تطرق الباحث في المطلب الثاني إلى مظهر من مظاهر التخفيف الذي عرفته بعض آليات العقلنة البرلمانية، وهي تخفيض النصاب طلب البرلمان عقد دوراتـه الاستثنائية، فلئن اتفقت جميع الدساتير على هذا النصاب من حيث المبدأ، فإنها اختلفت لتحديده، إذ أن دستور 1963 خصص مجلس النواب من دوني مجلس المستشارين بحق طلب جمع البرلمان في دورة استثنائية، فقد حدد النصاب لقبول هذا الطلب، بموجب فصله 40، في ثلث أعضاء مجلس النواب. أما دساتير 1970 و1972 و 1992 في نطاق الغرفة الواحدة في الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب، وذلك حسب الفصل 39 لكل منها، ودستور 1996 بعد أن أرجع نظام الغرفتين كرس النصاب في الأغلبية المطلقة لأعضاء أحد مجلسي البرلمان حسب الفصل 41. ليأتي دستور 2011 ليخفض النصاب المطلوب من الأغلبية المطلقة إلى الثلث من أعضاء مجلس النواب، مخفف القيد على الطلب المذكور.

خصص الباحث المطلب الثالث إلى توسيع مجال القانون مبرزا النقلة النوعية والكمية التي أحدثها الدستور الحالي خصوصا دائرة المواد المسندة إلى القانون بشقيه العادي والتنظيم فبعد ما كان دستور 1962 و 1970 يحدد اختصاص القانون بالتشريع في أربعة ميادين، وجاء دستور 1972 و 1992 و1996 حدد هذا الاختصاص في تسع ميادين، لتتسع اتساعا كبيرا في دستور 2011 لتصل الى 30 مجالا حسب الفصل 71 منه، هذا على مستوى الميادين، بالنسبة للقوانين التنظيمية فقد تضاعف عدد موادها بالنسبة وانتقل من تسع مواد في دستور 1996 إلى 19 مادة في دستور 2011 ليبلغ عددها 22 قانونا تنظيميا. أما بالنسبة للقوانين العادية المسندة إلى القانون صراحة في فصول أخرى من الدستور فقد اتسعت وتضاعفت موادها بالمقارنة مع دستور 1996.

تطرق المطلب الـرابـع إلى توسع صلاحية البرلمان في مجال المعاهدات، حيث أنه كان يقتصر في دستور 1996 عـلى المعـاهـدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الـدولـة، أضحت تشمل معاهدات السلم أو الاتحاد وغيرها من أنـواع المعاهدات. ركز في المطلب الخامس على تخفيض النصاب الواجب لطلب ملتمس الرقابة الذي يعتبر من أهـم الآلـيـات الدستورية الموضوعة لمعارضة البرلمان في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها لكونها آلية تؤدي الموافقة عليها إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، فبعد أن كان النصاب محددا في العشر فقط في دستور 1962 فإن دستور 2011 بعد أن خص مجلس النواب بممارسة هذه الآلية خفض النصاب المذكور إلى الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

قراءات : قراءة في كتاب البرلمان في ضوء مستجدات الدستور للباحث رشيد المدور

ركز الباحث في المطلب السادس على تخفيض النصاب الواجب لطلب ملتمس المساءلة الحكومة لكونه الوجه المخفف من ملتمس الرقابة الفرق الجوهري بينهما هو أن الموافقة على ملتمس المساءلة لا تؤدي إلى استقالة الحكومة، حيث كان قد حدد الدستور السابق النصاب في ثلث أعضاء مجلس المستشارين لكن الدستور الحالي خفف من هذا النصاب الواجب توافره لقبول طلبه من الثلث إلى الخمس. أما المطلب السابع فقد أبـرز تخفيض النصاب لتشكيل لجان تقصي الحقائق التي يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة واطلاع مجلس النواب على النتائج التي تنتهي إليها، وقد كان دستور 1996 قد حـدد النصاب في أغلبية أعضاء البرلمان، ليخفض دستور 2011 النصاب إلى الأكـثريـة المؤهلة لطلبه تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

أشار الباحث في المطلب الثامن إلى توسيع مجال الرقابة الدستورية القبلية الاختيارية، فبعد أن كانت في الدساتير السابقة تشمل القوانين العادية فقط، فإنها في دستور 2011 أصبحت تشمل أيضا جميع المعاهدات الدولية التي يوافق عليها البرلمان. أما المطلب التاسع فقد وضح من خلاله الباحث تخفيض النصاب في ممارسة الرقابة الدستورية القبلية للقوانين، فبعد ما كانت في دستور 1992 و 1996 يتوفر لها نصاب ربع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، فقد خفض دسـتـور 2011 النصاب بالنسبة لأعضاء مجلس النواب من الربع إلى الخمس فقط، وأصبح بالنسبة لأعضاء مجلس المستشارين محددا في 40 عضوا. وفي ختام هذا المبحث ابرز الباحث في المطلب العاشر الآلية العاشرة للعقل البرلمانية المتمثلة في فتح المجال أمام اللجان البرلمانية لعقد اجتماعات علنية بعد أن كانت سرية في دساتير ما قبل دستور 2011.

خصص الباحث رشيد لمدور المحور الثالث من كتابه لمقومات النظام الجديد للثنائية البرلمانية والذي يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مبينا أن المغرب تبنى هذا النظام في دستوره الأول سنة 1962 غير أن هذا النظام لم يدم طويلا إذ أنه بعد 20 شهرا عن افتتاح البرلمان لسنة 1963، أعلنت حالة الاستثناء سنة 1965 والتي على إثرها تم حل البرلمان، لكن بعض الصور 1970 تراجع المغرب عن نظام الثنائية البرلمانية ليصبح يتكون من غرفه واحده وهي مجلس النواب، لكن بعد 26 سنة ومع الدستور 1996 عاد المغرب لتبني نظام الثنائية البرلمانية ليتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين. وقد حافظ دستور 2011 على نظام الثنائية البرلمانية لكنه أعطى والتفوق لمجلس النواب وبوأه مكانة الصدارة .

بناء عليه حاول الباحث رشيد المدور من خلال هذه الـدراسـة، بيان معالم وتجليات مظاهر هذه المكانة، مما مكنه من تصنيفه وترتيبه على خمسة مستويات في خمسة مطالب، حيث بين في المطلب الأول مظاهر الصدارة التي بوأها المشرع الدستوري لمجلس النواب بالمقارنة مع مجلس المستشارين على مستوى تعيين رئيس الحكومة وتنصيبها وإسقاطها والتي أبرزها في ثلاثة مظاهر، و يتمثل المظهر الأول في تعيين رئيس الحكومة على أساس نتائج انتخابات أعضاء مجلس النواب حيث ان المحدد في اختيار رئيس الحكومة الذي يعينه الملك هو نتائج انتخاب أعضاء مجلس النواب وليست نتائج انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

يـبرز المظهر الـثـاني في اختصاص مجلس النواب بتنصيب الحكومة التي يعين أعضائها الملك وطرح مسألة الثقة الذي يكون بمبادرة من رئيس الحكومة من خلال ربطه بين مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها وبين تصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة؛ ويتمثل المظهر الثالث في ملتمس الرقابة الذي يختص به فقط مجلس النواب في دستور 2011 بعد أن كان اختصاصا مشتركا بين مجلس النواب ومجلس المستشارين في دستور 1996 حسب الفصل 76 منه.

أمـا في المطلب الـثـاني فقد ابـرز الباحث رشيد المـدور عـلى مستوى العمل التشريعي، معالم السمو والصدارة

التي بوأها المشرع الدستوري لمجلس النواب في ممارسة السلطة التشريعية بالمقارنة مع مجلس المستشارين، إن على مستوى إيداع مشاريع القوانين أو على مستوى الحسم والتصويت النهائي على النصوص المعروضة على البرلمان عند اختلاف المجلسين، والتي أبرزها في نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في إيداع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مجلس النواب، ودائما في سياق مقارنة الباحث بين دستور 1996 ودستور 2011، فقد أبرز أن في الدستور 1996 كان المشرع الدستوري يخير الحكومة في الإيداع بالأسبقية مشاريع القوانين التي تبادر بها لدى أي من مكتبي مجلسي البرلمان، خيار لم يكن يتعلق فقط بمشاريع القوانين العادية وإنما أيضا مشاريع القوانين التنظيمية ومشاريع مراسيم قوانين لكن مع دستور 2011 -حسب الفصل -78، فان المشرع الدستوري اختار أن يتراجع عن تلك المساواة بين مجلسي البرلمان لفائدة مجلس النواب الذي منحه الأفضلية وحق الأسبقية في إيداع مشاريع النصوص التشريعية بأنواعها المذكورة لدى مكتبه.

أما النقطة الثانية في هذا المطلب، فقد خصها الباحث لامتياز التصويت النهائي في مجلس النواب عند اختلاف المجلسين؛ فالأصل في المسطرة التشريعية في نظام الثنائية المجلسية البرلمانية، أن يتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو اقتراح قانون بغية التوصل إلى اتفاقهما ومصادقتهما على نص واحد. لكن أحيانا لا يحصل هذا التوافق. فمن أجل معالجة مثل هذه الأمور اقترح المشرع الدستوري في دستور 1996 تشكيل لجنة ثنائية مختلطة من أعضاء المجلسين يناط بها اقتراح نص مشترك بشان الأحكام التي مازالت محل الخلاف، وفي حالتي عدم تمكن اللجنة من ذلك فإن للحكومة أن تقترح نصا جديدا يكون لمجلس النواب حق إقراره نهائيا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه، أما في دستور 2011 فإن المشرع الدستوري اختصر هذه المسطرة، بحذف في اقتراح تشكيل لجنة ثنائية، وأعطى مباشرة لمجلس النواب حق امتياز التصويت النهائي على مشاريع ومقترحات القوانين المختلفة فيها بين المجلسين، على أن يكون التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فيما يخص الجماعات الترابية والمجالات ذات الصلة بالتنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية وفي غير ذلك يكون بالأغلبية النسبية.

خص الباحث المطلب الثالث إلى الأنصبة الواجب توفرها لممارسة الصلاحيات والمتمثلة حسبه في التيسير على النواب وتشديد على المستشارين؛ كم من مظاهر النظام الجديد للثنائية البرلمانية أن المشرع الدستوري ميز بين مجلسي البرلمان في اشتراط الأنصبة الواجبة توفرها لممارسة بعض الصلاحيات والاختصاص فسالك مع مجلس النواب منهج التخفيف والتيسير في المقابل سلك مع مجلس المستشارين والتعسير وهذا ما دل عليها الباحث من خلال أربعة حالات: طلب جمع البرلمان في دورات استثنائية، وحق الإحالة الاختيارية للقوانين على الرقابة الدستورية، وحق الإحالة الاختيارية للمعاهدات التي يصادق عليها البرلمان على الرقابة الدستورية، وأيضا طلب تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

وقف الباحث في المطلب الرابع عند إرادة حل أحد مجلسي البرلمان وأولوية المعارضة في مجلس النواب؛ فعل هذا المستوى أبرز الأستاذ رشيد المدور في هذه الدراسة مظهرين اثنين من مظاهر النظام الجديد الثنائية البرلمانية التي تبوأ فيها المشرع الدستوري مكانة الصدارة بالمقارنة مع مجلس المستشارين، أولهما: اعتبار الأغلبية الحكومية في النواب على التي في المستشارين عند إرادة حل أحدهما؛ أي أن الأغلبية التي تكون للحكومة في مجلس النواب هي المعتبرة عند توفرها في حل أو عدم حل هذا المجلس في حين أنها غير معتبرة في حل مجلس المستشارين. ثانيهما: أن المعارضة البرلمانية في مجلس النواب أو لا منها في مجلس المستشارين؛ حيث أن الفصل العاشر من دستور 2011 نص على الحقوق التي يضمنها بصفة خاصة للمعارضة البرلمانية.

وفي المطلب الخامس والأخير من المبحث الثالث اختار الباحث التطرق إلى التراتبية وعدد الأعضاء ومدة الولاية و رئاسة الاجتماعات المشتركة؛ وقد أبرز الباحث ذلك عبر أربع مستويات: فعلى مستوى التراتبية نجد مجلس النواب أولا ومجلس المستشارين ثانيا. وعلى مستوى عدد الأعضاء نجد رفع عدد

النواب وتخفيض عدد المستشارين أما على مستوى المدة في يلاحظ الباحث خفض مدة انتداب أعضاء مجلس المستشارين وتحويل ولايته من مفتوحة إلى مغلقه. أما على المستوى الأخير نجد دسترة الاجتماعات المشتركة تكون الرئاسة فيها لمجلس النواب تخضع لمقتضيات نظامه الداخلي.

خلص الباحث إلى أن دستور 2011 جاء بمتغيرات على قدر كبير من الأهمية تتعلق بالبرلمان ومكانته في النظام السياسي ودوره في ممارسه السلطة، فهي متغيرات قادرة على تثمين العمل البرلماني والرفع من جودته ومردوديته، مشيرا إلى أن الممارسة الجيدة وحسن التنزيل والتطبيق الديمقراطي يبقى المحك الحقيقي لاختبار مدى نجاعة هذه التغيرات متسائلا هل هي كافية أم أن الحاجة ماسة إلى إدخال إصلاحات دستورية أخرى مزيدا من التقوية مكانه البرلمان في النظام السياسي والتخفيف من قيود العقلنة البرلمانية. وقد كان الباحث رشيد المدور موفقا في رصده مظاهر التطور الذي آتى بها دستور 2011 على مستوى البرلمان انطلاقا من المزاوجة بين تجربته الاكاديمية و تجربته السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث اعتمد مجموعة من المراجع والمصادر المتنوعة من كتب ومداخلات، لكنه اعتمد بشكل جوهري على الدساتير والنصوص القانونية وعلى قراءات في القضاء الدستوري.■

الشباب الجامعي وحرية المعتقد أو الدنيوية المؤمنة

ابراهيم الهيباوي
باحث في علم الاجتماع

شكل مفهوم المعتقد أبرز التيمات العلمية في حقل البحث السوسيوأنثروبولوجي مع دوركايم في "الأشكال الأولية للحياة الدينية"، وطوكوفيل "الديموقراطية في أمريكا" وفيبر "البروتستانتية وروح الرأسمالية وسوسيولوجيا الدين" ومارسل موس في بحثه حول الصلاة"، والمقدس والمدنس" لميرسيا إلياد "والإنسان والمقدس" لروجي كايوا، واهتمامات بيير بورديو بالحقل الديني الذي اعتبر المعتقد محركا لكل حقل في كتابه "أشياء قيلت" وأبحاثه حول سوسيولوجيا الفن. أما الأبحاث السوسيولوجيا للباحثين المغاربة حول المعتقد اتسمت بالقلة، لم تتجاوز حدودها النظرية وإن اشتغلت ميدانيا تدرس تيمة أكبر وهي الإسلام في المغرب: المعتقدات الدينية الشعبية كالسحر وزيارة الأضرحة والأضحية والقربان، ويعتبر بحث عياد أبلال أحدث الدراسات حول تغيير المعتقد بالوطن العربي، وهو عمل سوسيولوجي شجاع أخذ لنفسه عنوان الجهل المركب الدين والتدين وإشكالية تغيير المعتقد الديني في العالم العربي 2018 كأحدث الدراسات حول ظاهرة تغيير المعتقد في شمال إفريقيا، حتى وإن لم يساءل وضع المعتقد بالمجتمع العربي، ولذلك في هذه المقالة حاول من خلال عمل ميداني أنجزته مع مجموعة من الطلاب بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء بعين الشق مساءلة مفهوم المعتقد في سياقه الاجتماعي عبر مقابلات فردية وجماعية في دراسة شاملة حول الشباب والقيم. ولذلك سأحاول تقديم بعض المواقف العملية للشباب المختلف الانتماءات الأسرية والمجالية والقدرات المادية ومسارات التكوين الجامعي من المعتقد والوجود أو التواصل مع المختلف دينيا، خاصة التواصل مع المسيحيين أو الملاحدة عبر فضاءات التواصل الاجتماعي الممكن والمحرم.

أ- المعتقد الشبابي توتر اجتماعي

عبرت الشبيبة عن العلاقة مع الأخر المختلف عقديا بنوع من التوتر والغموض على الرغم من أن أبرز القيم التي دافعت عنها تتجه نحو احترام الآخر، ورفض التدخل في الحريات الفردية، هذه القاعدة تتغير حينما يتعلق الأمر عند البعض بالمعتقد، وعند البعض بالمصلحة الشخصية، خاصة وأن مدينة كالدار البيضاء تطرح كل إمكانيات الوجود الاجتماعي، صحيح أن مجموعة من الطلاب أبدو تساهلهم وتسامحهم وقبولهم للأخر المختلف دينيا بشرط أن لا يشكل تهديدا للمصلحة الشخصية، وهذه الفئة غالبا هم من طلبة الاقتصاد والدراسات الإنجليزية والفرنسية، غير أن البعض لا يقبل الوجود في نفس المكان مع الغير المسلم برغم من أن "الإسلام كدين ينسب لنفسه دعوة عالمية"[1]، معتقدين أن الوحدة الدينية تجنب الشر المنبعث من الحقد تجاه المعتقد، كما أن هذه الوحدة تضفي طابع القداسة على الشعائر والممارسات الدينية الذاتية التي تؤدي إلى تضامن مجتمعي تصنعه

وحدة المعتقد عند أعضاء المجتمع؛ وبالتالي يكون الإيمان أساس أي رابط اجتماعي، وكأننا أمام علمانيين متدينين، ومن خلال لباس الشباب وطموحاتهم ومواقفهم وعلاقتهم وتمثلهم للصداقة والجنس نحن أمام دنيوية مؤمنة، فالقول ديني والممارسة دنيوية، إذ لا يريد الشباب التفريط في إيمانه ولا في دنياه، وهذا الأمر مبني على تصنيف اجتماعي "نحن" "هم" "مسلم" "كافر"، وهو تصنيف أنتج ازدواجيات: متشدد/متحرر، متدين/علماني، متعصب/معتز بالانتماء/قبول الاختلاف، الحق/الضلالة، ورغم أن معظم المبحوثين عبروا عن بنية معتقدهم الإسلامي؛ إلا أن بعض الإناث وكل الذكور تقريبا أبدو قبولهم لفكرة الزواج من غير المسلم (ة) كمفتاح للانعتاق من الفقر المادي والاجتماعي، ومفتاح التطلع إلى مستقبل مع فتاة شقراء مسيحية؛ دون ترك معتقده الإسلامي قولا، لكن قسوة الرغبة والفقر تجعل الانفتاح عليه قسرا مقبولا ومرغوبا، غير أن العائلة ستقف أمام مجموعة من الشابات الراغبات في الزواج من شباب أهل الكتاب[2]، ولا يشكل الاختلاف العقدي حرجا في الحصول على عمل أو استكمال الدراسة أو العيش مع شريك الحياة عند طالبات الانجليزية والاقتصاد ما دام الحب واليسر المادي متوفر، فلا يصمد المعتقد أمام الدنيوي، هذا الاضطراب والتدافع بين المعتقد والدنيوي يجعل الشباب يقدم مسوغا قائما على إقناع الشريك باعتناق الإسلام، فتكون الاستفادة مزدوجة: دينية ودنيوية؛ إنه أحد أوجه التجسيد للقول القرآني "لا تنسى نصيبك من الدنيا"، ولذلك فالسؤال المطروح ماذا لو أقنعهم الشريك بأن يصبحوا مسيحيين؟، فقال بعضهم "مايمكنش".

على الرغم من القناعات الإسلامية لمجموعة من الشباب؛ إلا أن ما يصنع هذه القناعات هو الخوف من فقدان احترام الوسط الاجتماعي، فيدخل الإنسان في صراع خاسر معهما، ذلك أن هذا الوسط يمتعض هذه الممارسات الدنيوية (التجرد من الحجاب والارتباط بالمختلف عقديا)، وهو أمر أكثر تشددا على بنات الأوساط المحافظة؛ أوساط وأسر مستعدة للتضحية من أجل إبعاد ولدها أو ابنتها عن المختلف عقديا، وهو شكل من أشكال التعصب للمعتقد الذي ينتجه المخيال الاجتماعي، وعلى النقيض من ذلك هنالك شباب أسرهم تفكر في مستقبلهم الدراسي المهني والمادي والعائلي معزية المعتقد للموقف الشخصي.

في مجال الصداقة؛ باستثناء طلبة الدراسات الإسلامية، تقَبَّل معظم الذكور صديقا غير مسلم واعتبر بعضهم امتلاك صديق(ة) غير مسلم أمر مساعد على تحقيق الرغبات بسهولة، إلا أنهم يرفضونه حال طعن معتقدهم ما لم يكن وراءه حاجة دنيوية كالعمل والمال والجنس، وهذا يفيد انغماس الشباب المغربي في صراع الدنيوية والحفاظ على سلامة الثقافة الدينية معبرا عن ازدواجية انغلاق انفتاح جسَّدها المجتمع المعاصر في عالمه الافتراضي.

ب - الافتراضي وأزمة الضمير الجمعي

أصبح العالم الافتراضي مسيطرا على حياة المغاربة بشكل كبير عبر الانتشار الواسع لوسائل الإعلام médiatisation التي تحقق المراسلة الفورية، والمُلغية لكل الفوارق العقدية واللغوية والثقافية نحو ثقافة تكرس أزمة الضمير الجمعي لصالح "ثقافة جماهرية"[3]،

الهوامش

1 - عبد الغني عماد: الهوية والمعرفة المجتمع والدين علم اجتماع المعرفة والاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية، دار الطليعة بيروت، ط 1، 2017، ص 173

2 - أهل الكتاب هم أتباع الديانات السماوية الأخرى التي أنزل الله على أنبيائها كتبا والمقصود اليهود والنصارى.

3 - Voir : François Chaubet : la mondialisation culturelle ; PUF ; Que sais je ? 1 re édition ; 2013; pp 64-70.

هنا ذكر كل المبحوثين امتلاكهم هاتفا ذكيا يلجون إلى خدمات الأنترنيت ومجالات المراسلة الفورية "الفايسبوك" و"الواتس أب" وبعضهم "سنابشات والأنستغرام".

إذا كان "واتس أب" يخضع لمراقبة المستخدم برقم هاتف يمنحه للعائلة والأصدقاء، يعرض بروفايله الخاص؛ صوره الشخصية وخربشاته الافتراضية، "الفايسبوك" أكثر انفتاحا، عبر الشباب عن استخدامهم له في التواصل وتناقل الأخبار والدروس والمعلومات وتقاسم الفيديوهات، ومتابعة صفحات الرياضة والثقافة والموضى والطبخ لدى الفتيات؛ والدين، ولقد أقرت مجموعة من الطلاب والطالبات إقامة علاقة تتجاوز حدود الصداقة لصالح تبادل صور حميمية مع أشخاص أخرين تعرفوا عليهم فقط عبر "الفايس بوك"، ليتطور التعارف إلى مستوى "الواتس أب" والانفلات من رقابة العائلة، وهذه الشبكات التواصلية الرمزية الجديدة أعادت النظر في مفهوم العلاقات الاجتماعية والحميمة والشخصية التي انتقلت من مستوى الملموس إلى مستوى المرموز والافتراضي، فلم يعد الصديق(ة) والحبيب(ة) من نحتك به جسديا تربطنا معه تجارب مادية يتقاسم معنا الثقافة والمعتقد والطقس والزمان والمكان؛ بل لقد قال بعض المبحوثين بأن الفتيات المغربيات ممن فيهن الطالبات أكثر إقبالا على التواصل مع الخليجين، وتبادل الصور الشخصية والحميمية والأشرطة [4] الخاصة معهم بمقابل مالي أو عمل أو وعد بالزواج، وهذا التواصل يكون دون علم العائلة خاصة وأن تطبيقات التواصل الاجتماعي تسمح للمستخدم بالتحكم فيها بوضع قن سري؛ أو مسح المحتويات لتبرئة الذات أمام المراقبة العائلية، يقول م 16 "يمكن لك دخل الأنترنيت ودير فضائح المغربيات ومنهم طالبات وتلقا فيديوهات لبنات عريانين كايشطحو وكايشربو ويشيشو مع خليجيين، وهنا كاينين بنات كايتواصلو مع خليجيين بالتليفون وكايديرو معاهم موعد فمراكش وفأكادير وكايمشو عندهم فالسبت والأحد كايستمتعو وياخدو فلوس ويرجعو لكازا". هذا الكلام يحيل مباشرة على المساحات التي فتحتها فضاءات التواصل الاجتماعي من تحرر من السلطة الأبوية أمام المرأة المغربية، والتي تتجاوز حدود القيم والحميمية والطابو.

نافذة فكرية : الشباب الجامعي وحرية المعتقد أو الدنيوية المؤمنة

من جهة أخرى يعترف بعض المبحوثين بتواصلهم مع أشخاص يعتقدون بغير الإسلام؛ مسيحيين وملحدين عبر "الفايسبوك" الذي يفتح مجالا لعلاقات اجتماعية جديدة بين المتزوجين وغير المتزوجين، والمتدينين واللادينيين حتى وإن كانت الثقافة المغربية تعتبر الأولى خيانة للميثاق الغليظ، والثانية خيانة للمعتقد الوثيق، خيانة ترفضها الثقافة الدينية بالمغرب، وإن تتبع الصفحات الفايسبوكية أعضاؤها الذين يعدون بالآلاف ملحدون ومتدينون ومتحررون ومتشددون؛ يحضر المعتقد في حوارهم المبني بالتحقير والتسفيه، حوار بعنف رمزي يتيح الحرية للمؤمن واللاديني تبادل القذف، نموذج صفحات "ملحدون مغاربة" "الإلحاد نور" "ملحدون ولادينيون مغاربة..."

وفي مسألة تبادل الصور فلا يطرح سؤال هل أنت مؤمن أو ملحد لتحصيل صورة صديق(ة) افتراضي(ة) عاري(ة)؟، فالتواصل مع المختلف دينيا؛ والمتزوجات والمطلقات والعازبات، والانــزواء في ركن من أركان البيت أو تحت غطاء السرير -والتي تقوم بها الفتيات أكثر من الذكور حسب المبحوثين لتعرضهن لرقابة العائلية-، وتبادل الصور الفاضحة، ومشاهدة الفيديوهات الفضائحية [5] والجنسية؛ أو إرسالها للطرف الأخر والكلام ذو الإيحاءات الجنسية بين الجنسين (اعترافات بعض المبحوثين)، وكل هذا يضع الضمير الجمعي بين نارين: أولا رفضه لهذه السلوكات بما هي ثورة فردية خفية تحققها وسائل التواصل الاجتماعي، وثانيا الإقبال الاجتماعي على كل ما هو جنسي وفضائحي، إقبال خفف المراقبة مادام الأب والأخ وحتى الزوج أحيانا من المتاعطين لهذه الممارسات الفضائحية الافتراضية، ولذلك فمراقبة المجتمع لسلوكات جيل الأنترنيت الذي يقاوم رمزيا مستقبل الجماعة لكونه أكثر ارتباطا بالحياة الافتراضية والفردية واتجاهاتها الثقافية الجسدية والمعتقدية المختلفة والمتعارضة أحيانا مع قيم الجماعة، صعوبة تعظمها رغبات الشباب، يمكن التخفيف منها بإقامة حوار بين الأجيال وتأهيل الشباب، "واحتوائهم وإدماجهم عبر المؤسسة الزواجية والانخراط المبكر في العمل الإنتاجي" [6]، وازداد الضمير الجمعي في الأفول بسبب التحولات الاجتماعية التي تمر منها المجتمعات الإسلامية أبرزها ارتفاع نسبة التخصص الوظيفي، والنمو المتزايد للمجتمع المدني وظهور مؤسسات تنمي الحس الفردي كالمدارس والمعاهد الحديثة، ووسائل الإعلام والاتصال التي وضعت ثقافة الجمعنة في موقف التجاوز، وتقلصت سلطة المجتمع لصالح سلوكات الفردانية المغالية في الانفتاح والاكتساح. ■

الهوامش

4 - تشهد مواقع يوتيوب وشبكات التواصل الاجتماعي تداول أشرطة فيديو لراقصات أو مغنيات يبدين مفاتنهن أو لنساء بألبسة ضيقة أو كاشفة كيفية تكبير المؤخرة، أو يؤدين أشغال منزلية في "روتيني اليومي"، أو مغربيات يتحدثن بلغة جنسية يشرحن طرق ممارسة الجنس كالمعروفة بساري كول والملكة سينا والمتحول جنسيا صوفيا طالوني والراقصة مايا وفتيات ونساء متزوجات ومطلقات وعازبات بجسم عريض وغالبيتهن مغاربة يقطن في البلدان الأوربية، وهي فيديوهات يمكن تصنيفها ضمن الفضائحية رغم أن أصحابها يختارون بإرادة واعية بثها في الأنستغرام والفايسبوك وقنوات اليوتيوب، تحظى بمتابعة جماهيرية كبيرة تهدف تحقيق البوز Buzz، أصحابها يتخذونها كعمل مربح حسب أعداد المشاركين ونسبة المشاهدة والإعجاب والتعليقات، ويحاول أصحابها الحصول إلى جانب الربح على الشهرة، وهذا الأمر يشمل الفقهاء والرقاة الشرعيين والمروجين للمعلومات الدينية كما يفعل مجموعة من الرقاة والدعاة، والكل يمارس عنفا رمزيا على متابعيه لتحقيق Buzz والذي حققها إكشوان وإكنوان، ويرتبط البوز عند المغاربة بفضائح الجنس لفنانة أو لسياسي أو رياضي أو لفتيات عاديات التي تصل جرأة بعضهن تصوير أنفسهم عبر فيديوهات فضائحية، وعليه يتأرجح البوز بين إثارة المكبوتات والإيحاءات الجنسية كما أشارت بعض التعاليق الصحفية.

5 - أخرجت السنيما المغربية مجموعة من الطابوهات لتصبح جزء من النشاط اليومي لمجموعة من المغاربة، ومن بين الأعمال السنيمائية "حجاب الحب" وأشهرها "الزين لي فيك Much loved" "وغزية" بسببهما نعت المخرج نبيل عيوش والممثلة لبنى أبضار بالديوث والكفر والإلحاد.

6 - مصطفى محسن:الشباب وإشكالية الاندماج الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية، الشباب ومشكلات الاندماج تنسيق عبد السلام الشدادي ومصطفى حدية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 49، ط 1، 1995، ص 27.

ترجمة

الأنتروبولوجيا السياسية: مآلات التعبير عن الرأي الانتخابي "تشارلز لامور[1] "

ترجمة : عبدالإلـــــــه الكلخة
باحث في أنثروبولوجيا الدين والسياسة

يتعلق الأمر بتوضيح الآليات التي تنزع إلى ضمان إعادة إنتاج البنيات الأشد خفاء في المجتمع بمختلف الحقول الإجتماعية، وتحويلها إلى أنساق واضحة المعالم ، توظف من قبل السلطة على أساس أنها بداهات لا تحتاج إلى تعليل ؛هناك في المحصلة حياة مزدوجة -إذا جاز التعبير-يعيشها الفرد كما الجماعة مرتين.

-1تتحدد الأولى في توزيع الثروات، ولنقل نحن بلغة ماركس احتكارها وتحويلها إلى قـوة في توجيه الأفق السياسي الذي يريده لها مدبرو الشأن السياسي، والحال أن لا علاقة هنا بين السياسة والأخـلاق كما وضـح ذلك كانط، فالحاجات إلى الأخلاق الموجِّهة للسياسة والمقترنة بالصدق والمسؤولية، كما الـدفـاع عن المصلحة المشتركة، والنفع العام ، والأخذ بعين الاعتبار الخصائص المسببة في الهشاشة والفقر في المجتمع تلغى وتغيب ،ما يتهيأ له الكل هو الاستحواذ الكلي على مواقع تدبير القرار.

في هـذه الحدود يظهر الفرد في هذا المجتمع غير معني بالسياسة على الإطلاق لأنها لا تشكل أفقه في التفكير ولا تتحكم في متخيله السياسي حتى .إن هذا الفرد لينظر بلا مبالاة و لرُبَّما بذهول إلى كل المترافعين والخطباء في الشأن السياسي الذين يقدمون برامجهم الانتخابية عبر وسائل الإعلام وبالاتصال المباشر مع الجمهور أيضا ،والحال أن هذا الفرد -المعزول سلفا- من مجال الممارسة السياسية يعرف بالبداهة أن المُتَحَكَّم في المشهد السياسي ليست البرامج الانتخابية مهما بلغت من الوضوح والدقة ومهما اجتهد الخطيب والمترافع في السياسة في إبرازها وإظهارها ،ومهما تحرت وسائل الإعلام في نقلها وتوضيحها فالأمر (لا يتعدى في المحصلة تبادل لغوي ؛قل محادثة مقرونة بفصاحة اللسان وقوة التعبير"l'expression".

تحدثنا هنا عن توزيع الـثروات / احتكارها الذي بات هو الأصل، ولنفهم التوزيع على أنه تكتل المال والثروة كما الأعمال في يد فئة اجتماعية بعينها دون الغالب العام من الجمهور.

-2أمـا الآن فلنتحدث عن الحياة الأخرى غير المادية والنفعية السالفة الذكر وهي الحياة ذات الوجه الإيحائي والرمزي لكل النشاطات العملية أو سلوك الأفـراد داخـل المجتمع ،إنها "خطاطات ذهنية" بتعبير بورديو، وتشكلات جسدية تظهركما تتمظهر باعتبارها قوالب رمزية لدى الفاعلين في المجتمع ،هنا يتبدى الفرد غير المشارك في قيم الدولة كما يفهمها غير معني بالمشاركة السياسية أيضا، فمن ينظر إلى الدولة على أنها مصدر يوفر الأمن والاستقرار، ومن يراها امتدادا للعدل والإنصاف ،ومن يرى فيها ضياع حق لم يتمكن هو منه بالكد والجهد، ومن يرى بأنه غير قادر على تصحيح مساراتها القيمية والأخلاقية باللجوء إلى صناديق الاقتراع ...الخ يتعذر عليه قطعا فهم

الصفة التي بها يوجد داخل هذا المجتمع ، وهي هنا صفة المواطنة ؛والمواطنة في العموم تعني الحرية، وهذا لن يتحقق بـرأي متحكم فيه، أو موجه بمنطق الفئة الاجتماعية ذات المصلحة الخاصة ولنسميها "القبيلة السياسية" عوض الحديث عن الأحزاب السياسية.

إذا كان وجدان الفرد -مشاعره قل كرامته-خارج المفكر فيه عند النخبة المهتمة بالممارسة السياسية فهذا يعني أن ردود فعله ستكون موزعة حتما بين النكوص والنقد ؛ولنسميه أيضا نقدا مجانيا لأنـه لا يؤثر في المشهد السياسي ،فالعبارات المستخلصة من كل المتحاورين الرافضين للمشاركة السياسية هو أن الكل يتشابه ويتقاطع في الدفاع عن مصالحه الخاصة ،وأن لا فرق بين زيـد وعـمـرو، كما سجلنا عند بعض المستجوبين توظيف كلمة" الحربائيون" لوصف وتشخيص المشهد السياسي أثناء الانتخابات .(انتخابات فرنسا2007التي فازبها فانسوا هولاند)، وهذه استعارة تدل بالقطع على أن الجمهور في وعيه ما يفيد أن الانتخابات في المجمل حمالة للكذب والتزوير والغش والتملص من المسؤولية .الكل يـؤول إلى "القبيلة السياسية" أو الطبقة المهيمنة على الرأسمال المـادي والرمزي في المجتمع ،والانتخابات لا تتعدى في المحصلة بروتوكولا يتهيأ به الإعلام الرسمي إلى نقل صورة مجتمع يؤْمن بالديمقراطية ويُؤَمِّن مسارات الأفراد نحوها، لكن لا أحد كان يذهب إلى صناديق الاقتراع -في حدود ما تتبعت-وهو مؤمن بأن صوته سيغير شيئا في الواقع ،كان الكل يتهيأ في فرنسا لاستبدال ساركوزي بماكرون (انتخابات فرنسا 2017).

تحدثت إلى سيدة قبل ولوجها إلى صناديق الاقتراع، فأجابت "أن الأمر عندي لا يتعدى استبدال وجه بوجه، المهم هو أن لا يبقى ساركوزي في السلطة"، أعتقد أن هذا هو المسار الأكثر حضورا في أعرق الديمقراطيات الآن، استبدال الوجوه، أما احتكار المال والأعمال فهو السلطة العميقة والنافذة التي لا يمكن تجاوزها بحال.

نبهنا بورديو إلى فرضية مفادها أنه خلال ممارسة الأنشطة والعادات الاجتماعية وحتى السياسية تنصهر الأشياء في المعاني والمعاني في الأشياء إلى درجة يتلاشى فيها التاريخي لصالح الطبيعي الذي يتحول إلى واقع لا يحتاج وجوده إلى تبرير. فالأنشطة السياسية المـحـددة في الانتخابات التشريعية واختيارات ممثلي الغرف التجارية والصناعية والخدمات، تتوسع لتصل إلى البرلمانات، والكل ينخرط في اللعبة السياسية، ولنفهم اللعبة على أنها رهان ومنافسة فيها ربح وخسارة، وأيضا قانون وهذا هو الأهم، فالخاضعون للقوانين ومن لهم رأس مال كاف لممارسة السياسة يوظفون القوانين في توجيه الآخرين واستثارة عواطفهم(Pathos)، لتستحيل المسألة إلى سوق تنتج قيم البيع والشراء، ومع هذا تتشكل القبائل السياسية ، والعطاء هنا ليس بالضرورة ماديا، بل قد يتشكل ويظهر مجسدا في وعود.

عشت مـدة طويلة بـين المغرب وتونس(بين1982و2002) كانت القبائل الموجهة بالقرار السياسي والعشائري تصب في هذا الاتجاه، الانتماء السياسي هو آخر شيء يمكن أن يفكر فيه من يمارس الفعل السياسي، الانتخابات هي في الجوهر استعراض للولاء عند الفرد للقبيلة والعرق قبل الحزب ، وهذا أمر

الهوامش

1 - تشارلز لامور(charles lamor)، أستاذ كرسي الإنسانيات في جامعة شيكاغو. من مؤلفاته :

- patterns of Compenity (1987)
- the morals of Modernity (1996)
- the romontic legery (1996)
- les prefique de moi (2000)

بديهي اليوم هل يصح أن نتحدث في المجتمعات الحداثية المتجذرة والعريقة في الديمقراطية عن قبائل سياسية تتوحد حسب الايديولوجيا أولا والمنافع والمصالح ثانيا؟ هكذا فإن معنى الاختيارات السياسية وفعاليتها الاجتماعية لا تتحدد تماما إلا داخل الحقل المُوَجَّه؛ الثقافي ومنه الديني أيضا، فصعود اليمين في أوروبا بكل تشكلاته الفكرية والسياسية الآن هو امتداد لثقافة تستحضر طهرانية الـذات المسيحية مقابل لوثة اليسار القائم في الأصل على استبعاد الدين من الشأن السياسي ، فلسفة العَلمانيين لا تغري الأحزاب ذات التوجه المسيحي، كما لا تنظر إليها بعين الرضا لأن أصحابها قبلوا إشراك من لا يمتلك حق الانتماء إلى الوطن (الأفارقة /العرب)، الشعار هو فرنسا للفرنسيين.

هذه الرؤى التفييئية مأخوذة أيضا من شبكة في العلاقات التراتبية داخل المجتمع ، ومتجذرة في حقول أخرى وعلى رأسها المـوروث الثقافي ،ولننظر كيف يدافع حزب ماري لوبين(الجبهة الوطنية)[2] عن نقاء وطهرانية النوع الفرنسي في تعارض صارخ مع كل فرنسي من أصول إفريقية أو عربية أو يهودية. هذه الرقابة يفرضها الحقل السياسي القائم على ممارسات الجمع(الحزب) "le groupe". هـذا الجمع مرهون باستعدادات معرفية وثقافية ولغوية أيضا، لأن السياسة في نهاية المطاف هي لغة من يمتلك سلطة القرار قبل ممارسته، قل قبل احتلال المواقع، لذا يمكن تفسير هذا النفور الطبيعي من الانتخابات قبل وآناء إنجازها لأن الجَمْع/الجماعة تكون قد تشكلت وفق رؤيـة نفعية وأيديولوجية خالصة، تعارض جمعا آخر له رؤية سياسية **محصنة ضد الجمهور أو عموم الشعب**، ما يتبقى للفرد المعزول عـن هـذه الجماعات السياسية هو الاستباق لتغيير مسار سياسي لا يتعدى في المحصلة إيقاف نزيف سابق عجز فيه أصحاب القرار عن تدبير المجال السياسي ،ولنتذكر موقف تلك السيدة وهي في مكان الإدلاء بصوتها أن غايتها لا تتعدى في العموم استبدال الوجوه، فهي تعرف مسبقا المآلات.

ماذا ينتظر الجمهور من السياسة عموما؟ إصلاح الأوضاع. وليتحقق هذا يلزم أن يكون هذا الجمهور أيضا فاعلا، يصرف رأسماله الثقافي في الحزب متقمصا رؤية سياسية تصب في سياق تعميق الحريات الفردية والجماعية ، وفي هذا التقمص يتموقع إمعانا في الإحساس بالانتماء، ويتمأسس بأيديولوجيته المعنة في ترسيخ قيم كونية محكومة بالرغبة في التسامح والتعايش تعميقا لمعنى العـدالـة الاجـتـمـاعـيـة؛ لنقل الديمقراطية الذي يرى فيه الفرد نفسه أنـه مـشـارك في دولـة ،وبمعنى آخر

ترجمة : الأنتروبولوجيا السياسية: مآلات التعبير عن الرأي الانتخابي "تشارلز لامور "

مواطن.

في دراسة أنجزتها حول «الزواج عند الفلاحين بشمال المغرب قبيلة بني عروس بشمال المغرب»[3] لاحظت أن الإنتاج / المحصول رأسمال أساسي وكاف لتحول الفرد الأعزب نحو بناء الأسرة، الجهد يـوازي جني المحصول/الثمار، وبعده تتحدد الزيجات بين الأسر ذات المحصول الوفير، الرمزي هنا هو تحول المنتوج إلى قيمة عينية تدفع الفرد نحو تدعيم نمو القبيلة ديمغرافيا، فالقبيلة المكونة من الأسر (جماعات الصغرى) ذات المحصول الجيد و الوفير ينشد ذكورها الزواج فتنمو القبيلة ديمغرافيا وبوتيرة متسارعة، وقد يدفع ضيق المجال إلى السطو على مجال آخر، الجوار (الحدود بين الجماعات الصغرى) كان دائما محط تهديد. سيد القبيلة هنا ليشهد سلفا على كل التجليات الثقافية للقبيلة من طقوس الزواج حتى المواجهة والدفاع عن الحدود(لَحْدادة)، وإذا ما اجتمع أفراد القبيلة في موسم سنوي فالأمر مشروط ببركة الزعيم، القائد الديني والسياسي في الآن نفسه(الدفاع عن الحدود) .

تتوحد العشائر في شخص الشيخ (الأب الأكـبر) للعائلة الـذي يوجد في صراع وتـصـادم مـع شيخ مـجـاور له مثله شجرة عائلية متفرعة عن الاب الأكـــبر(الأول)، وله امتداد في النسق السلالي القبيلة الكبرى (بني عروس) التنافس يكون بالعدد (تكثير الأولاد) الذكور يوظفون في الصراع على الملكية، وهو ما يهيئ في وقت لاحق إلى تشكيل الأحلاف والغاية هي الهدنة والانتقال إلى حالة السلم، يغيب هذا التنافس أثناء الانتخابات الجماعية والبرلمانية، فالولاء أولا وأخيرا لابن القبيلة ؛الانتماء الحزبي ثانوي وغير ذي قيمة على الإطلاق وهو ما تستغله الأحزاب السياسية المنافسة التي تبحث عن ممثليها في الانتخابات المحلية والبرلمانية. فالفرد بهذا المعنى داخل القبيلة الكبرى برأي أو بدونه، فهو معزول عن الممارسة السياسية.

نتحدث مع إدوارد تايلور[4] عن «البقايا الحية» أو« بقايا الأشياء» ، فمن خلال بعض البقايا من الأزمنة التي توجهت سياستها بمنطق القبيلة (العرف/الدفاع عن لْـحـدادة)، يمكن تفسير مقومات السلوك الانتخابي في مجتمعاتنا. مشاركة الفرد –وإن تحققت-هي تزكية وإقرار لواقع محدد سلفا، كما أن "صراع الثروة" يكون في صلب العملية السياسية بتعبير فرانس بواز [5].

ففي المجتمعات الحديثة والمعاصرة، يبدو لي أن المجموع يصب في اتجاه خطاطة سياسية موجودة سلفا، المجموع حسب بورديو يسير في اتجاه إثبات سيادة من له السيادة أصلا، الشركات المنتجة كما الأعمال والخدمات موجهة في خدمة(القبيلة السياسية) على حساب قبيلة أخرى؛ الدولة عاجزة على أن تُؤَمِّن حرية الفرد في القرار والاختيار .

عندما طـرحـت فلسفة الأنـوار قضية العقد الاجتماعي فلأنها كانت تشكل منطلقات تـعـاون يستطيع الجميع من خلاله أن يتوافقوا على أنها منصفة ومعقولة، تطمئن الناس وتُؤَمِّن "حاجاتهم" بوصفهم مواطنين أحرار متساوين. تلبية حاجات المواطنين تشترط التوفير المتساوي لخيرات أولية معينة ، مثل الحريات الأساسية وإنصاف صاحب المجهود وتقديره وتثمينه، نقصد بذلك إلغاء المحسوبية والزبونية. لعلنا نستطيع تلبية حاجات أخرى من خلال العدالة الاجتماعية كحاجاتنا مثلا في الدخل والثروة على نحو أفضل، إذا ما

الهوامش

2 - تأسس الحزب في أكتوبر 1972باسم الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية،زعيم الحزب(جان ماري لوبان) شارك في انتخابات2002 وخسر أمام جاك شيراك وفي2007حل رابعا وفي 2012 رشح الحزب (مارين لوبان)وحلت في المركز الثالث بعد (ساركوزي)و(هولاند)

3 -بني عروس قبيلة تقطن المنطقة الواقعة بناحية جبالة(إقليم العرائش)،والمركز الرئيسي للقبيلة هو قرية تازوت ، تنقسم القبيلة إلى ست فرق-وهي: ورا الظهر(18مدشر) والعزابة(17 مدشر) ويدلول(14مدشر) وبني أمراس(12مدشر) وأبياط(10 مدشرا)وفرقة المداشير(7مدشرا).

4- Tylor (E) Primitive culture ,Recherches into,the devlopoment of Mythology,Philosophys,Religions .langage Art and Custom.2Vol .1991.

5 - Boas(F).Race ;langage and culture ,the Mac milon Company New york.1940

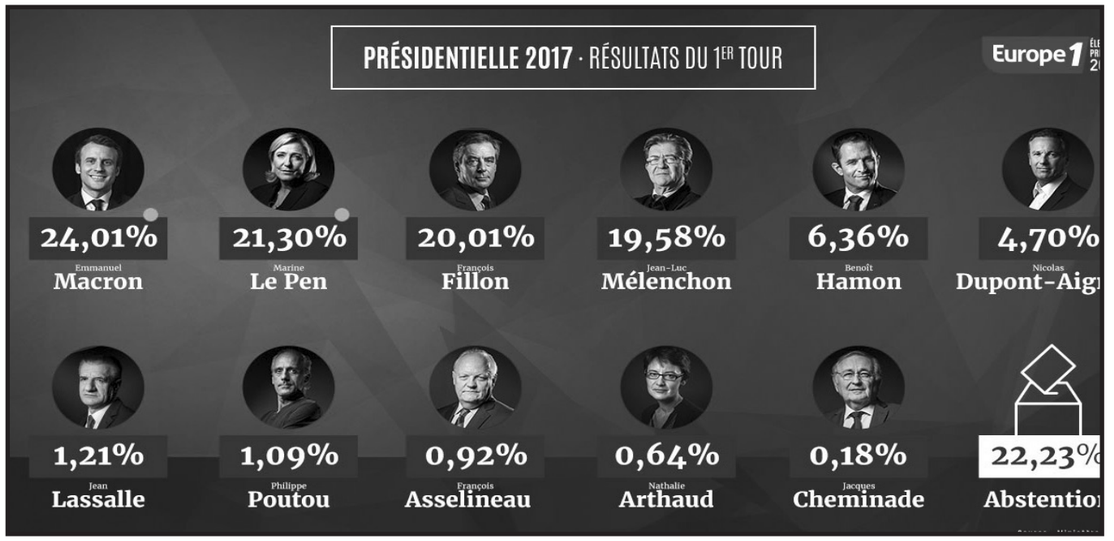

أجيزت تفاوتات معينة، فذلك يكون في خدمة المجتمع . كما تكون هذه العدالة في تعارض مع تقويض أسباب حماية الحريات والحقوق.

هكذا فإذا كانت الطبقة السياسية الحاكمة تُغَيَّبُ لصالح أخرى تمتلك رأسمالا أوفر نفسه خارج اللعبة (المحصول الوفير)، فالجمهور يجد نفسه خارج اللعبة لذا فعزوفه عن الانتخابات حتمي لأنه خارج مدارات الصراع التي تفترضها القبائل السياسية. ويدخل في الانتخابات الرجال كما النساء بالضرورة بغية "إنتاج وجودهم الاجتماعي "بتعبير ماركس ، وإذا كانت المحاصيل الزراعية تعيد إنتاج دورة الأفراد في تشكيل قوة القبيلة ديمغرافيا ، فكيف سيعيد الرجال والنساء أدوارهم في مجتمعات الصناعة، والتقانة والرقمنة ؟ يتم ذلك أولا بالحفاظ على المكتسبات المحددة في الحريات والحقوق كما في دعم حاجات الفرد الضرورية في التأمين الصحي على المرض، وهي مكاسب لم يعد لها أثر على نفس الجمهور بما أنها أصبحت جزء من ماهية المجمع، كما ستكون الديمقراطيات ذات هدف واضح ملخص في عدم التضييق على الأقليات العرقية والدينية والجنسية، وهي في العموم مظهر لمتجسدات جديدة للإنسان الرقمي والاقتصادي.

مهمة السوسيولوجي هنا تكمن في تشييد بنيات موضوعية وإحلالها محل الأخرى الثابتة والقارة والزائفة في الآن نفسه، أي بناء فضاءات لتوزيع الثروات الفاعلة على المستوى الاجتماعي التي تحدد الإكراهات الخارجية المؤثرة في تمثلات الفرد (الفقر، الأمية والجهل) التي تجعل صوته /جسده خارج القيمة، كما يعمل هذا العلم على إعادة النظر في تجربة الفاعلين في المجتمع؛ "استعداداتهم" التي تصوغ على نحو بنيوي أفعالهم وتمثلاتهم من الداخل (اتخاذ موقف) ضد رغبتهم في الإدلاء برأي (التصويت) أو ظهور أفراد بدون موقف، في المحصلة هناك أولوية إبستيمولوجية تعود إلى القطيعة الموضوعاتية مع تمثلات سابقة لمعنى الممارسة الديمقراطية عندما يتم حصرها في لوائح الانتخابات، كما أن هناك أولية عملية تعمد إلى تحليل الإدراك الفعلي للمحيط السياسي وطبيعة الفاعلين فيه، الثابت والمتغير في الحقل السياسي ذلك الذي يخضع فيه الأفراد لإرادة النخبة المدبرة للشأن السياسي.

يظهر بوضوح أن هناك تطابقا آليا بين البنيات الاجتماعية (المؤسسات، المرافق العمومية، الجمعيات الحقوقية....الخ) والبنيات الذهنية التي تنتجها ،وهذا لا يحتاج إلى الكثير من الذكاء لإثباته، فالبنيات الذهنية هي التي تقوم بعد ذلك بوظائف سياسية من أجل السيطرة

ترجمة : الأنتروبولوجيا السياسية: مآلات التعبير عن الرأي الانتخابي "تشارلز لامور "

والهيمنة، فالأنساق الرمزية والثقافية والدين واحد منها ليست مجرد وسائل للمعرفة، بل أيضا وسائل للقهر والغلبة، تبريرات لتسويغ الوضع، تكون فيه المشاركة السياسية مطوقة سلفا بشروط الانتماء الفعلي للجماعة السياسية أولا.

مع الحداثة توجهت المجتمعات المعاصرة نحو مقولتي (يسار/يمين)، واليوم نتحدث في عصر ما بعد الحداثة عن (عدو/صديق)، فصديق اليوم هو عدو الأمس، وعدو الأمس سيكون قطعا هو صديق اليوم إذا تغيرت المصالح ، وباختصار شديد لا عداوة قارة ولا صداقة ثابتة، التموقع الإيديولوجي بات جزء من معنى السياسة القديم والمتهالك أمام ضرورة السوق القائم على قانون العرض والطلب، فمن هذا الذي قبل البريسترويكا وحولها إلى مشروع سياسي هو من حول الاتحاد السوفياتي سابقا إلى سوق استهلاكية، فهل كان للجمهور رأي في مآلات الدولة !!!؟

لابد من ابتكار وسائل جديدة من أجل التمييز بين مناطق الضرورة ومناطق الحرية ، والسؤال هو لماذا يعود النسق السياسي إلى مظهره الطبيعي الأول لا تستطيع الانتخابات إزاحته ؟ يعني لماذا يتكرر المشهد السياسي كما لو أن الأمور ثابتة لا تتغير !؟ إن البعد الأخلاقي للأنثروبولوجيا المهتمة بالسياسة سيكون ملازما لما يمكن نعته بالوظيفة الاسبينوزية (نسبة إلى الفيلسوف سبينوزا) والمتمثل في تدمير الأساطير التي تستر ممارسة السلطة وتخلد السيطرة، لكن تعرية العالم هذه ليست موجهة إلى إقصاء الآخرين ولا إلى إثارة الشعور بالذنب لديهم ؛ بل على العكس من ذلك تماما تتمثل مهمة الأنثروبولوجي المهتم بالسياسة في تحديد السلوك الضروري في الممارسة السياسية واقتلاعه من العفوية والاعتباطية – ولربما اللامبالاة- مع الحاجة إلى تدبيره، مع تفهم مجالات الاكراهات الذي يحدد ذلك السلوك.

يسري العزوف عن الانتخابات المجتمعات النامية كما الصناعية والرقمية، هذه الإرادة الموجهة بالرفض هي بمثابة العصا التي توقف العجلة، وقد تهيأت الطبقة السياسية إلى وضعها في طريق الديمقراطية، بما أنها أسقطت الشريك (الجمهور) من حسابها، فهو لا يستحق صفة الانتماء إلى الشركة، كما أنه يفتقر إلى حس اللعب، ولنتذكر أن هذا الحس مشروط بالمنافسة، وهو ما لا يراه الفرد قائما فيه لأنه بكل بساطة خارج "الجمع" غير مؤهل للانتماء.

الحقل السياسي على غرار حقل المغناطيس هو نسق مبني من القوى الموضوعية والفاعلة ، أي إنه تشكل علائقي ذو جاذبية خاصة به وقادر أن يفرضها على كل الموضوعات والفاعلين الذين يدخلونه ، وهو هنا مع هذا يعد فضاء من الصراعات والتنافس، أشبه بميدان المعركة يتنافس المشاركون للتمكن من احتكار نوع خاص من الرأسمال الناجع في ذلك الميدان. ما يراه السياسي بعد معركته الانتخابية ضروريا يراه الفرد المهمش أصلا تلبيسا وتمييعا لمعنى السياسة. فالحاصل هو نفور الفرد من أداء دوره كناخب، وما يترسخ في ذهنه هو أن الكل يتشابه.■

إبداعات

قصيدة

لا تلحن

عبدالله العثماني

لا تلحن فتصيبك لعنة الألفاظ
لا تلحن أيها الآثم بالتأويل
فتجتاحك المعاني البغيضة
تلوث رسالة البلغاء
ويشقى بك أئمة بلهاء
رؤوسهم كسقط المتاع
هم أطياف استعارات
حجاجهم زبد موج متهالك
كلماتهم تشرف على المغادرة
تترك وراءها تصفيقات الحالمين
لاأحد يملك الجرأة ...متهافتون
يحبون الرقص على أنغام النشاز
يفرحون ويمرحون لتفاهة الانتصار
أيها اللاَّحِنون كفاكم فخرا باللاَّ معنى
اِرحموا المجازات والاستعارات
من سطوة الفهم السقيم
سئمت رسائل حبكم ...وبؤس منابركم
صفاقتهم تجرح جبين التاريخ
حبرهم دم مُرٌّ وسم زعاف
إلى متى يرتخصني قومي
إلى متى هذا الشقاء
لا تلحنوا فتصيبكم لعنة الألفاظ

منشورات مدى

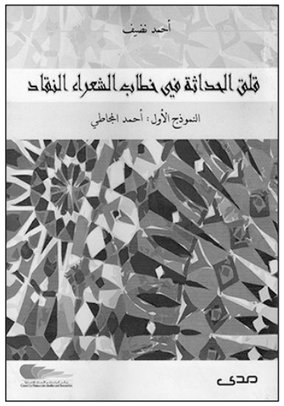

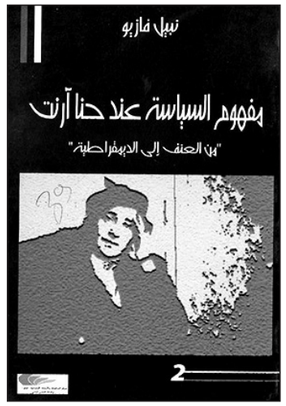

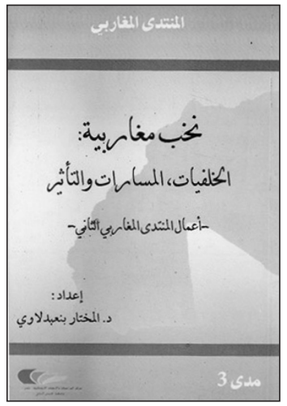

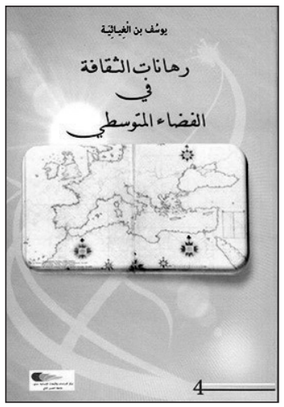

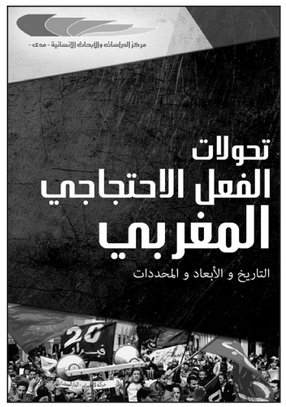

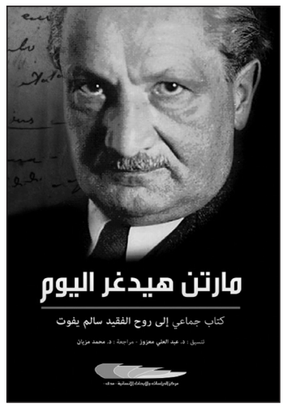

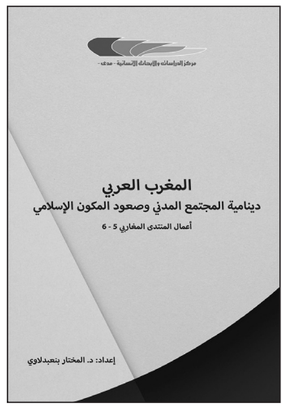

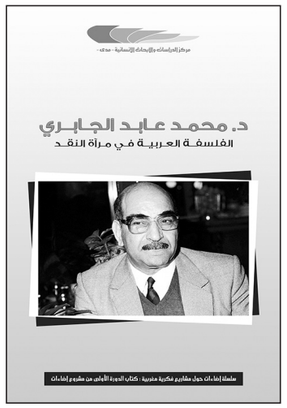

أخر أعداد مجلة رهانات

العدد 52

العدد 53

العدد 54

العدد 55